الذكرى 65 للاستقلال الوطني

الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد خاص 28 نوفمبر 2025 السعر 100 أوقية

الذكرى ال 65 للاستقلال الوطني:

ترسيخ مفهوم الدولة.. في الأذهان وفي الميدان

الشعب

وم أ AMI
الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد تقي الله الأدهم

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

العاملان المساعدان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الربالي
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس لجنة الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abedd11@gmail.com
هاتف + فاكس: 29439991

إيتنوغرافيا:
أحمد ولد أحمد لمل
هاتف: 37073667

المصور:
وات عبد الجليل

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: تلفون: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإلكتروني:
chaabrina@gmail.com
amlakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgami22@gmail.com

وم أ AMI
الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

في هذا العدد

سنة وفصل من المأمورية الثانية:

إنجازات تحققت وأخرى في الطريق

4

قطار موريتانيا يتقدم...

6

مواطنون عاشوا لحظات نيل الاستقلال الوطني يستعيدون شريط تلك الأحداث السعيدة

48

افتتاحية

صياغة استقلالات..

وُلد الاستقلال الوطني من إرادة كسر قيود التبعية وبناء دولة تتمتع بكل مقومات السيادة. إنه الحدث الجلل الذي نخلد اليوم، بكل ما يحمل من صدى نكراه الخامسة والستين، في أجواء البهجة والفخر والحماسة، وفي مناخ من الثقة والأمل والالتزام.

وبصرف النظر عن أجواء الاحتفال المشروعة في هذه اللحظة من لحظات الالتحام الوطني، فإننا نحتفي بعزم شعبنا على صون وحدته، والدفاع عن عدم قابليته للانقسام، وتجاوز كل العراقيل، والانتصار على كل التحديات، لمواجهة كل الصعوبات العائقة على طريق تحرره. ولُب هذه الصعوبات هو البقاء شعباً واحداً موحّداً في الإيمان والعزم على بناء أمة واحدة، والعيش بسلام وانسجام داخل وطن واحد.

وفي سياق عالمي تطبعه الشكوك والتهديدات الناتجة عن الصراعات بكل أشكالها والطموحات الاستعمارية، ليس لنا من ملاذ ولا من خيار سوى الدولة، إذ أن أي انكفاء هوياتي أو مجتمعي داخل كيان ضيق هو في جوهره خيار للتحاري ويتعارض مع جينات وحدتنا.

إن تعزيز العلاقة بين الدولة والمواطن يمثل ضرورة للبقاء والاستمرار، وهو أيضاً الطريق الوحيد لترسيخ أسس الأمن وتأكيد سيادة وطننا.

وقد دعا فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، إلى إعادة الاعتبار لهذه العلاقة خلال زيارته الأخيرة لولاية الحوض الشرقي، حين شدّد على مفهوم الدولة وعلى الشعور بالانتماء إليها بوصفها الكيان الجامع الوحيد القادر على احتواء جميع المواطنين، والتي لأجلها ينبغي لهم التخلي عن كل أشكال التبعية الفئوية أو الجهوية أو القبلية.

وبالتي التزام فخامته، بمواجهة كل توظيف للقبيلة أو الجهة أو الجماعة لأغراض تتعارض مع مبادئ الدولة ضمن هذه الديناميكية الوحدوية الهادفة إلى الحفاظ على موريتانيا موحّدة ومتضامنة ومتجانسة.

واليوم ونحن نخلد ذكرى الاستقلال الوطني، ينبغي أن نستحضر أن قيمنا وتراثنا وثقافتنا وتاريخنا وأرضنا – وهي كلها عوامل مشتركة – تشكل مصدر اعتزازنا وتلاحمنا وترسّخ الروابط بين مواطنينا ووطنهم.

لقد أتاح لنا استقلالنا الإطار الملائم لتطوير هذا الشعور بالانتماء إلى الوطن، وهو ما يشكّل حجر الزاوية في تعزيز وحدتنا الوطنية، غير أن الاستقلال ليس وضعاً يُكتسب مرة واحدة وللأبد، بل هو مشروع يُبنى يوماً بعد يوم، فالاستقلال متعدد الوجوه ويتجلى في كل المجالات.

ولجعله واقعاً ملموساً ودائماً، لا بد إضافة إلى نطاق السيادة السياسية، من بناء استقلال اقتصادي ومالي وغذائي وطاقي..

فهذه الاستقلالات هي التي ترسّخ قدرة الدولة على الاعتماد على نفسها، وتوفّر لها الوسائل الكفيلة بتلبية حاجاتها الأساسية وضمان ازدهارها دون اعتماد مفرط على الآخرين.

وتساهم المشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة في بناء هذه الاستقلالات، وتُحدث ديناميكية وطنية لتعزيز صمود البلد وتوطيد استقلاليته وضمان رفاه شعبه.

هي إذن نافذة من الفرص انفتحت أمامنا اليوم ومن شأنها أن تضعنا على مسار سوي لتحقيق هذا الهدف، ومن واجبنا أن نغتنمها وألا نفرّط فيها.

الشّعب

سنة وفصل من المأمورية الثانية:

إنجـــازات تحققـــت وأخـــرى في الطريـــق

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

بعد تزكية غالبية الشعب الموريتاني لبرنامج «طموحي للوطن»، كعقد أخلاقي انتخابي وقعه فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، غداة إعلانه الترشح لاستحقاقات الـ 18 من يوليو 2024، شرعت الحكومة، بعد تأييده للبيعين الدستورية غرة أغسطس من نفس السنة، في التركيز على الأولويات الرئيسية للبرنامج الرئاسي، تأسيسا على المكتسبات التي تحققت في برنامج «تعهداتي» للمأمورية الأولى وسبل صيانتها والانطلاق بالسرعة اللازمة لتحقيق ما سطر من طموحات في العهدة الرئاسية الجارية، لبناء دولة القانون والعدالة والحكامة والتنمية والأمن، دولة يطمح لها جميع الموريتانيين، دولة وطنية رافعتها الأولى التطبيق الصارم للقانون ونهج الحكامة والعدالة الاجتماعية وصيانة المكتسبات والحفاظ على المال العام، كما جاء في تأكيد رئيس الجمهورية أنه: «لن يكون بيننا مكان لمن يمد يده للمال العام، ولن يراعى في ذلك أي اعتبار».

فأطلقت السلطات العمومية، بكل حزم وصرامة، حربا لا هوادة فيها على الفساد والرشوة والاعتداء على المال العام، فعبئت الأجهزة الإدارية والرقابية والقضائية اللازمة لتنفيذ هذا التوجه وتحقيق الأهداف المتوخاة منه.

وليست الإقالات الأخيرة، في شهر أكتوبر الماضي لعدد من المسؤولين من مناصبهم بسبب شبهات فساد بعد صدور تقرير من محكمة الحسابات إثر تفتيش طال عددا من المؤسسات العمومية خلال السنوات الثلاث الأخيرة من العهدة الرئاسية الأولى، إلا أسدق برهان على التوجه العمومي الصارم لإرساء دولة قوامها العدالة وتطبيق القوانين والشفافية في الحياة العمومية.

وبعد سنة وفصل من المأمورية الرئاسية الثانية، تتواصل مسيرة البناء والتنمية، ومكافحة الفساد والرشوة والإقصاء، وإعطاء الأولوية للقضايا الاجتماعية، عبر تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز

إدماج الفئات الهشة وتسريع الخطوات الخاصة بالإصلاحات الإدارية عبر رقمنتها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، حققت البرامج الخاصة بهذا الإطار نجاحات ملحوظة، من بينها دمج للفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا وتحسين الظروف المعيشية لها وتسهيل ولوجها للخدمات الأساسية من صحة وتعليم وعيش كريم، حيث ساهمت بعض القطاعات الخاصة بالمجالات الاجتماعية، كمفوضيتي الأمن الغذائي وحقوق الإنسان والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»، في إدماج الفئات الهشة والأقل حظا وتمكينها من الحصول على الخدمات الأساسية، حيث استفاد أكثر من ثلث سكان البلاد من البرامج الاجتماعية المقدمة من طرف مندوبية «تآزر» وحدها .

ومن أجل مزيد العدالة الاجتماعية، عمدت الحكومة إلى إنشاء صندوق خاص بسكن المعلمين وأدخلت تأمين الوالدين والطلاب في نظام التأمين الصحي، وأعطت أولوية خاصة، كذلك لأبناء الأسر الهشة، لتمكينهم من الولوج إلى كليات التميز، كما أصدرت التعليمات لقطاع الإعلام والطاقة لتسوية وضعية ما يناهز 2700 من متعاوني مؤسسات الإعلام العمومي ومتعاقدي قطاع الطاقة.

ونظرا للأهمية البالغة التي تحتلها مدينة نواكشوط بوصفها عاصمة البلاد السياسية وبوابتها على العالم، فقد حظيت باهتمام كبير بفضل الإرادة السياسية الجادة، الهادفة إلى تحديثها، فتحولت بذلك إلى ورش مفتوحة تلامس مختلف جوانب الحياة، من تشييد للطرق والمدارس والمرافق الصحية والمنشآت الرياضية والإدارية وإعادة تأهيل الأحياء الرئيسية والعشوائية والتعامل بجدية مع إدارة النفايات بشكل حازم ومتسارع.

وفي هذا الإطار، أصدر فخامة رئيس الجمهورية الأوامر، بتخصيص مبلغ 50 مليار أوقية قديمة لتمويل برنامج طموح، مدمج ومستعجلي، يهدف إلى منح نواكشوط مقومات العاصمة الكبرى،

بإنجاز وتشييد المرافق الحيوية اللازمة، التي تفتقر إليها العاصمة.

فتم بناء مئات المدارس في مختلف مقاطعات ولايات نواكشوط الثلاث، فشيد ما يناهز 1400 فصل دراسي جديد في العاصمة وحدها.

وفي المجال الصحي، شرع مؤخرا في تشييد مركز الملك سلمان الاستشفائي الجامعي وإعادة تأهيل وتوسيع مستشفى الشيخ زايد ومشروعي المركز الوطني لنقل الدم والمختبر الوطني لمراقبة جودة الأدوية، وتم إطلاق مشروع بناء صرح رمزي في قلب العاصمة.

وفي المجال الرياضي والترفيهي تقرر إنشاء، مسبح شبه أولمبي والعديد من الصالات والملاعب الرياضية، كما تم تأهيل سلمة قصر المؤتمرات «المختار ولد داداه»، وساحة بجامعة نواكشوط، وأطلق مشروع تشييد شبكة من الطرق الحضرية في العاصمة وآخر خاص بعملية تشجير شوارعها، بالإضافة إلى تحويل بعض البرك إلى منتزهات وأماكن للراحة والاستجمام وشيدت جسور كما هو الحال في جسري الحي الساكن والرياض ومحول «الصداقة» مدريد، وكذا تدشين مركز البيانات الوطني، كم تم إطلاق مشروع كابل بحري ثان ومشروع تغطية المناطق الحدودية الجنوبية.

وهكذا تم إنجاز عشرات المشاريع الهيكلية والاستراتيجية، كبناء المعهد العالي للرقمنة ومدرسة التكوين المهني المتخصصة في الغاز والبترول والمعادن والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء.

أما في مجال المياه والطاقة، فقد أطلقت عدة مشاريع لتأمين تزويد نواكشوط بالماء الصالح للشرب، انطلاقا من بحيرة إدينى ومشروع خاص بتنقية المياه في منطقة «بني نعجي» لزيادة الإنتاج وتمت توسعة شبكات التوزيع، إضافة إلى شبكة لتصريف مياه الصرف الصحي في نواكشوط.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، تم إطلاق العديد من المشاريع من بينها تمديد 60 ميجا وات، لمحطة الكهرباء في نواكشوط ومشروع إنشاء محطه شمسية هوائية بقوة 60 ميجا وات.

وبشكل عام فإن مشاريع عديدة في مختلف مناحي الحياة، تم تنفيذها في مناطق عديدة من البلاد وقد حظيت العاصمة نواكشوط بنصيب الأسد، بفعل الاهتمام المتزايد من لدن السلطات العمومية بها، نظرا لوجود ما يقارب ثلث سكان البلاد بها، فكان الأداء العمومي الوطني مشهودا بفعل التوجهات المتبصرة لقيادة البلاد ولم يكن هذا الاهتمام وليد الصدفة، بقدر ما كان نتاج تخطيط استراتيجي محكم ودقيق، حظي بتضافر الجهود الوطنية المخلصة.

قطار موريتانيا يتقدم...

بقلم: امبارك ولد بيروك

منذ بزوغ فجر الاستقلالات، جرى على الألسنة القولُ بأنَّ «إفريقيا بدأت بداية سيئة». وقد ردّدت هذه اللازمة لصوقاً شتى: سياسيون، مفكرون، اقتصاديون، قانونيون... وغيرهم.

غير أنّه خلف هذا الميل إلى التقليل من شأن التقدم الذي تحقق في قارتنا، لا يستطيع المرء منع نفسه من قراءة شيء من تمجيد الحقبة الاستعمارية بين السطور: «الاستقلال لم يأت لإفريقيا بأي شيء!» وهذا بطبيعة الحال غير صحيح.

وفي موريتانيا على وجه الخصوص، يفقد هذا القولُ كلّ معنى، لأن الاستعمار- ببساطة- لم يخلّف وراءه شيئاً: لا طرقاً، لا جسوراً، لا ماءً، لا كهرباء، لا دورة اقتصادية حقيقية، ولا تعليماً واسع الانتشار، مجرد مبانٍ إدارية قليلة، ومترجمين محليين، ومدارس قليلة، وثانوية واحدة فقط.. لقد أعلن الاستقلال تحت سقيفة في فضاء صحراوي قاحل كان مقدراً له أن يصبح عاصمة.

ومن هذا المنظور وحده، يمكن القول إننا لم نبدأ بداية جيدة. لأن المستعمر أخذ كل شيء: أرضنا، وثرواتنا، وجهد أبنائنا، ولم نتلقَ في المقابل إلا النزر القليل.

اقرأوا صحافة تلك الحقبة! قليلٌ جداً من الكُتّاب تجرأ على الرهانِ على مستقبل هذا البلد الصحراوي المأهول بأقل من مليون إنسان، 90% منهم من البدو، بلا موارد مستغلّة، وبلا أي صلة بالقرن العشرين، بلدٌ يطالب به جيرانه، وترفضه أغلب دول العالم، بلا جيش، ولا إدارة حقيقية، ولا مداخيل تقريبًا. ومع ذلك... فقد نجونا!

لم ننجُ فقط من أطماع الآخرين، بل تجاوزنا كارثة الجفاف التي دمّرت اقتصادنا الرعوي ودفعت بآلاف الرعاة والفلاحين الجائعين إلى مدن لم تكن قد وُلدت فعليًا بعد. ونجونا من حرب مُنهكة، ومن لحداث 1989 الدامية، ومن أزمات اقتصادية متتابعة، وحتى من نزوات بعض أبنائنا التي كادت تعصف بالبلاد.

سرُّ هذه القدرة على الصمود كامنٌ في ثقافتنا، وفي إيماننا، وفي إرادتنا في أن نكون.

نعم... لقد تمسك شعبُنا دائمًا بهويته، ولم ينحنِ أمام الشدائد، ولأن رجالاً مخلصين خدموا وطنهم ليلاً ونهاراً، استطعنا بناء دولة محترمة.. لا أحد يستطيع إنكار أننا عرفنا الكثير من التجاوزات والمساءات، لكننا عرفنا كذلك كيف نُبحر ضد كل التيارات العاتية المضادة.

ومع ذلك، ينبغي القول إن قطار موريتانيا قد اكتسب سرعة جديدة منذ وصول

رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني إلى الحكم.. رقم واحد فقط يكفي للدلالة على هذا الصعود: 33 % من البنى التحتية الحضرية أنجزت خلال السنوات الست الماضية، وافتُتحت مشاريع جديدة في الصناعة والصيد والزراعة وحقوق الإنسان والثقافة والتعليم والمجتمع... ثورة حقيقية! من دون أن ننكر بالطبع إسهام الأنظمة السابقة: فكل سلطة، وكل موريتاني، وضع لبنةً في هذا البناء! غير أننا نعتقد فقط أنه ينبغي النظر إلى ما تحقق، والاعتماد عليه بقوة للمضي إلى ما هو أبعد.

إن ثورة جميلة تلوح في الأفق، ويجب أن ننجح فيها هذه المرة، لأنها ثورة أساسية: القضاء على كل ما يعرقل تقدمنا، تلك الأفكار الرجعية التي تدمرنا: القبلية، والجهوية، والمشاعر أو الأوهام التي يتوهمها بعضهم من حرية الفضل على الغير». لقد أصاب رئيس الجمهورية حين ربط هذه العاهات بآفة الفساد، فهي في حقيقتها أشكال من فساد العقليات، والآن أصبح المطلوب منا أن نعمل على بناء دولة-أمة، على الأرض وفي العقول معًا.

ترجمة: سيدي محمد متلي

رئيس الجمهورية من الحوض الشرقي:

ثنـــائية السيـــف والقلـــم

بقلم: محمد محمود ولد سيد يحيى

لم تكن زيارة رئيس الجمهورية لولاية الحوض الشرقي حدثا عابرا ولا زيارة عرفالية، فقد كانت حدثا تأسيسيا في السياسة الموريتانية، يفصح عن معالم المأمورية الثانية، وطموحات الرئيس العالية للنهوض بالوطن..

وإذا كان العنوان الرئيس للزيارة هو التنمية وإطلاق مشروع تعميم الخدمات الأساسية في جميع ولايات الوطن، فإنها كانت حدثا استراتيجيا إقليميا بامتياز، يقدم بالفعل الملموس والكلمة الطيبة المثال الموريتاني في مواجهة موجة الفوضى العارمة التي تعصف بدول الإقليم.

كان اختيار الزمان والمكان، اختيار قائد خبر الجغرافيا والتاريخ..

المكان حوض التقاء الحضارات والثقافات والأعراق، هنا ترقد أطلال عاصمة أكبر وأغنى وأشهر وأول إمبراطورية في الغرب الإفريقي.. إنها إمبراطورية غانة وعاصمتها «كومبي صالح».

حوض ولاتة التي حفظت مكتباتها وعلماؤها ميراث تمبكتو، وكانت ملتقى طرق الأسانيد العلمية والطرق الصوفية؛ حوض الذاكرين الله كثيرا والذاكرات الذين نشروا الإسلام عن طريق المحبة والقدوة؛ حوض الشيخ سيد أحمد البكاي، والشيخ محمد فاضل بن مامين، والشيخ محمد الأغظف، والشيخ أحمد حماه الله.

حوض الفرسان الأشاوس أجداد الشيخ ولد عبدوك، أسود الصحراء الملثمين الذين قال عنهم ابن خلدون إنهم يفترسون العدو كما يفترس المتوحش من الحيوان المستأنس.

حوض الجمال والذوق الرفيع، مهد الموسيقى الموريتانية التي جمعت في جوانبها وظهورها بين سواد

العين وبياضها، وأعطت نموذجا خالدا للامتزاج الحضاري بين الروافد الأندلسية، والألحان الإفريقية، وقصص الفروسية والنجدة التي سطرها أولاد امبارك.

الولاية الأولى سكانيا وتنمويا، والتي توفر الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء لشبه المنطقة.

هنا على الحدود الملتهبة سار رئيس الجمهورية في موكبه بكل ثقة وسكينة، يزرع الأمل والتنمية والاستقرار، ليقول من أقصى نقطة في تراب الوطن بيته الأثير:

ولي فرس للحلم بالحلم ملجم
ولي فرس للجهل بالجهل مسرج

يشد بقبضته القوية على أيدي المرابطين من أبناء جيشنا الوطني على الثغور:

سنَضْمي جِماك، ونحن فداكِ
ونَحْشُو رُبَاكِ بِلَوْنِ الأَمَلْ
وعند نِدَاكِ نُلَبِّي: أَجَلْ

أن نعرف للجندي والمعلم مكانتهما في الوطن، ذلكم مدار خطابات رئيس الجمهورية، في الحوض الشرقي.. لا تنمية بدون أمن واستقرار، ولن يدوم الاستقرار والأمن ما دام الجهل والأمية سائدين.

لقد أكدت الاستراتيجيات الأمنية التي رسمها رئيس الجمهورية، تماما كما أكدت ذلك الحروب الأخيرة في المنطقة وعبر العالم؛ على أن شجاعة وإرادة ووطنية الرجال ليست سلاحا يشترى، ولا تقهرها أقوى أسلحة العالم.

بناء الوطن وتعزيز لحمته الوطنية عن طريق التآزر، ونبذ الانتماءات الضيقة والتراتبيات المتجاوزة.. هو عنوان جميع خطابات رئيس الجمهورية؛ في جول، ووادان، وشنقيط، وانبيكت لحوش.

في الحوض الشرقي يؤكد رئيس الجمهورية، مرة أخرى على مشروعه الوطني الكبير، المدرسة الجمهورية: أن يجلس جميع أبناء الوطن بمختلف فئاتهم ومستوياتهم على نفس المقاعد، ويتلقوا نفس المعارف، إنه مشروع القرن بامتياز..

لقد تم تشييد آلاف الفصول الدراسية واكتتاب آلاف المدرسين، ولكن ما زال أمامنا الكثير حتى نحصل على فصول غير مزدحمة، ومدرسين متحررين من ضغوط الحياة المادية المتنامية.

جحافل المواطنين الذين تنادوا من كل حدب وصوب لاستقبال رئيس الجمهورية... جموع غفيرة هبت رجالا ونساءا وعلى كل ضامر مرحبين، بالرئيس الذي جاء حاملا عشرات المليارات للتعليم والصحة والكهرباء والماء والطرق.. يثبت القلوب ويزرع الأمل وينشر الخير بين الناس..

رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من الحوض الشرقي يعكس تجربته الشخصية الثرية التي شكلت لقاء فريدا بين السيف والقلم، بين الصبر والصرامة، بين القوة والأخلاق، يعكسها على التوجهات السياسية الوطنية.

إن الرجل الذي استطاع أن يحقق أول إجماع تاريخي بين المعارضة والموالاة، ويكسب احترام دول العالم عن طريق الصبر الاستراتيجي والدبلوماسية الهادئة.

إن هذا الرجل لخليق بأن يقود سفينة الوطن بأمان للعبور نحو مستقبل واعد.

وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة
البرنامج الإقليمي للتكامل الرقمي في غرب أفريقيا

البرنامج الإقليمي للتكامل الرقمي في غرب أفريقيا (واردیب - المكون الموريتاني) - الركيزة الأساسية للتحول الرقمي

في سياق يشهد تسارعًا في التحول الرقمي وتأثيره المتزايد على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، انخرطت موريتانيا بشكل حازم في دفع ديناميكية جديدة لاقتصادها الرقمي، وذلك انسجامًا مع الرؤية الاستراتيجية التي يحملها رئيس الجمهورية من خلال برنامجه "طموحي للوطن "، الذي يهدف إلى إعطاء نفس جديد للاقتصاد الرقمي من خلال تحسين مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ولتحقيق هذه الطموحات، تم تجسيدها في إعلان السياسة العامة للحكومة من خلال أهداف واضحة وبنيوية تهدف إلى تسريع التحول الرقمي في البلاد. حيث تعتزم الحكومة بشكل خاص:

1. التغطية الشاملة لكامل التراب الوطني بالألياف البصرية،
2. توفير خدمات الإنترنت عالية السرعة على نطاق واسع،
3. ضمان الولوج المتساوي إلى خدمات رقمية ذات جودة وبأسعار ميسور ة،
4. إنشاء منصة وطنية لمتابعة الصفقات العمومية.

العديد من هذه الإجراءات البنيوية، المدرجة في خطة عمل وزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة هي قيد التنفيذ في إطار برنامج WARDIP الذي يعد رافعة تشغيلية أساسية لتحقيق أهداف القطاع.

وفي هذا السياق، ومن أجل تلبية المتطلبات المتزايدة للاقتصاد الرقمي، القائم اليوم على تقنيات ناشئة مثل إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناع (IA) ، يعتزم المشروع خلال العامين المقبلين استكمال الحلقات المتبقية من الشبكة الوطنية للألياف البصرية.
وعلاوة على ذلك، ودون انتظار بدء الاشغال في هذا الشبكة، أطلق المشروع بالفعل استراتيجية وطنية للانتقال إلى بروتوكول IPv6، مُدشنا بذلك تحولا تقنيا كبيرا. وبفضل هذه المبادرة، أصبح مشغلو الاتصالات قادرين اليوم على توفير عناوين IPv6، مما يتيح جودة خدمة أعلى، وتعزيزا في مستوى الأمان، وقدرة غير محدودة على عنونة الأجهزة.

كما تم الشروع في رقمنة الصفقات العمومية عبر تطوير النظام المدمج لتسيير الصفقات والمشتريات العمومية (SIGMAP)، والذي يتوقع أن يدخل حيز الخدمة خلال الربع الأول من سنة 2026. سيسمح هذا النظام برقمنة سلسلة الصفقات العمومية كاملة، بدءًا من الإعلان عن نشاط ما ضمن خطة تمرير الصفقات العمومية وصولًا إلى استلامه النهائي.
وبالموازاة مع ذلك، يجري العمل على إنشاء أول بنية تحتية سحابية (Cloud) قوية وآمنة، بما يعزز تسريع تطوير الإدارة الإلكترونية.
وتعد الحوسبة السحابية، ومرونة تبادل البيانات بين الأنظمة (الترابط البيني)، والإطار القانوني المنظم للبيانات ركائز أساسية في عملية التحول الرقمي للدولة. إن تنفيذ هذه الركائز، إلى جانب اعتماد مبادرة GovStack التي يعمل المشروع بفعالية على تبنيها، سيمكن الإدارة العمومية من امتلاك مجموعة أدوات رقمية تتألف من وحدات قابلة لإعادة الاستخدام، مترابطة وآمنة (الحزمة التكنولوجية الحكومية).
على المستوى القطاعي، يقدم المشروع دعمه في عدة مجالات. فقد أطلق ورشة استراتيجية لإنشاء شبكة وطنية للبحث والتعليم (NREN)، ونشر قدراتها، وربطها بالشبكة الإقليمية (WACREN). وستعمل هذه الشبكة على ربط مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ببعضها البعض، وتمكينها من الولوج إلى سعات إنترنت كبيرة والاستفادة من خدمات شبكات البحث والتعليم الأخرى مثل: ASREN، GEANT، IRIS.
كما تم، في إطار تطوير المنصات الرقمية، إطلاق عدة خدمات تهدف إلى تحسين جودة الخدمات العمومية بشكل ملموس.

الرائد الوطني في مجال الإسمنت

تحتل شركة إسمنت موريتانيا الصدارة محليا في مجال صناعة الإسمنت، وتعتبر المورد الرئيسي للإسمنت في البلاد. وقد تم تأسيسها عام 1979 وباشرت نشاطها الإنتاجي في نواكشوط سنة 1981.

فقد استطاعت استجلاب ثقة أكبر المؤسسات الرائدة في مجال الأشغال العامة وقامت بتأمين تموين المواد اللازمة لإقامة أكبر المنشآت الحيوية والبنى التحتية ذات درجات المقاومة العالية، من سدود، ومطارات وموانئ، وجسور وأبراج تخزين مياه، وأحياء مدنية وغيرها.....

منذ إنشائها، تقدم شركة إسمنت موريتانيا لكل العاملين في قطاع البناء والأشغال العامة، من المهندس المعماري إلى البناء، مجموعة من الحلول الكاملة لكل مرحلة من مراحل البناء كما تستجيب الشركة للطلبات عبر جعل منتجاتها تتلاءم مع الاستعمال النهائي وعبر تقديم منتجات جديدة تستجيب لتوقعات الزبائن.

إن شركة إسمنت موريتانيا، التي هي شركة مساهمة ذات رأس مال وطني قدره أربع مائة مليون أوقية جديدة، تجعل من أولوياتها الاستثمار في أحدث التجهيزات الضرورية لكافة مراحل العمل، ضمن إحترام المعايير البيئية.

ونظرا للاستراتيجيات المتبعة من قبل الشركة والسعي إلى أن تكون الجودة هي رمز وشعار لها منذ تأسيسها، تمكنت الشركة من الحصول على أول شهادة للجودة في البلد وهي شهادة ايزو ISO 9002 المقدمة من قبل مكتب فريتاس BVQI (BUREAU VERITAS QUALITE INTERNATIONAL) الذي يعتبر من بين الهيئات العالمية الرائدة عالميا في هذا المجال.

أما شهادة الجودة الحالية فهي ISO 9001 version 2015 من مؤسسة CERTI-TRUST

وهكذا أصبحت شركة إسمنت موريتانيا شركة نموذجية تقتدي بها جميع الشركات الوطنية.

معلومات الإتصال:

المقر الرئيسي للمصنع: منطقة الوارف، الميناء، نواكشوط

مقر الوكالة التجارية: منطقة المطار القديم خلف مديرية النقل البري

الهاتف: 44223663 الواتساب: 44223563 الفاكس: 45253683

البريد الإلكتروني: gescom@cimentmr.com

الحوار الوطني في موريتانيا:

من «حوار الإنقاذ» إلى «الحوار الاستراتيجي»

إعداد: محمد عبد الحي المختار

يُمثّل المسارُ السياسي الحديث لموريتانيا حالةً فريدةً في محيطها الإقليمي؛ بفضل الله أولاً، ثم بفضل وعي النخب السياسية بخطورة ما تخلّفه الخلافات السياسية الحادة من دمارٍ وخرابٍ للدول، فقد تمكّنت بلادنا، على مر تاريخها السياسي من تجنّب الانزلاق إلى دوّامة العنف أو الانهيار، رغم ما واجهته من تحدياتٍ جسام في تلك الحقب.

وفي خضم ذلك، برز الحوارُ السياسي كآليةٍ رئيسةٍ انتهجها الفاعلون السياسيون حينها للتوصّل إلى توافقاتٍ حول خلافاتهم ورؤاهم المتباينة في إدارة الشأن العام، حيث عرفت الساحةُ السياسية في تلك المرحلة سلسلةً من الحوارات الوطنية بين مختلف الأطراف، أسفرت عن توافقٍ في عددٍ من القضايا الكبرى التي تمسّ الشأن الوطني.

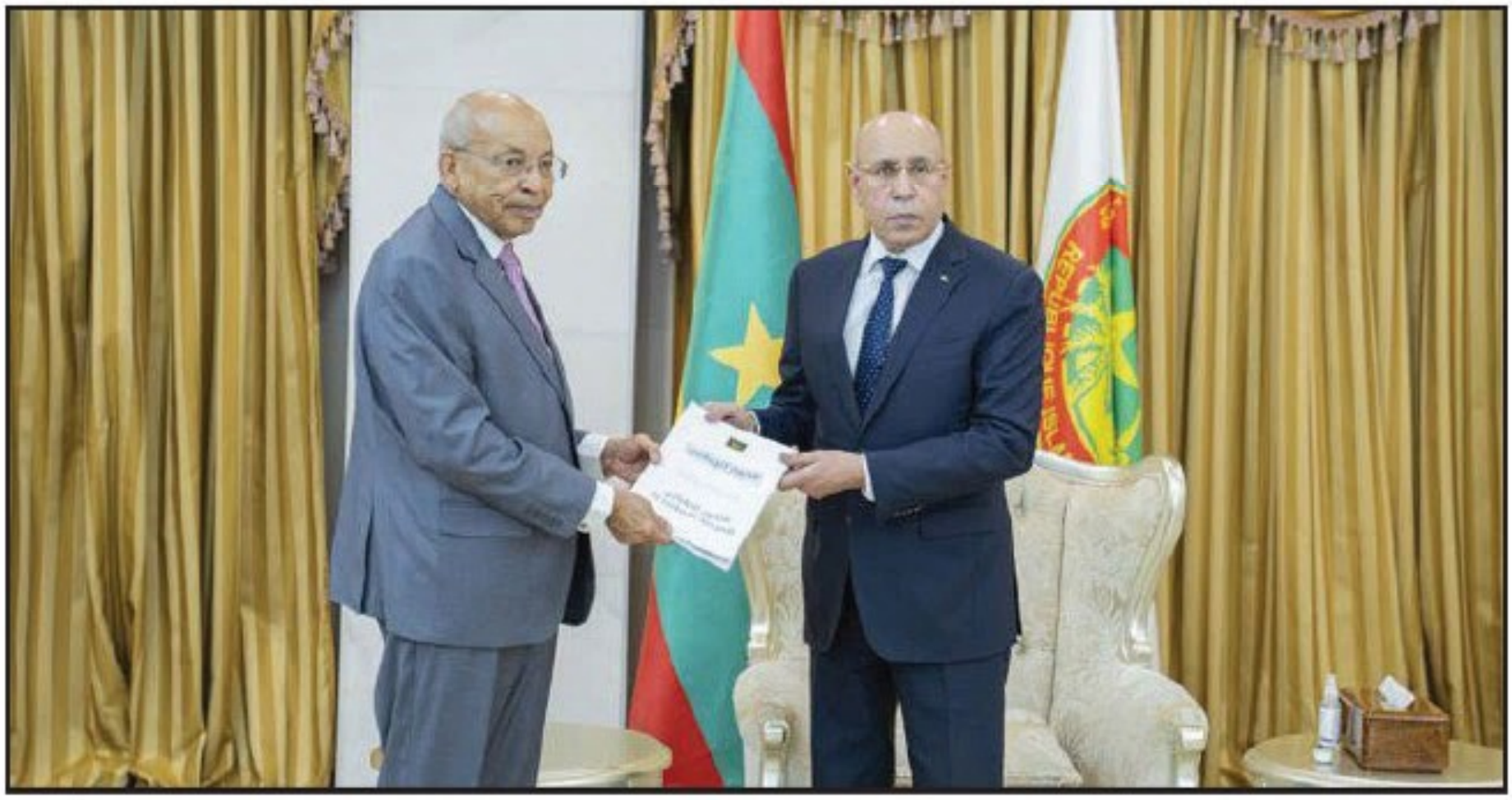

وفي عهد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لم تعد موريتانيا بحاجةٍ إلى «حوار إنقاذ» كما في السابق، بل إلى «حوار استراتيجي» يَبْني المستقبل، يقوم على التصالح مع الذات، ويتجاوز المرجعيات والخلفيات السياسية، للوصول إلى رؤيةٍ وطنيةٍ شاملةٍ لمستقبل موريتانيا، من خلال الإصلاح المؤسسي، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المتوازنة، والتناوب السلمي على السلطة، ومكافحة الفساد، وغيرها من الأولويات الوطنية.

ولقد تجلّى هذا المنظور السياسي الجديد في فلسفة الحكم لفخامة رئيس الجمهورية، عبر ترسيخ نهجٍ ديمقراطيٍّ قوامه الحوار، باعتباره أنجعَ السبل لتحقيق توافقٍ وطنيٍّ واسعٍ حول القضايا الكبرى التي تُهمُّ مستقبلَ الوطن والمواطن، بما يضمن أمنهما واستقرارهما في زمنٍ هزت الخلافات السياسية عددا من بلدان القارة.

وكما يقول المفكّر عبد الرحمن الكواكبي: «ما انتشر نور الحق إلا في جوٍّ من الحرية والحوار»، رسّخ فخامة رئيس الجمهورية، هذا المبدأ منذ انتخابه رئيسًا للبلاد، متعهّدًا في برنامجه «طموحي للوطن» بالوفاء بهذا النهج، حفاظًا على المكتسبات الديمقراطية، وصونًا لمسار التناوب السلمي الذي تميّزت به بلادنا.

وفي هذا السياق السياسي الهادئ والمستقر، تبلورت ملامح الحوار الوطني الجامع الذي أطلقه فخامة رئيس

الجمهورية، باعتباره خطوةً نوعيةً نحو بناء الدولة العتاسكة يؤسّس لمرحلةٍ أكثر نضجًا في التجربة الديمقراطية الموريتانية الفذة.

فمنذ الإعلان عنه، في العاشر من شهر مارس 2025، خلال حفل إفطار نظمه فخامة رئيس الجمهورية، على شرف أعضاء مجلس إشراف مؤسسة المعارضة الديمقراطية، ورؤساء الأحزاب السياسية الوطنية والمرشحين للاستحقاقات الرئاسية الماضية، في القصر الرئاسي، أكّد فخامته أهمية تنظيم حوار وطني جامع، يتناول كل القضايا التي تهم البلد، معتبرا التشاور والحوار هما السبيل الأمثل لتدبير الشأن العام والتعاطي مع القضايا الوطنية الكبرى.

وقد مثّل هذا الإعلان تأكيدًا على استمرار هذا النهج الجيواستراتيجي من الانفتاح والتشاور الذي التزمت به هذه القيادة الوطنية الرشيدة منذ بداية ولايتها.

وقد أسند فخامة رئيس الجمهورية، مهمة تنسيق هذا الحوار الوطني إلى السيد موسى افال، الذي وضع منهجية جديدة في إدارة التحضير لهذا الاستحقاق الوطني. فالحوار هذه المرة- كما أكّد المنسق في مؤتمراته الصحفية- لا يُراد له أن يكون تكرارًا لتجارب سابقة، بل أن يكون نموذجًا مختلفًا في الجدية والفاعلية، بما يخوّله تحقيق أهدافه كاملة.

واعتمدت المرحلة الأولى التحضيرية للحوار آليةً استشاريةً واسعة، اعتمدت طرح خمسة أسئلةٍ جوهرية على مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، حيث وُزّعت هذه الأسئلة على عشرين حزبًا سياسيًا معترفًا بها، إضافة إلى المرشحين الخمسة للرئاسيات الأخيرة، فضلًا عن عشرات الأحزاب قيد التأسيس، ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات الوطنية المستقلة.

وأثمر هذا التشاور الواسع عن مشاركة أكثر من 1500 شخص، و90 منظمة ناشطة في المجتمع المدني، و240 شخصية وطنية. كما قدّمت الأحزاب السياسية إجاباتها بشكلٍ فردي وجماعي. وقد مكن هذا الاستبيان من معرفة الرؤى والتصورات للمشاركين في الحوار، حيث توحّدت أحزاب الأغلبية في موقفٍ مشترك، وقدّمت مؤسسة المعارضة الديمقراطية، ومعها الأحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان، رؤاها وملاحظاتها حول القضايا المطروحة.

ووفقًا لمنسق الحوار الوطني، خلال مؤتمرٍ صحفي، فقد أجمعت الأطراف السياسية والمجتمعية على أولوية قضايا الوحدة الوطنية، والانسجام الاجتماعي، وتحسين النظام الانتخابي، والحكامة الرشيدة، باعتبارها المدخل الحقيقي لبناء دولةٍ عادلةٍ وقويةٍ ومتوازنة.

ويعتمد هذا الحوار الذي جاء استجابةً لتطلعات المواطنين، على منهجٍ تشاركيٍ شاملٍ يضمن انخراط الجميع دون إقصاء، وصولًا إلى توافقٍ وطنيٍ مستدام حول أسسٍ يمكن أن تفضي إلى إصلاحاتٍ سياسيةٍ ومؤسسيةٍ عميقة.

إن ما يميّز هذا الحوار هو أنه ينبع من إرادةٍ سياسيةٍ عليا ترى في الحوار وسيلةً لبناء المستقبل لا أداةً لتجاوز الأزمات. وهو بذلك يعبّر عن الانتقال من منطق "حوار الإنقاذ" إلى منطق "الحوار الاستراتيجي"، الذي يهدف إلى ترسيخ الوحدة الوطنية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة، في ظل مؤسساتٍ قويةٍ وحكامةٍ راشدة.

وبهذا المسار الجديد، تواصل موريتانيا ترسيخ مكانتها كنموذجٍ للاستقرار والتعايش في محيطٍ إقليميٍ مضطرب، مستندةً إلى رؤية فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، التي تجسدت في برنامجه «طموحي للوطن»، الذي جعل فيه من الحوار والحرية والعدالة ركائزَ لبناء الدولة الوطنية الحديثة.

البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط:

تحسين جودة الخدمات الأساسية ودعم التنمية الحضرية

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

يعد البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط مبادرة طموحة تستهدف إحداث نقلة نوعية في واقع العاصمة وتحسين جودة حياة سكانها.

البرنامج الذي أطلقه رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في الـ20 من شهر يناير 2025، بغلاف مالي يبلغ حوالي 5.1 إلى 5.7 مليار أوقية جديدة، وبأفق زمني يصل لـ 16 شهرا، يستهدف تعزيز بنية تحتية قوية للخدمات الأساسية وتحسين جودة الحياة.

ويأتي البرنامج استجابة للحاجيات الملحّة التي تعاني منها نواكشوط، سواء على مستوى البنية التحتية، أو الخدمات الاجتماعية، أو البيئة الحضرية، وذلك ضمن رؤية تنموية شاملة تسعى إلى جعل العاصمة مدينة عصرية، متوازنة، وقادرة على مواكبة النمو الديمغرافي المتزايد.

ويركّز البرنامج على تحسين الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والصرف الصحي، إضافة إلى تطوير شبكات الطرق الحضرية وفك العزلة عن العديد من الأحياء، وتوسيع الفضاءات الشبابية والرياضية، وتعزيز البنية البيئية عبر معالجة المستنقعات وإقامة المساحات الخضراء.

كما يدمج البعد المجتمعي من خلال إشراك البلديات والمجتمع المدني في عمليات المتابعة والتنفيذ، بما يعزز روح المشاركة ويضمن استدامة النتائج.

وتكمن أهمية هذا البرنامج في كونه لا يقتصر على مشاريع ظرفية، بل يشكل رافعة تنموية حقيقية من شأنها أن ترتقي بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وتدعم التنمية الحضرية المنظمة، وتقلل من التفاوت بين الأحياء، وتسهم في خلق بيئة أكثر صحة وأمناً وجاذبية للعيش والعمل والاستثمار.

وبفضل مقاربته المتكاملة التي تجمع بين البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والبعد البيئي، يمثل البرنامج خطوة استراتيجية نحو تطوير العاصمة نواكشوط وتحسين ظروف الحياة فيها، وإطلاق ديناميكية تنموية مستدامة تعزز دورها كمركز اقتصادي وإداري وثقافي للبلاد.

ويتكون البرنامج من 8 مكونات أساسية، تشمل: التعليم والصحة، والنفاذ إلى الماء الصالح للشرب، والولوج إلى الكهرباء والإنارة العمومية، وكذلك الطرق وفك العزلة، ثم المكونة المتعلقة بالشباب والرياضة، ومكونة التخطيط والبيئة والتنمية المستدامة، وأخيرا المشاركة المجتمعية.

ومنذ انطلاقة البرنامج قبل نحو عشرة أشهر عرفت وتيرة تنفيذ أشغال مكوناته تسارعا ملحوظا بفضل آلية المتابعة الدقيقة والصارمة، من أجل تنفيذ مكونات البرنامج في الآجال المحددة لها.

مستوى تقدم الأشغال

مكنت جولة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي، بين ورش برنامج مطلع أكتوبر الماضي، من الوقوف على آخر تقييم لمستوى تقدم الأشغال.

فيما يتعلق بمكونة المياه في برنامج تنمية مدينة نواكشوط أظهرت المعطيات، أن نسبة الأشغال بلغت حوالي 67%، فيما بلغت نسبة الآجال المستهلكة نحو 50%، واوضح أن التقدم في هذه المكونة كان أسرع ضمن هذا البرنامج الذي يتكون من 17 نقطة.

أما مكونة التعليم فقد كانت الأعمال تجري في 144 مدرسة بشكل عام، منها 84 مدرسة انتهت الأشغال فيها، و50 مدرسة من العدد المتبقي، بينما قد تتأخر 10 مدارس إلى غاية نوفمبر أو ديسمبر المقبل. فيما بلغت نسبة تقدم الأشغال في مكونة التعليم في حدود 95%..

ووصل معدل تقدم الأشغال في مكونة الصحة، حدود 60%، وهو الوقت المستهلك تقريبا من الآجال التعاقدية، وينتظر أن تنتهي جميع أشغال هذه المكونة خلال الفصل الأول من سنة 2026.

ووصل تقدم الأشغال في مكونة الشباب والرياضة حدود 50%، وهو نفس رقم الآجال المستنفدة حتى الآن مما يعني أنها تسير وفق المخطط المرسوم لها.

أما مستوى تقدم الأشغال في مكونة الطرق فقد أظهر التقييم بعض التأخر، ومع ذلك تم الانتهاء من 74 كلم من الطرق المبرمجة بعدد من المقاطعات.

أما مكونة البيئة، والتي تعتبر مكونة تجريبية، فقد تم في إطارها، غرس 114 ألف شجرة حيث يتوقع بعد سنة أن تشكل بداية غطاء نباتي على مستوى العاصمة.

مكونات البرنامج

يضم البرنامج ثمانية مكونات أساسية، تتمثل في:

- مكونة التعليم: التي تضم بناء 11 مدرسة ابتدائية، و19 مؤسسة ثانوية مكتملة، وإعادة تأهيل وتوسعة 190 ابتدائية و21 مؤسسة ثانوية موجودة، وبناء أقسام نموذجية للتعليم ما قبل المدرسي على مستوى بعض المدارس الابتدائية، وميزانيتها التقديرية 866 مليون أوقية جديدة، وآجال تنفيذها ما بين شهر و 16 شهرا.

- مكونة الصحة: وتهدف إلى بناء 14 مركزا صحيا، وإعادة تأهيل وتوسعة سبعة مراكز صحية، وتحويل سبع نقاط صحية إلى مراكز صحية، وآجال التنفيذ ما بين 09 أشهر إلى 16 شهرا.

- مكونة الصرف الصحي: وتتضمن عدة مشاريع تهدف إلى تحسين تزويد نواكشوط بالمياه وتطوير شبكات الصرف الصحي، وكذلك مشاريع زيادة إنتاج المياه، وتقوية أنظمة الضخ، وتحسين شبكات التوزيع، ومعالجة المستنقعات، وتوسيع شبكات صرف مياه الأمطار، ويشمل ذلك تجديد مقاطع من الشبكة واتباع سياسة توزيع فعالة لضمان وصول المياه إلى جميع الأحياء. كما تتضمن تجفيف وردم بعض المستنقعات في أحياء نواكشوط بالإضافة إلى استغلال بعضها بيئياً.

- المكونة الرابعة: والمتمثلة في الولوج إلى الكهرباء والإنارة العمومية، وتتمثل في إنجاز 150 كلم من الشبكة الكهربائية ذات الجهد المنخفض، وتبديل 40 كلم من شبكة الربط المتهالكة، وتركيب 6 خطوط كهربائية جديدة، واقتناء 4 محطات توزيع متحركة، وآجال تنفيذ المكونة 6 أشهر.

- المكونة الخامسة: وتشمل الطرق وفك العزلة، من خلال بناء طرق معبدة جديدة في جميع البلديات بطول (68) كلم، وبناء طريق دائري حول مدينة نواكشوط بطول 50 كلم، وتوسعة وتعزيز طريق المطار بطول 17 كلم، وبناء شبكة طرق جديدة أرضية مدعمة بطول 29 كلم وآجال تنفيذ هذه المكونة ما بين 6 إلى 16 شهرا.

- المكونة السادسة: تتعلق بالشباب والرياضة، وتتمثل في بناء وتجهيز ملعب الميناء بمدرجات قابلة للإزالة والتمديد؛ وإعادة تأهيل وتجهيز ملعب السبخة بمدرجات قابلة للإزالة والتمديد، وبناء مسبح نصف أولمبي بسعة 1000 مقعد، وقاعة متعددة الأغراض تتسع لـ 400 مقعد، وإعادة تأهيل مركز شباب السبخة، وآجال تنفيذ المكونة ما بين 10 إلى 14 شهرا.

- مكونة التخطيط والبيئة: وهي المكونة السابعة، وتتمثل في تطوير وتجميل المحاور الثلاثة لحافلات النقل السريع، وتطوير ملتقى طرق المفوضية المكلفة بالطرق وإدراج النصب التذكاري الوطني، وتطوير العديد من الأراضي الرطبة، وتطوير ساحة الحرية، وإعادة التصريح وتنسيق المساحات الخضراء، ومدة أشغال هذه المكونة ما بين 3 - 24 شهرا.

وتعتمد المكونة التنموية الخاصة بقطاع البيئة والتنمية المستدامة على أربعة محاور رئيسية، صُممت للجمع بين الحفاظ على البيئة مع تحسين ظروف المعيشة لسكان نواكشوط.

- المكونة الثامنة: وتخص المشاركة المجتمعية، والهدف منها هو تحويل بلديات نواكشوط إلى مساحات حيوية وديناميكية ونظيفة وملهمة من خلال التطوير المشترك من قبل جهة نواكشوط والبلديات ومتطوعي الخدمة المدنية والمجتمع المدني لخطة منظمة.

وستشمل هذه الخطة الأنشطة الثقافية، والمسابقات، وحملات النظافة وإعادة التشجير، والأحداث الرياضية، وما إلى ذلك. وتشكل هذه المكونة مساهمة جهة نواكشوط وبلديات نواكشوط.

المدرسة الجمهورية في عامها الرابع:

مسار إصلاح يرسم ملامح جيل جديد

إعداد: محمد العتيق

ظل التعليم في موريتانيا طيلة ستين عاما، يترنح بين الإصلاح والفساد بين النهوض والركود بين الطموح والواقع، في ظل برامج إصلاحية متعاقبة، اتسمت بالارتجالية وقصر النفس، فما إن يبدأ البرنامج يأتي ثمره حتى يلغى، ويؤتى بآخر يجبه جبا، هكذا صنع جيل متباين لا تربطه روابط ثقافية وتربية جامعة، انطلاقا من هذا الخلل ومن هذه الإشكالية نظمت قبل قرابة ست سنين أيام تشاورية لإصلاح التعليم في البلاد، انبثق عنها قانون توجيهي، أنتج المدرسة الجمهورية، البذرة الإصلاحية التي أريد منها أن تكون بلسما وترياقا للمنظومة التعليمية المنهكة، ونواة وحدوية تتماهى في ظلها الفوارق الاجتماعية.

في عامها الرابع، تبدو المدرسة الجمهورية، كأنها صفحة وطنية جديدة تكتب بحبر الأمل وإرادة التغيير.

مشروع تعليمي بدأ يخطو وسط أسئلة كثيرة، لكنه سرعان ما تحول إلى مسار واضح يعاد عبره بناء الثقة بين المواطن ومدرسته، وبين التلميذ ومستقبله.

أربع سنوات مرت، غيرت خلالها المدرسة الجمهورية ملامح المشهد التربوي، وفرضت حضورها كمؤسسة تسعى إلى توحيد الزي، وتوحيد المناهج، وتوحيد الشعور بالانتماء... مدرسة واحدة لكل أبناء الوطن، مهما اختلفت جهاتهم أو خلفياتهم أو لغاتهم الأم.

وفي فصولها، تلتقي الثقافات دون حواجز، ليكبر التلاميذ على فكرة بسيطة، لكنها جوهرية: أن القاسم المشترك بينهم أكبر من الفوارق التي تفصلهم. ومع كل عام دراسي جديد، تتجدد الأسئلة حول مدى نجاح التجربة، وما الذي أضافته فعلاً إلى التعليم، وكيف استقبلها الأهالي والمعلمون، وما التحديات التي ما تزال تقف في طريقها.

وحدة الأهداف ووضوح الرؤية

تهدف المدرسة الجمهورية، إلى توحيد النظام التعليمي الوطني وتكريس مبادئ الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

تعتمد المبادرة على توحيد الزي المدرسي، وتوفير بيئة تعليمية موحدة، وضمان جودة التعليم لجميع الأطفال في سن التمدرس، كما تسعى إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية، وتعزيز الانتماء الوطني، وتحقيق نهضة تعليمية شاملة.

فبتوحيد النظام التعليمي تتبلور منظومة تعليمية موحدة في جميع أنحاء البلاد، وبتحقيق المساواة تتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن، خاصةً من خلال الزي المدرسي الموحد، وبتعزيز الانتماء الوطني، يتم بناء جيل متماسك وموحد، يحمل روح الانتماء الوطني.

تصب هذه الأهداف في مسار واحد وهو تحقيق منظومة تربوية متكاملة تتسم بجودة التعليم وجدارة مخرجاته، وذلك عبر عدة آليات تتمثل في:

- توحيد الزي المدرسي إذ يعد هذا المسعى أحد أهم ملامح المشروع، لضمان المساواة بين الطلاب بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي.
- التوسع في البنية التحتية حيث يشمل المشروع خطة لتوفير البنية التحتية اللازمة، خاصة في المناطق النائية، وتقريب المدارس من جميع الأطفال.
- تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال المشاركة الفعالة والمثمرة لجميع الفاعلين في الحقل التعليمي، بمن فيهم أولياء الأمور، لضمان نجاحه.

منجزات على طريق نجاح المشروع

خلال اربع سنوات من تطبيق المدرسة الجمهورية، عملت الحكومة على تهيئة الظروف المناسبة لكي يستوي هذا المعطى الإصلاحي على سوقه عبر اتخاذ جملة من الإجراءات من ضمنها تشييد 4000 حجرة دراسية، وتوزيع 130 ألف طاولة مدرسية على مختلف المدارس في عموم التراب الوطني، وتوسيع برنامج الكفالات المدرسية ليشمل أكثر من 242 ألف تلميذ، وتقديم الدعم المالي لآلاف التلاميذ من الأسر الهشة لتشجيعهم على الدراسة، واكتتاب آلاف المعلمين، وتوزيع أكثر من 8 ملايين كتاب ودليل مدرسي على مختلف المستويات التعليمية، إضافة إلى اعتماد صندوق السكن اللائق للمدرسين.

الارتقاء من على محله التقييم

منذ تطبيقها قبل أربع سنوات أثارت المدرسة الجمهورية الكثير من اللغط في الوسط التربوي، تشكيكا تارة و إشادة و تنويها بالفكرة تارة أخرى، ومن سنة لأخرى بدأت أصوات المشككين تخبو شيئا فشيئا، وبرأي المهتمين والفاعلين في الحقل التربوي فهذه الفكرة أثبتت جدارتها في ظل «سنة التدريج»، وبفضل الإنجازات المحققة بدأ المواطنون يشعرون بأهمية المدرسة الجمهورية، وبضرورة مساهمة الجميع في إنجاحها بدءا بالأسرة والطواقم التربوية والإدارة وآباء التلاميذ كل في مجال مطالبه بالمساهمة في إكمال بناء هذا الصرح العلمي الذي لا يوفر تعليما ذا جودة عالية فقط بل يعزز وحدة وتماسك المجتمع.

يذهب الكثير من الفاعلين التربويين في تقييمهم للمدرسة الجمهورية إلى أن مبدأ حصرية التعليم الأساسي على التعليم العمومي، يمثل واحدا من أهم ملامح هذا المعطى التربوي الجديد، لما يعنيه ذلك المبدأ من فهم عميق لأهمية التعليم وتعزيز دوره على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأبوين، فقد كرس هذا المبدأ مدرسة المساواة وتوفير الفرص في التعليم بصورة متساوية بين كافة مكونات المجتمع دون تمييز.

ويذهب آخرون إلى أن إقرار تدريس المواد العلمية باللغة العربية حاليا وتجريب تدريسها باللغات الأم الأخرى هو خطوة لا تقل أهمية عن مبدأ حصرية التعليم الأساسي على التعليم العمومي، لما عانته المخرجات التربوية من ضعف وتردي نتيجة المقاربات اللغوية غير الموفقة والتي تتجاهل الحقائق الثقافية والتربوية للمجتمع».

هكذا يرى المتابعون أن المدرسة الجمهورية تعد خيارا وطنيا بامتياز وثمرة لتشاور وطني واسع جاء بعد تشخيص متأن ورصين لواقع المنظومة التربوية.

تهنئة بمناسبة الذكرى 65 لعيد الاستقلال الوطني:

يتقدم المدير العام لمؤسسة ميناء خليج الراحة السيد **مختار ملل جا** وكافة **عمال المؤسسة** بأحر االتهاني والتبريكات لفخامة رئيس الجمهورية السيد **محمد ولد الشيخ الغزواني** والشعب الموريتاني بمناسبة **الذكرى 65 لعيد الاستقلال الوطني** وكل عام ووطننا العزيز في رقي وازدهار.

مؤسسة ميناء خليج الراحة

تم إنشاء **مؤسسة ميناء خليج الراحة** بموجب المرسوم رقم 96-071 بتاريخ 23 نوفمبر 1996، وتم تكليفها بتشغيل وإدارة مشروع ميناء الصيد التقليدي وتقديم الخدمات للصيادين التقليديين.
وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالاستقلال المالي تحت وصاية وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية.

الأهداف:
- تشجيع الصيد التقليدي والشاطئي؛
- تقديم الخدمات للصيادين التقليديين.
- إدارة جميع مرافق الميناء وتوابعها.
- ضمان صيانة البنية التحتية؛
  - تشغيل هذه المرافق ومكافحة الحرائق
- السهر على تجديد وتحسين المرافق المينائية؛
- ضمان التوسع والتمدد المطلوب

البنى التحتية للمؤسسة:
- 16 مراسي
- رصيف ثابت مخصص للصيد الشاطئي بطول 200متر.
- سوق السمك قيد إعادة الترميم.
- أرض بمساحة 30 هكتار، نصفها مؤجرة لمختلف الأنشطة. وورش العمل؛ مخازن تخزين معدات الصيد ومحطات الوقود وغيرها أما باقي الأراضي تم استغلالها للبنية التحتية التي سيتم إنشاؤها كجزء من مشروع عصرنة الميناء الممول من طرف التعاون الألماني الذي يستمر فيه العمل حاليا.
  مجمع تبريد.
- ورشة إصلاح ميكانيكية وبحرية.
- مجمع إخلاء مياه الصرف الصحي ترتبط به شركات المعالجة مقابل رسوم شهرية

رواد الميناء:
يتراوح عدد مرتادي الميناء ما بين 30-40 ألف نسمة تتنوع حسب الوظيفة:
- صيادين
- سماكين
- بائعي أدوات الصيد
- مصلحي السفن والقوارب
- ناقلين

عمليات القبطنة:
- تقوم سفن الصيد التقليدي والشاطئي التي يستقبلها الميناء سنويا بتفريغ آلاف الأطنان من شتى أنواع السمك:
- أكثر من 25000 طن من الرخويات تصدر نحو الأسواق الأوربية واليابانية
- أكثر من 20000 طن من القشريات وأسماك القاع يذهب أغلبها إلى الأسواق الأوربية
- 220000 طن من أسماك السطح يتم تصديرها إلى الأسواق الأفريقية

مشروع عصرنة وتوسعة ميناء الصيد التقليدي بنواذيبو:
بهدف هذا المشروع الحيوي والممول من طرف التعاون الألماني **KFW** إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية لمنشآت البنية التحتية المائية والرفع من مستوى أدائها خدمة لرفاهية رواد الميناء. ودعم القدرة التنافسية لمنتجات الصيد التقليدي عن طريق توفير سوق مغذي لدول المجاورة وفتح آفاق جديدة تسويق المنتج وزيادة الأراضي المخصصة للاستثمارات وقد بلغت نسبة % 40 الأشغال في هذا المشروع الحيوي.

التمويل:
المبلغ الإجمالي : 15 مليون أورو
13 مليون أورو مقدمة من التعاون الألماني
مساهمة الدولة الموريتانية عبر مؤسسة ميناء خليج الراحة بمليونين أورو.

- مدة التنفيذ : سنتان
- الشركة المنفذة : DID

أهم مكونات هذا المشروع :
- 162 مخزن للصيادين التقليديين
- سوق جديد للسمك بمعايير دولية
- تحديث وتوسعة شبكة الصرف الصحي
- شبكة طرق معبدة بطول 7 كلم
- جدار لتأمين الميناء

موف موريتل

موف موريتل
رائد الاتصالات والداعم الأول لعجلة التنمية الاقتصادية في موريتانيا

السيادة الغذائية..

خطوات نحو تجسيد الاكتفاء الذاتي

إعداد: فاطمة السالمه محمد المصطفى

تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.. وتعزيز النمو.. وخلق مزيد فرص العمل.. وتعزيز المساهمة في التشغيل وتوفير الأمن الغذائي.. أمور من بين أخرى قد يجود بها القطاع الزراعي لأي بلد على ساكنته.. باعتباره الزراعة في الأصل المصدر الأول للثروة الوطنية؛ والرافعة الأمثل للاقتصاد.. والقاطرة الحقيقية للتنمية.

وفي هذا السياق تتنزل جهود السلطة التنفيذية الحالية الرامية الى تطوير القطاع الزراعي في بلادنا، حيث تتوفر بلادنا عكس كثير من الدول على أراضي بكر، واعدة، يعول عليها الخبراء في خلق فرص استثمارية واعدة.

الزراعة المحدد الأول للسيادة الغذائية

وفي نفس السياق تتنزل مساعي السلطات الحالية الجارية على المستوى الرسمي من أجل أن تتحول الزراعة في قادم الأيام إلى زراعة آلية تتحمل أعباء الزراعة، وتتولى الجهد عن المزارع الكادح من جهة، وتعمل على تقديم تمويلات وقروض للمزارعين من جهة أخرى..

وعملا بذلك التوجه تقوم المندوبيات الجهوية التابعة لقطاع الزراعة من حين لآخر بتقديم إرشادات للمزارعين.

كما تقدم لهم الأسمدة والبذور والمبيدات العشرية.. كما توفر لهم حماية المحصول في بعض الأماكن.

السيادة الغذائية ضرورة مجتمعية

تتوفر في بلادنا أنواع عديدة من الزراعة متعددة المحاصيل؛ حيث أصبحت مؤخرا تغطي نسبة كبيرة من حاجة السكان من الغذاء، كما أنها سائرة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد من الغذاء مستقبلا.

محاصيل كثيرة وأخرى جديدة

تتنوع الزراعة في موريتانيا ما بين الأرز، والقمح، ومختلف أنواع الحبوب، بالإضافة إلى قصب السكر، والخضروات، والبقول، والحمضيات، والزيتيات، والفواكه، كما توجد في البلاد ولحات نخيل كبيرة تنتج كميات معتبرة من التمور.

وتنقسم الزراعة في بلادنا الى قسمين هما: الزراعة المروية على ضفة النهر والزراعة المطرية (الموسمية).

فخلال موسم الخريف يستعد المزارعون الموريتانيون للقيام بزراعة موسمية تعتمد على ما تجود به أمطار الموسم، ليتناسب منتجها زيادة ونقصانا مع كميات الأمطار المسجلة سنويا عند مصالح الرصد الجوي تبعا لأية بقعة

من بقاع وطننا الحبيب المترامي الأطراف وتعد الزراعة المطرية نشاطا اقتصاديا تقليديا اعتمد عليه الأجداد من أجل الحصول على الغذاء الضروري، وارتبطت محاصيله مؤخرا بإنتاج حبوب محلية تسد حاجات إضافية للسكان منها: التداوي بالحبوب، عند البعض أو التشبث بالتقليدي من الوجبات الشعبية التليدة المرتبطة عند البعض الآخر بتلك المحاصيل، فضلا عن مساهمتها في توفير جزء من حاجة السكان للغذاء وخاصة سكان الريف.

وبخصوص نوعية المحصول الزراعي فإن من أهم الحبوب الشائعة في المنطقة: الذرة البيضاء والدخن المعروفين محليا بـ«بيشنه» و«مليت»، بالإضافة إلى الذرة الصفراء، ثم «مويطرة» التي هي في الأصل بذور وافدة من الخارج.

زراعة الأعلاف.. سبيل للاكتفاء الذاتي من الغذاء

زراعة الاعلاف نشاط زراعي حديث ينتج عينات من النباتات، موجهة لتغذية الحيوانات.. وتعرف اصطلاحا بزراعة الأعلاف الخضراء.

المخصصة للحيوانات الحلوب باعتبارها مدرة للحليب الذي يعد عنصرا حاضرا في المائدة الوطنية، سواء كانت في الريف أو الحضر، وهي نشاط جديد على بلدنا.

وتتمثل في إنشاء مزارع نموذجية لإدخال زراعة الأعلاف الخضراء في التنويع الزراعي.

واعتمدت فيه تجربة الزراعة بالري المحوري، وأعطت التجربة نتائج مهمة أسفرت عنها نتائج جيدة، لذا قرر القطاع الوصي إطلاق برنامج وطني لزراعة الأعلاف الخضراء يشمل كافة الوطن، يقوم من خلاله بتزويد شركائه بمضخات مائية، مع توفير الأسمدة، وجلب البذور وبعض المدخلات الزراعية الأخرى كل ذلك إلى جانب التأطير الفني..

وقد ساهمت زراعة الأعلاف في رفع أكبر تحد أمام ثروتنا الحيوانية، متمثلا في تغذية ثروتنا الحيوانية ذات الأعداد الهائلة من المواشي.

ولانطلاقا من كون الأمن الغذائي ضرورة وطنية وتجنبا للأزمات وتفاديا للمشكلات السياسية والأمنية اعتمد القطاع الوصي استراتيجية جديدة تخلق بدائل من الانتجاع خارج الحدود ولو بطرق تدريجية، لذلك قررت سلطات البلد اعتماد استراتيجية زرع كميات من الأعلاف الخضراء تستجيب مع الوقت لتوفير حاجة الحيوانات من الغذاء لتوفير القدر الكافي من الأعلاف، وهو أمر ممكن للغاية، نظرا لوجود مقدرات وموارد مائية وطنية هائلة.

ومن الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة أن يتمكن بلدنا خلال سنوات من إنتاج كميات كبيرة من الأعلاف الخضراء، ما يلبي لسد حاجة القطيع الوطني من الغذاء ولتحقيق الاكتفاء الذاتي، وحرصت الحكومة، بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على مواصلة دعم المزارعين وتشجيع المبادرات المحلية وتوفير التجهيزات الزراعية.

تحقيق السيادة الغذائية وتعزيز الإنتاج المحلي

مساهمة في تطوير القطاع الزراعي؛ في ظل توجه رسمي لتعزيز الأمن الغذائي، وتخفيف الاعتماد على واردات الغذاء أمر يخدم الهدف الأسمى وهو تحقيق السيادة الغذائية للبلد.

وتحقيقا للهدف انطلقت الحملة الوطنية لزراعة الخضروات لموسم 2025-2026، ووضع الحجر الأساس لمشروع قناة «سوكام».

وتهدف الحملة الوطنية لزراعة الخضروات هذه السنة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الخضروات.

كما يشكل مشروع قناة «سوكام»، أحد أبرز المشاريع التي تجسد التحول الهيكلي في البنى التحتية الزراعية، ما سيسهم في توسيع المساحات المستصلحة وتعزيز الإنتاج المحلي من الخضروات والحبوب.

إن السيادة الغذائية إحدى القضايا الجوهرية التي تواجه الدول النامية، إذ تمثل ضمانا لاستقلال القرار الوطني، وتحصينا للمجتمع ضد الأزمات الاقتصادية العالمية، فقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة لدى سلطات البلد، ما جعلها في السنوات الأخيرة تبذل جهودا متزايدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، من خلال مشاريع تنموية تستهدف تطوير الزراعة المروية في ضفاف نهر السنغال، واستصلاح الأراضي الزراعية في مناطق الضفة وتكانت وأدرار، إضافة إلى تشجيع الزراعة المطرية وتربية الماشية التي تمثل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني.

كما تعمل الحكومة على دعم الصيادين المحليين وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالثروة السمكية، باعتبارها أحد أهم مصادر الأمن الغذائي.

إن تحقيق السيادة الغذائية في موريتانيا ليس مجرد هدف اقتصادي، بل هو مشروع وطني شامل يعزز الاستقلال ويكرس الكرامة، ويضمن للمواطن حقه في غذاء صحي وآمن ومنتج محليا.

السياسة الاجتماعية لمحو الفوارق وتعزيز اللحمة الوطنية:

ضمـــان للمســـاواة في الفـــرص والعدالـــة الاجتماعيـــة

إعداد: صمب الداه السالك

تشير السياسة الاجتماعية من حيث المعنى إلى مجموعة من المبادئ والبرامج التي تتخذها دولة ما لتحسين الظروف المعيشية والرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع وهي جزء من السياسة العامة يركز على القضايا الاجتماعية.

وفي بلادنا اعتمدت الحكومة السياسة الاجتماعية كآلية تسعى من خلالها إلى محو الفوارق وتعزيز اللحمة الوطنية بفضل مجموعة من التدخلات الهادفة والممارسات التي تسعى لضمان المساواة في الفرص والعدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، ودمجهم في المجتمع، وتعزيز الوحدة الوطنية، إضافة إلى نشر قيم السلم والتسامح من جهة، وإلى تحقيق العدالة والمساواة من خلال معالجة قضايا مثل: «الإرث الإنساني» بطرق تنهي التعقيدات، وكذلك مكافحة الأمية كوسيلة فعالة لتمكين المواطنين، وإصلاحات في قطاعات التعليم والصحة والماء والكهرباء، والإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، والاهتمام أيضا بالسياسات الخاصة بالمرأة والأسرة وذوي الإعاقة، التي تهدف إلى التمكين والاندماج، وإستراتيجية تمكين الشباب، ومجالات أخرى اقتصادية واجتماعية، ونشر ثقافة الوحدة والمساواة بين المواطنين.

وتسعى الحكومة إلى تفعيل الخطابات السياسية التي تؤكد على أهمية تعزيز اللحمة الوطنية والمواطنة وذلك بتطوير الاستراتيجيات والآليات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وتؤكد الحكومة بتعليمات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال شراكة واسعة وتوفير بنية وطنية موحدة.

الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية

ترتكز السياسة الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية وتعزيز اللحمة الوطنية على المحاور التالية:

- دعم الفئات الأكثر ضعفا وذلك من خلال إنشاء آليات للحد من التهميش والإقصاء والفقر.

تصميم آليات للتكفل بالمعوزين وإعادة إدماج الفئات الضعيفة اجتماعيا.

تمكين المرأة والأسرة: حيث تم إطلاق برامج وطنية لتمكين المرأة عبر تعزيز ريادة الأعمال.

- محو الفوارق الاجتماعية والاقتصادية: تعمل الحكومة على محوا الفوارق الاجتماعية من خلال توجيهات صارمة من رئيس الجمهورية وتعنى بتسوية قضايا «الإرث الإنساني» من خلال حلول تهدف لإرضاء جميع المعنيين مع التأكيد على الاستعداد الكامل لمعالجة هذه الملفات المعقدة.

- تعزيز الهوية الوطنية: يتم تعزيز الهوية الوطنية من خلال سياسات تعليمية مثل: تدريس اللغات الوطنية في مدارس تكوين المعلمين بهدف تعزيز التواصل بين المكونات العرقية وتوحيد الهوية اللغوية.

- تعزيز اللحمة الاجتماعية والمواطنة: تضع الحكومة خطة عمل لتفعيل خطابات رئيس الجمهورية لتعزيز اللحمة الاجتماعية والمواطنة مما يعكس التركيز على بناء مجتمع موحد استجابة لخطابات رئيس الجمهورية في مناسبات وطنية.

- التعليم وتخصيص الموارد: بمعنى استخدام السياسات التعليمية لتقليل الفوارق الاجتماعية مثل: توحيد الزي المدرسي لدمج الطلاب في فضاء واحد من جهة كما تم من جهة أخرى حظر المنح الخارجية لطلاب التعليم العالي وتوجيه الموارد نحو دعم الطلاب داخليا مع توزيع المنح المتبقية من الشركاء بشفافية.
- النمو الاقتصادي المستدام: يهدف هذا المحور إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام يوفر فرصا كافية لتقسيم الرفاهية على نطاق واسع.
- أسواق العمل: الغرض منه هو تعزيز أداء أسواق العمل وضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لجميع العاملين.
- التمكين: إذ يتم تمكين الفئات الفقيرة والمحرومة من خلال التدخلات التي تزيد من قدراتها على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
العدالة الاجتماعية: ترتكز هذه السياسات على مفاهيم العدالة والإنصاف والمساواة ومحاربة الظلم والتمييز.
- تعزيز السلم الاجتماعي: حيث يتم من خلال هذه السياسة نشر ثقافة الإخاء والسلم والتسامح والانفتاح ونبذ خطابات الكراهية والعنف.
وأكد الوزير الأول في خطابه الأخير أمام البرلمان المتعلق بالسياسة العامة للحكومة أن تعزيزا للحمة الوطنية ومحو الفوارق الاجتماعية تعد من الأولويات الرئيسية لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية وأن الحكومة تعمل على تحقيقهما بكل الطرق الممكنة.

مشاريع وبرامج ضمن السياسة الاجتماعية

تتضمن السياسة الاجتماعية التي تهدف إلى محو الفوارق وتعزيز اللحمة الوطنية مشاريع وبرامج ترتكز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة مثل مشروع «أوكار» للتنمية الزراعية والرعوية ومشروع « تفادي النزاعات ودعم اللحمة الاجتماعية» في منطقة حوض نهر السينغالي وبرامج «التعايش» الذي يهدف إلى تقوية الانسجام بين مكونات المجتمع بالإضافة إلى دعم ريادة الأعمال والمبادرات الثقافية.
وتهدف البرامج والمشاريع التي وضعتها الحكومة كنماذج من السياسة الاجتماعية التي تسعى لمحو الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية إلى ما يلي:

1- مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة:

- مشروع «أوكار» للتنمية الزراعية والرعوية: يهدف إلى تطوير البنية التحتية للرعوية والاجتماعية والتعليمية.
- مشروع «تفادي النزاعات ودعم اللحمة الاجتماعية» في حوض نهر السنغال: يهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- برنامج «تعايش» يهدف إلى تنفيذ مشاريع وأنشطة اجتماعية واقتصادية ذات تسيير مشترك لتقوية اللحمة الاجتماعية.

2 - دعم ريادة الأعمال:

- دعم ريادة الأعمال لدى النساء والشباب: يهدف إلى تحسين الإنتاجية الحيوانية وتسويق المنتجات وتطوير مشاريع الشباب والنساء من خلال دعم تربية الماشية وإنتاج اللحوم ومنتجات الألبان.
- تكوين للشباب وتوفير فرص العمل: يهدف إلى دعم ريادة الأعمال في مختلف المجالات وتكوين الشباب

3 - أنشطة رياضية ثقافية مجتمعية:

مشاريع تعزز التماسك الاجتماعي: تهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال تمويل أنشطة تعزز التماسك الاجتماعي مثل مشاركة الشباب في الفعاليات الثقافية والرياضية المجتمعية وتشجيع العمل التطوعي.

4 - برامج للحماية الاجتماعية:

الإستراتيجية الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية: تدعم الأنشطة المنفذة في إطار مشروع القضاء على مخلفات الرق وتتضمن إجراءات أخرى للحماية الاجتماعية لدعم السكان الأكثر هشاشة.

5 - جهود هامة أخرى:

- الحماية من التمييز الاجتماعي والثقافي: تهدف خطة العمل لتعزيز اللحمة الاجتماعية والمواطنة إلى القضاء على أشكال التمييز الاجتماعي والثقافي.
- مشروع «المدرسة الجمهورية» يعتبر مشروعا وطنيا شاملا يهدف إلى تعزيز اللحمة الوطنية والوئام الاجتماعي وترسيخ قيم المواطنة والعدالة من خلال جعل التعليم عاملا مهما في الارتقاء الاجتماعي.
- تفعيل دور الإعلام والوعي: يشمل تفعيل دور الإذاعات المجهوية وتشجيع العلماء ورجال الدين وقادة الرأي على نشر قيم العدل والمساواة والتعاون والتسامح من خلال التضمن في محاور وبرامج السياسة الاجتماعية التي اتخذتها الحكومة من أجل القضاء على الفوارق وتعزيز اللحمة الوطنية يتبين أن الحكومة وعلى رأسها معالي الوزير الأول المختار ولد أجاي تسعى جادة إلى تحقيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الهادف إلى تعزيز اللحمة الوطنية، وأن تكون فئات المجتمع وشرائحه على مستوى عال من الرفاهية الاجتماعية ومتساوون في الفرص والعدالة الاجتماعية، وأن يعيش المواطنون أيضا برخاء ورفاهية مستفيدين جميعا من خدمات التعليم والصحة والماء والكهرباء والمعاش والبنى التحتية والضمان الاجتماعي، وهذا ما تجسد بشكل واضح في برامج ومحاور السياسة الاجتماعية التي تحقق منها الكثير على أرض الواقع مثل: جوانب الصحة والتعليم والعدالة والمساواة في الفرص والتدخلات الاجتماعية والكهرباء والطرق والاندماج الاجتماعي والثقافي.

SOGECO

رائد في مجال العمليات المينائية، والخدمات اللوجستية،
والوساطة الجمركية منذ عام 1972

CMDA S.A
Compagnie Mauritanienne de Distribution Automobile
Distributeur exclusif de Toyota en Mauritanie
الشركة الموريتانية لتوزيع السيارات

TOYOTA

CMDA

تعرب عن أحر تهانيها وأطيب تمنياتها بالازدهار للجمهورية الإسلامية الموريتانية حكومة وشعبا
بمناسبة الذكرى الخامسة والستون لعيد الاستقلال الوطني.

ابـــرادو
الموديل الجديد

كل عام وأنتم بخير

65

وكـالاتنا

وكالة نواكشوط	وكالة نواذيبو	وكالة الزويرات
الاتصال	الاتصال	الاتصال
البريد	البريد	البريد
العنوان	العنوان	العنوان

التزام بالخدمة، وثقة يومي.

بمكاتبها في نواكشوط ونواذيبو، وزويرات، تضمن CMDA. لعملائها سرعة استجابة واحترافا عاليا
بمرافقها الحديثة والراسية وأسطول المحلات، تقدم CMDA. مجموعة شاملة من الخدمات قبل البيع وبعده تلبية جميع احتياجات عملائها

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

سلطة التنظيم

السيد أحمد ولد محمدو

رئيس سلطة التنظيم

سلطة التنظيم

أنشئت سلطة التنظيم بموجب القانون رقم 019-99 الصادر بتاريخ 11 يوليو 1999 المنضمن لقانون الاتصالات، وتوسعت صلاحياتها لتشمل قطاعات المياه والكهرباء والبريد (القانون متعدد القطاعات 2021-18 الصادر بتاريخ 25 يناير (2001).
وبالإضافة إلى القانون المتعلق بسلطة التنظيم المتعددة القطاعات والقوانين والنصوص الخاصة بكل قطاع، والتي تشكل الترسانة القضائية والتنظيمية لسلطة التنظيم في موريتانيا.
تعتبر سلطة التنظيم وحدة إدارية عمومية ذات استقلال مالي وتتألف من مجلس وطني للتنظيم وإدارات تتبع لرئيس المجلس.

مهام سلطة التنظيم:

تقوم سلطة التنظيم وفقا للمادة 04 من القانون رقم 2001-18، في كل قطاع من القطاعات المسندة اليها باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل:

- السهر على احترام ترتيبات النصوص التنظيمية التي تحكم القطاعات التابعة لها في ظروف موضوعية وشفافة بدون تمييز.
- ضمان استمرار الخدمات وحماية المصلحة العامة.
- حماية مصالح المستخدمين والفاعلين باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة لضمان ممارسة تنافس إجابي في القطاعات المعنية وفي إطار الترتيبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- ترقية وتطوير القطاعات بصورة فاعلة وفقا لأهداف الحكومة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي والحفاظ على الظروف الاقتصادية الضرورية وضمان نجاعتها.
- وضع آليات لاستشارة المستخدمين والمشغلين المنصوص عليها في الأنظمة والنصوص.
- منح التراخيص المقررة في القطاعات المعنية، وتنفيذ إجراءات منح التراخيص والأذون والامتيازات في ظروف الشفافية التامة والمنافسة التامة.
- مراقبة مدى احترام أصحاب الخدمات لالتزاماتهم بموجب التراخيص والتصاريح والامتيازات.
- متابعة الالتزام بشروط ممارسة المنافسة في جميع قطاعات الاقتصاد ".
- وتستكمل هذه المهمات بالمهمات الخاصة بكل قطاع، بالإضافة إلى ذلك تقدم سلطة التنظيم المشورة للحكومة عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالقطاعات الخاضعة لها (المهمات الاستشارية).

المجلس الوطني للتنظيم

يتألف المجلس الوطني للتنظيم من 5 أعضاء:

- ثلاثة من بينهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية.
- اثنان يعينهم رئيس الجمعية الوطنية.

ويترأس المجلس الوطني للتنظيم حاليا السيد أحمد ولد محمدو.

العنوان:

سلطة التنظيم، المنطقة السكنية د، شارع رقم 23023 لكصر،
صندوق البريد : 4908 نواكشوط

- الهاتف: 45291270
- تلكس : 45291279
- العنوان الالكتروني: webmaster@are.mr
- الموقع الالكتروني: www.are.mr

القطاعات المنظمة:

- **الاتصالات الإلكترونية**

3 مشغلين شبكات الهاتف المحمول
3 مشغلين جمله رئيسي
5 مزودي خدمة ولوج الإنترنت
3 مزودي خدمات القيمة المضافة.

كهرباء: تم نشر 3 من منتدبي الخدمة العامة في 13 محطة.
ماء: 1 منتدب للخدمات العامة يغطي 22 بلدة.
الوظائف: 6 مشغلين معتمدين و 54 مكتب ونقاط بريدية موزعة على عموم التراب الوطني.

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان:

رؤية وطنية شاملة وترحيب دولي بالإنجازات

إعداد: أحمد الشيخ الربالي

تشكل حقوق الإنسان، حجر الزاوية لأي خطط تنموية قائمة على أسس سليمة تمكن الأفراد والمجتمعات من نيل حقوقهم بعدالة وإنصاف، وصون كرامتهم وتقوية اللحمة الاجتماعية وتعزيز السلم الأهلي والاستقرار وحماية المستقبل وضمان الولوج لكافة الحقوق بالتساوي، وهي مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها وهي مستحقة وأصيلة لكل إنسان، وهي ملازمة له بغض النظر عن هويته أو مكان وجوده أو لغته أو ديانته أو أصله، حيث تكفل القوانينُ والأنظمة التشريعية في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال حرية التعبير، والحق في الصحة والتعليم والعيش الكريم.

وقد شرعت موريتانيا في السنوات الأخيرة في سلسلة من الإصلاحات الطموحة بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان. بفضل مجموعة من التدابير الوطنية والمبادرات المحلية، تسعى البلاد من خلالها إلى تلبية المتطلبات الدولية مع مراعاة الخصائص الثقافية والدينية للمجتمع الموريتاني.

وهذه نظرة عامة على أبرز الإنجازات في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الخمس الماضية، فضلاً عن التقدير الدولي الذي حظيت به جهود بلادنا في هذا المجال.

أسس متينة لتعزيز حقوق الإنسان:

شكل عام 2021 نقطة تحول مع المصادقة على (التقرير الوطني للدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل (ويشهد هذا التقرير، المقدم إلى الأمم المتحدة، على إرادة موريتانيا الامتثال للمعايير الدولية.

علاوة على ذلك، عزز إنشاء جائزة وطنية لحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي من دعم هذه الجهود.

ويشكل إنشاء هيئة وطنية مخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر والتهريب غير المشروع للمهاجرين، فضلاً عن وضع استراتيجية وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، خطوات مهمة في تعزيز الترسانة القانونية والمؤسسية، كما تم وضع برنامج وطني لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتم إجراء دراسة لتنسيق النصوص الوطنية مع الاتفاقيات الدولية.

وفي سنة 2022، كثفت موريتانيا جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر، من خلال إطلاق خريطة للمناطق المعرضة لخطر الاتجار بالأطفال، تلتها ست دراسات متخصصة أخرى. وإضافة إلى ذلك، أصبحت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين جاهزة للعمل بشكل كامل.

وتشهد هذه التطورات على الالتزام بمكافحة جميع أشكال استغلال البشر، مع إشراك الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية لتعزيز الوقاية والقمع.

نحو رؤية وطنية لحقوق الإنسان:

شهد عام 2023 وضع استراتيجية وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تستند إلى المبادئ الوطنية وقيم الإسلام، وتمثل هذه الاستراتيجية، الأولى من نوعها، تقدماً مهما في مجال حقوق الإنسان في البلاد، وتعكس رؤية وطنية تشمل جميع أبعاد هذه المسألة.

وقد أتاح إنشاء لجنة ثلاثية تضم وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان والنيابة العامة لمتابعة القضايا المتعلقة بالرق

المعروضة على المحاكم، توفير قاعدة بيانات وإحصاءات محدثة بانتظام عن عدد القضايا المعروضة على القضاء، مما وضع حداً لأي شكل من أشكال التهويل.

يضاف إلى ذلك إجراء دراسة حول إدخال النهج القائم على الحقوق، واعتماد المبادئ التوجيهية لإدماج حقوق الإنسان في الاستجابة للأوبئة، فضلاً عن وضع خطط إقليمية لمكافحة جميع أشكال التمييز التي تضر بالتماسك الاجتماعي، وإنشاء جائزة وطنية لحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي.

وفي إطار مكافحة الاتجار بالبشر، تم اتخاذ مجموعة من التدابير مثل: إنشاء رقم أخضر للإبلاغ عن حالات الاتجار؛ وإنشاء قاعدة بيانات وآلية وطنية وصندوق لتسجيل ومساعدة ضحايا الاتجار وإطلاق عملية لإنشاء برنامج وطني لمكافحة الاتجار بالأطفال.

تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان:

في 20 مارس 2024، صادق مجلس الوزراء، على مشروع قانون لإنشاء محكمة متخصصة في قضايا العبودية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمبادئ المتعلقة بحسن سير العدالة وضمان المزيد من النجاعة في معالجة قضايا العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، عن طريق إدخال بعض الإصلاحات على عدد وتشكيلة وسير المحاكم المتخصصة لمحاربة العبودية والممارسات الاستعبادية، المنشأة بموجب القانون رقم 2015-031 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2015، المجرم للعبودية والمعاقب للممارسات الاستعبادية، ويهدف مشروع القانون لسد بعض الثغرات، والتغلب على الصعوبات والمعوقات التي كانت تحد من فعاليته وتهدف هذه الإصلاحات إلى:

- انسجام منظومة المعالجة القضائية الوطنية لمواجهة الظواهر المذكورة، إذ بقيت حتى الآن جرائم العبودية والممارسات الاستعبادية من اختصاص المحاكم الثلاث المتخصصة، في حين أن جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين يعود النظر فيها إلى محاكم أخرى عادية وغير متخصصة.
- مهنية المعالجة القضائية لجرائم العبودية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان، طبقا للدستور وللتعهدات المنبثقة من المواثيق الدولية المصدق عليها في هذا المجال.
- تقريب العدالة الجنائية من المواطن ومن ضحايا هذا النوع من الجرائم خاصة.

من جهة أخرى تم تنظيم يوم مدرسي لحقوق الإنسان وتوقيع اتفاقية شراكة مع وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي، لدمج تعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، مما يظهر الرغبة في تثقيف الأطفال بحقوق الإنسان منذ صغرهم. كما يأتي توقيع بروتوكول شراكة بين مفوضية حقوق الإنسان والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء (تآزر) بهدف رعاية ضحايا الاتجار بالبشر من خلال تنفيذ أنشطة مدرة للدخل ومنحهم تأميناً صحياً، ليضاف إلى الجهود المتعددة التي تم بذلها في هذا المجال. وبالتوازي مع ذلك، يتيح إطلاق المنصة الرقمية حمايتي» لتلقي الشكاوى ومعالجتها للمواطنين الإبلاغ عن انتهاكات الحقوق بأمان، إضافة إلى ذلك، تم تنظيم حملة توعية إقليمية لتعميم الاستراتيجية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان 2024-2028، بالتعاون مع السلطات الإدارية والمجتمع المدني.

ترحيب دولي بجهود بلادنا في مجال حماية الحقوق والحريات:

حظيت التقدمات التي أحرزتها موريتانيا في مجال حماية الحقوق والحريات بترحيب على الصعيد الدولي، وقد تألقت البلاد التهاني خلال المنتدى الأول للدول الأعضاء في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي عقد على هامش الدورة العادية الحادية والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول (غامبيا)، وقد أتاح هذا المنتدى تسليط الضوء على الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان وإعادة تأكيد التزام بلادنا باحترام وتعزيز المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي.

وفي تقريرها السنوي للفترة من أبريل 2023 إلى مارس 2024، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن موريتانيا حافظت على تصنيفها في المستوى 2 على مؤشر الاتجار بالبشر. ويعد هذا التصنيف اعترافًا دوليًا بالجهود الكبيرة التي بذلتها موريتانيا لتعزيز وحماية الحقوق والحريات والحفاظ على كرامة الإنسان، وهو ثمرة مناخ الانفتاح والحوار البناء مع مختلف الأطراف الفاعلة، الذي أرساه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، خلال مأموريته الأولى، مما أدى إلى إحراز تقدم ملموظ في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقد تناول التقرير جميع جوانب التقدم الذي أحرزته بلادنا في مكافحة الاتجار بالبشر، واستعرض التدابير المتخذة لتعزيز الوقاية من هذه الظاهرة، وآليات الحماية القائمة، وفعالية وكفاءة المتابعة القضائية، فضلاً عن جهود التعاون والتنسيق على الصعيدين الدولي والمحلي من أجل القضاء على الاتجار بالبشر.

وفي 1 يناير 2024، عادت موريتانيا للانضمام إلى قانون النمو والفرص في إفريقيا (أغوا) ويعود هذا الانضمام إلى الجهود التي بذلتها موريتانيا في مجال تحسين حقوق الإنسان وحماية العمال، ويتيح هذا القانون لموريتانيا الحصول على مزايا تجارية تفضيلية تسمح بوصول منتجاتها إلى السوق الأمريكية بشكل معفى من الرسوم الجمركية.

في مجال حرية الصحافة:

تحتل موريتانيا المرتبة الأولى في التصنيفات الإقليمية الأفريقية والعربية لحرية الصحافة، وفقًا لتقرير منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2024. وفي غضون عام واحد، قفزت موريتانيا من المرتبة 86 إلى المرتبة 33 عالمياً بفضل الإصلاحات التي تم إجراؤها منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، السلطة عام 2019.

الاتجار غير المشروع بالأشخاص والتهريب:

أشادت المنظمة الدولية للهجرة في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني في عام 2020 بالجهود التي تبذلها موريتانيا، والتي اعتمدها البرلمان في 7 يوليو 2020 قانونًا جديدًا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كما وافقت على إصلاح القانون المتعلق بالتهريب غير المشروع للمهاجرين.

وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن هذه الإجراءات تساهم في تعزيز الإطار القانوني القائم لمقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم وتوفير حماية ومساعدة معززة للضحايا.

وتابع بيان المنظمة الدولية للهجرة أن الإصلاح يهدف إلى مواءمة التشريع الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر الذي اعتمدته موريتانيا سنة 2003 مع بروتوكول (باليرمو) للأمم المتحدة لمنع الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال، ومكافحته ومعاقبة مرتكبيه، والذي صادقت عليه البلاد في عام 2005.

جهود لحماية اللاجئين:

منذ عام 2012، تستقبل موريتانيا موجة متزايدة من اللاجئين الماليين، والتي تحولت إلى أزمة إنسانية حقيقية اعتبارًا من عام 2021، مع اشتداد العنف في وسط وشمال مالي.

ولهذا الغرض، تعاونت الحكومة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص النازحين داخل بلدهم، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، وعديمي الجنسية، والمهاجرين المستضعفين وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة.

في 2 مايو 2024، اختتمت رئيسة اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السفيرة كاثرينا ستاش، الممثلة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة في جنيف، زيارة استمرت خمسة أيام إلى موريتانيا.

وفي مؤتمر صحفي عقدته في ختام زيارتها، أوضحت السفيرة أنها جاءت «لتتعلم من تجربة موريتانيا ونجاحاتها، ولتلفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذا البلد».

وأشادت «بكرم الضيافة الكبير الذي تبديه موريتانيا، والذي يستمر على الرغم من التحديات القائمة، لا سيما العدد الكبير من اللاجئين وزيادة عدد الوافدين الجدد، مما يشكل تحديات في ما يتعلق بالوصول إلى المياه والرعاية الصحية والتعليم». ونوهت السفيرة بموريتانيا لسياستها في استقبال اللاجئين وإدماجهم منذ عقود، والتي تمثل نموذجًا إيجابيًا لدول أخرى تواجه تحديات مماثلة وتستحق دعم المجتمع الدولي.

الإطار المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان:

تم إنشاء العديد من المؤسسات، مما مكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها وواجباتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ظروف مثالية.

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني:

تتمثل مهمة المفوضية في وضع سياسة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تستند إلى نهج تشاركي ومتضافر، فضلاً عن ضمان احترام الالتزامات التي تعهدت بها موريتانيا على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان، وتعكس المفوضية رغبة موريتانيا في وضع وتنفيذ برامج لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب الأمر القانوني 015-2006 الصادر بتاريخ 12 يوليو 2006 والقاضي بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

وهي هيئة استشارية دستورية بموجب التعديل الدستوري 2012 وتعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وهي بمثابة الإطار الوطني للتشاور بين الإدارات المعنية بقضايا حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المهتمة بترقية وحماية حقوق الإنسان.

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب:

تم إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بموجب القانون 0034/2015 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر2015 تطبيقا للاتفاقية الدولية للوقاية من التعذيب التي صادقت عليها موريتانيا سنة 2012.

وتقوم بزيارات منتظمة، مبرمجة أو مفاجئة، دون إشعار وفي أية لحظة إلى كافة الأماكن حيث يمكن أن يوجد أشخاص محرومون من الحرية، بغية الاطلاع على ظروف المعتقلين والتأكد من أنهم لم يتعرضوا للتعذيب وغيره من أنواع العقوبة أو للمعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك تطبيقا للوائح والأنظمة الداخلية للآلية.

كما تختص باستعراض وضعية الأشخاص المحرومين من الحرية الموجودين في أماكن الاحتجاز بصفة منتظمة، بغية تعزيز حمايتهم، عند الاقتضاء ضد التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملات القاسية.

المجلس الوطني لحماية الطفولة:

المجلس الوطني لحماية الطفولة، هو هيئة استشارية تابعة لوزارة العمل الاجتماعي والأسرة والطفولة. وتتمثل مهمته في مساعدة الحكومة على وضع السياسات المتعلقة بالطفولة.

المرصد الوطني لحقوق النساء والفتيات:

تهدف هذه الآلية، التي تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى الدفاع عن حقوق النساء والفتيات، وضمان حمايتهن ومتابعة ومراجعة المقترحات الرامية إلى تعزيز حقوقهن بما يتوافق مع السياسة العامة للحكومة.

الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والتهريب والمهاجرين:

تتبع هذه الهيئة لمفوضية حقوق الإنسان، وتضطلع بمهمة رئيسية تتمثل في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لمكافحة الاتجار بالبشر وللمهاجرين في موريتانيا، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية والأمنية والإدارة المكلفة بحقوق الإنسان.

السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية:

تضمن السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية (HAPA) لحترام القانون واستقلال وحرية الإعلام والاتصال.

الذكرى 65 للاستقلال الوطني

الجمارك الموريتانية

DOUANES MAURITANIENNES

الجمارك الموريتانية

تهنئة

تسجل الجمارك الموريتانية هذا العام حضورها الأول في العروض المخلّدة للذكرى الخامسة والستين لعيد الاستقلال المجيد، في خطوة تاريخية تعكس ترسيخ مكانة هذا السلك داخل المنظومة العسكرية والأمنية، ويأتي هذا الظهور النوعي ليجسّد ما حظيت به الجمارك من استقلالية إدارية ومالية خلال هذا العهد الميمون، بما يرسّخ دورها الوطني المتصاعد في حماية الحدود ودعم سيادة الدولة.

وبهذه المناسبة تتقدم الجمارك بأحر التهاني وأطيب التبريكات لفخامة رئيس الجمهورية و لحكومة معالي الوزير الأول و لكافة الشعب الموريتاني بأحرَ التهاني و أصدق الأماني سائلين المولى دوام التقدم والازدهار لبلادنا.

إدارة وعمال المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك يهنئون فخامة رئيس الجمهورية والشعب الموريتاني بمناسبة الذكرى 65 لعيد الاستقلال المجيد.

ONISPA

مؤسسة رائدة على المستوى القاري في مجال التفتيش الصحي ومعتمدة حسب النظم الدولية

ISO 17025 و ISO 17020

بطاقم فني متعدد التخصصات (دكاترة ومهندسيين) وبخبرة عاليه نمكن المكتب من إنجاز:

- تفتيش ومتابعة 163 وحدة إنتاج لمعالجة المنتجات البحرية
- تفتيش ومتابعة 220 سفينة صيد
- أكثر من 13,000 عملية تفتيش ميدانية للمنتجات
- أكثر من 700 زيارة تقييم سنوية للسفن
- أكثر من 400 زيارة تقييم سنوية للوحدات الإنتاجية
- أكثر من 3,500 عينة سنويا
- أكثر من 15,000 تحليل مخبري تم إجراؤه

www.anispa.mr

ماتال تتمنى لكم عيد إستقلال مجيد مع المزيد من الإزدهار

65 Ans

mattel
La vie connectée

الحلم الذي صار حقيقة:

لفتة كريمة من رئيس الجمهورية تنهي معاناة ثلاثة عقود في الإعلام العمومي

إعداد: محمد الأمين سيدي بوبكر

بعد ثلاثة عقود من الانتظار.. بزغ أخيرا فجر الإنصاف، وتنفس المتعاونون في مؤسسات الإعلام العمومي الصعداء بعد تسوية ملفهم الذي كان يعد ولحدا من أكثر الملفات تعقيدا وحساسية في هذه المؤسسات.

لقد شكل ملف المتعاونين في الوكالة الموريتانية للأنباء، وإذاعة موريتانيا، وقناة الموريتانية، وشركة البث الإذاعي والتلفزي، مشكلة بنيوية ظلت تراوح مكانها طوال العقود الثلاثة الماضية، وأنهكت كاهل هذه المؤسسات، ولم يجرؤ أي نظام سياسي سابق أو لم يكلف نفسه عناء البحث لها عن حلول جذرية.

إن تسوية وضعية المتعاونين في مؤسسات الإعلام العمومي ليست مجرد إجراء إداري أو تصالح مع المقتضيات القانونية، بل هي لفتة كريمة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لتصحيح مسار 1865 من عمال الإعلام العمومي.

لقد كان المتعاونون في وسائل الإعلام العمومية عنوانا للصبر والتضحية، ومثالا للبذل والعطاء، وظلوا لسنوات طوال يبذلون من زهرة شبابهم في خدمة وطنهم بمقابل زهيد، واليوم بفضل الإرادة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية بتحقيق العدل والإنصاف وتمكين الشباب، يجدون نصيبهم من الإنصاف ورد المظالم الذي شمل قبلهم العشات من مقدمي خدمات التعليم وحمّالة ميناء نواكشوط وعمال الشركة الموريتانية للكهرباء وآخرين.

لقد جاءت تسوية ملف المتعاونين، التي بدأت تدخل حيز التنفيذ، وفاء بوعد قطعه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على نفسه، خلال حملته الانتخابية عام 2024، وأسدى تعليماته للحكومة بالعمل على تنفيذه فور إعادة انتخابه لأمورية ثانية.

وتنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، شرعت الحكومة في العمل على إيجاد حل نهائي للملف عبر تشكيل لجنة وزارية برئاسة معالي الوزير

الأول، السيد المختار ولد اجاي، أعطت تعليمات للجنة الفنية متعددة القطاعات التابعة لها باختيار أحسن الصيغ القانونية لتسوية الملف.

وبعد مسار طويل تضمن مقابلة المعنيين وتنقيح الملفات والتدقيق البيومتري ودراسة الصيغ القانونية، تم اعتماد لوائح المتعاونين وإصدار القرار التاريخي الذي أعاد الاعتبار لـ 1865 في مؤسسات الإعلام العمومية الأربع وفتح لهم أبواب الاستقرار المهني.

لقد قوبل إعلان التسوية النهائية لملف المتعاونين في مؤسسات الإعلام العمومية بارتياح واسع من قبل المعنيين والأوساط الإعلامية والسياسية الوطنية والنقابات والروابط الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني.

وكانت الخطوة التي وصفت بـ «القرار الجريء والتاريخي» محل إشادة من قبل منظمة مراسلون بلا حدود، وحظيت باهتمام كبير وترحيب واسع من لدن الاتحاد الدولي للصحفيين الذي أثنى على الخطوة، واعتبرها انتصارا للمهنة الصحفية التي باتت مهددة في كثير من جولاتها بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وتزايد استخدام الأدوات التقنية، مضيفا أن هذا القرار يعتبر تجسيدا عمليا لاتفاقيات منظمة العمل الدولية.

لقد لامس قرار تسوية وضعية المتعاونين في مؤسسات الإعلام العمومي جوهر العدالة الاجتماعية، التي تبناها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني منذ استلامه سدة الحكم عام 2019، وبعث الأمل في نفوس مئات الشباب الذين كانوا يعيشون بطالة مقنعة على الهامش دون أبسط الضمانات الأساسية للعمل.

كما تجاوز هذا القرار كونه تسوية وضعية إدارية وقانونية؛ إلى تصحيح مظلمة تاريخية وحل إشكال اجتماعي، الأمر الذي تراه انطباعات إيجابية عميقة في نفوس آلاف الموريتانيين وبدا جليا في حديث عينات منهم لمجلة الشعب. «هذا القرار أعاد لنا الثقة في أنفسنا، وأشعر بفرحة غامرة بعد سنوات من

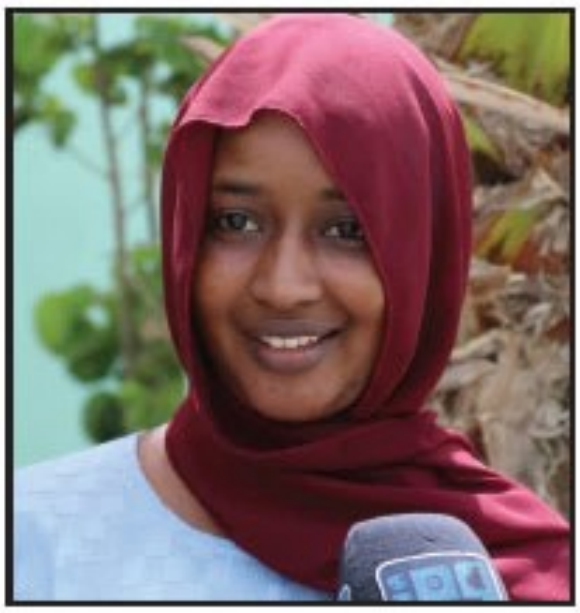

الانتظار» تقول مريم نيوب من إذاعة موريتانيا، وعلى نفس المنوال يضيف محمد عبد الرحمن ولد محمد ناجي

من قناة الموريتانية، «عملت 20 سنة كمتعاون، واليوم أشعر بأن حقي قد عاد إلي، بفضل شجاعة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني».

وفي ذات السياق، أكد الصحفي سالم موري من الوكالة الموريتانية للأنباء، أن

هذا القرار تاريخي، ويعني له الكثير، مضيفا أن الاعتراف ورد الاعتبار أعطى لمهنته معنى، ومن جانبها، شياه بيان

من شركة البث الإذاعي والتلفزي، اعتبرت أن هذا القرار أنهى معاناة طويلة وفتح للمستفيدين منه آفاقا جديدة.

ولم يقتصر الأثر الإيجابي لهذا القرار على الوضع النفسي والاقتصادي للمتعاونين، بل تعداه ليلامس جوهر طموح فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في تعميم التأمين الصحي على جميع المواطنين؛ فبفضل هذا الترسيم، سيتم توفير التأمين الصحي لنحو 21 ألف فرد من المجتمع الموريتاني.

وإلى جانب ما يوفر هذا القرار من أمان وظيفي للمتعاونين واستقرار اقتصادي لعائلات الأسر الموريتانية، فإنه يؤكد التزام الدولة بتأمين رأس مالها البشري، كما سيسهم في تحرير الصحفيين من براثن الهشاشة الاقتصادية، التي كانت سببا رئيسيا في تدني تصنيف موريتانيا في تقارير «مراسلون بلا حدود» حول حرية الصحافة.

ولا يخفى على أحد أن هذا القرار التاريخي، بقدر ما يمنح «المتعاونين» الأمان الوظيفي، يلقي على عواتقهم مسؤولية تقديم خدمة إعلامية نوعية، تستجيب لتطلعات الجمهور، وتخدم التنمية المجتمعية، وترقى إلى مستوى الثقة التي منحهم إياها فخامة رئيس الجمهورية.

الوطنية للتأمين
وإعادة التأمين

تهنئة

بمناسبة الذكرى 65 للاستقلال الوطني يتمنى المدير العام وعمال شركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (NASR) عيدا سعيدا لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ولكافة الشعب الموريتاني المزيد من التقدم والازدهار في مناخ من السلم والاستقرار.

الذكرى 65 للاستقلال الوطني

الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك

لقد تم تأسيس الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بموجب المرسوم رقم 84/130 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1984م. وتتولى الشركة تسويق وتصدير المنتجات البحرية المجمدة المصطادة في المياه الموريتانية والخاضعة لإلزامية التفريغ في الموانئ الوطنية، بالإضافة الى دقيق وزيوت الأسماك وكذلك أسماك السطح الصغيرة وذلك بموجب المرسوم رقم 2017/027 الصادر بتاريخ 2017/03/6 والمتعلق بتسويق المنتجات البحرية الموجهة للتصدير والمعدل بالمرسوم رقم 2019/73.

وطبقا للقوانين المنظمة لقطاع الصيد تعنى الشركة ب:

- تسويق وتصدير المنتجات البحرية.
- تثمين وترقية المنتج وتحديد المنشأ ووسيلة الإنتاج
- ارجاع عائد الصادرات من العملات الصعبة
- جباية (تحصيل) الحقوق والرسوم المتعلقة بصيد وتصدير الأسماك

المجلس البلدي
لمدينة نواذيبو

تهنئة

بمناسبة **الذكرى 65 لعيد الاستقلال الوطني** يتقدم **المجلس البلدي لمدينة نواذيبو** بأحر التهاني وأصدق التمنيات بموفور الصحة والسعادة **لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وللشعب الموريتاني** بدوام التقدم والازدهار.

اللجنة الوطنية للمحروقات

تهنئة

بمناسبة الذكرى 65 لعيد الاستقلال الوطني يتقدم رئيس وعمال اللجنة الوطنية للمحروقات بأحر التهاني لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ولكافة الشعب الموريتاني بهذه المناسبة السعيدة.

FIRST QUANTUM MINERALS

MAURITANIAN COPPER MINES SA

يتقدم المدير العام لشركة مناجم النحاس الموريتانية MCM وكافة عمالها بأحر التهانئ إلى صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني رئيس الجمهورية وإلى الحكومة و الشعب الموريتانيين بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لعيد الإستقلال الوطني.

FIRST QUANTUM MINERALS

الوكالة الوطنية للإحصاء و التحليل الديموغرافي و الإقتصادي
ANSADE

الوكالة الوطنية للإحصاء، جهود حثيثة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد

تعتبر الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي بموجب المرسوم رقم 027_2021 الصادر بتاريخ 25 فبراير 2021. مؤسسة عمومية ذات طابع اداري. تم إنشاؤها في فبراير 2021 بعد دمج المكتب الوطني للإحصاء سابقا مع المركز الموريتاني لتحليل السياسات. ويهدف هذا الإصلاح إلى تحويل الجهاز المركزي للنظام الإحصائي الوطني إلى قطب امتياز علمي متخصص في مجالات الإحصاء والتحليل الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي. بحيث يشكل حجر الزاوية في خدمة التخطيط.

المهام الرئيسية للوكالة

- جمع ومعالجة ونشر البيانات الإحصائية؛
- القيام بإنجاز أنشطة معالجة البيانات وتحليلها، لدعم اتخاذ القرار، التي تقع تحت إشراف الوحدات الخاضعة لوصاية الوزارة المسؤولة عن الاقتصاد؛
- تنسيق النظام الوطني للإحصاء ومواءمته مع المعايير المتفق عليها؛
- القيام بالعمل التحليلي والبحث العلمي من خلال إجراء الدراسات التحليلية والمساهمة في الجهد الوطني في مجال البحث العلمي؛
- المساهمة في تعزيز قدرات شركاء النظام الوطني للإحصاء من خلال دعم تنظيم التكوين الأولي والمستمر للموظفين العاملين في مجال الإحصاء والديموغرافيا وتعزيز البحث ونشر الثقافة الإحصائية.

الإصلاح العقاري:

جهود مهمة نحو تحقيق العصرنة

إعداد: زيدان الحضرامي

يشكّل الإصلاح العقاري أحد أبرز أولويات الدولة في مسار التحديث والعصرنة، لما لهذا القطاع من أهمية في ضبط التنمية الحضرية، وحماية الملكيات، وتعزيز العدالة الاجتماعية وقد جاء استحداث وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري خطوة مفصلية استجابة لرؤية حكومية تهدف إلى إنهاء الفوضى العقارية وإعادة تنظيم المجال العمراني على أسس واضحة وشفافة.

باشرت الوزارة مهامها فعليًا في مارس 2025 بعد استلام صلاحيات واسعة من عدة قطاعات ودمجها في مؤسسة واحدة تتوفر على الرؤية والأدوات والمسؤوليات اللازمة وجاء ذلك في سياق عقاري معقّد تميّز بتشتت الصلاحيات، وانتشار الاقتطاعات الريفية العشوائية، وتزوير وثائق الملكية، وارتفاع التعديات على الملك العمومي، إلى جانب غياب التخطيط العمراني الحديث وتعدد المخططات غير المنسجمة، الأمر الذي جعل ممتلكات المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود عرضة للمخاطر.

انطلق قطاع العقارات من تشخيص دقيق للاختلالات، مؤسسًا لإرادة سياسية واضحة تهدف إلى وضع حد للفوضى «الكَزْرَة» والأحياء العشوائية التي امتدت لعقود وشكّلت عائقًا أمام التنمية الحضرية المستدامة واعتمدت الوزارة مقاربة ترتكز على أولويات محددة في مقدمتها التركيز على العاصمة نواكشوط بوصفها مركز الثقل العمراني وموقع أغلب الإشكالات العقارية، مع وضع تجربة نموذجية قابلة للتعميم على باقي الولايات وفق مخططات توجيهية جديدة.

وفي إطار تحديث المنظومة العقارية، انطلقت الوزارة في إعداد ومراجعة قانون العمران وقانون البحرية التجارية، وأصدرت أول مرسوم تطبيقي لقانون العمران لتحديد آليات إعداد ومراجعة مخططات التجزئة، ويهدف هذا التحديث إلى تعزيز حماية الملكيات العامة والخاصة، والحد من عمليات التزوير والاقتطاعات غير القانونية.

كما أعيد تنظيم الشركة الوطنية للعقارات

لتتناسب مع برنامج "طموحي للوطن" لتقديم خدمات عقارية فعالة وشفافة كما تم إنشاء صندوق لتأمين القرارات القضائية العقارية، وتبسيط إجراءات استخراج النسخ المطابقة للأصل (Duplicata) وتفعيل التحصيل العقاري وفق قانون المالية مع إشراك الموثقين المعتمدين في تعزيز الضبط الإداري.

ميدانيًا باشرت الوزارة إجراءات عملية لوقف التوسع العشوائي خاصة في نواكشوط من خلال حملات تنظيم وهدم تمت بشفافية، وأكدت الدولة خلالها أن احتلال الأراضي العمومية دون سند قانوني لم يعد مقبولا واستهدفت هذه العمليات مناطق مثل تيارت وتفرغ زينه والصداقة، إلى جانب وضع مخططات لتوسعة تجمعات سكنية كانت بحاجة ماسة لذلك.

وبحسب تصريح المدير العام للعقارات والتسجيل، السيد بيده ولد اسغير للوكالة الموريتانية للأنباء، فإنه في إطار تجسيد البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتنفيذًا للسياسة العامة لحكومة معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد أجاي، وبإشراف مباشر من معالي وزير العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري، السيد ملعودو مامادو نيلغ، فقد تمكن القطاع، في فترة وجيزة، من إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ خطة العمل الموكلة إليه وخلال عام 2025 ارتكزت الأعمال المنجزة على:

- وضع الهيكلة التنظيمية الجديدة للقطاع.
- إطلاق الإجراءات الكبرى المتعلقة بالحكامة والإصلاح العقاري.
- تحديث المساطر.
- تحسين الإيرادات العمومية.
- إحصاء و تأمين ممتلكات الدولة.

هذا ويُعدّ الإصلاح العقاري ورشًا هيكليًا تهدف إلى بناء إطار قانوني ومؤسسي حديث يستجيب لمتطلبات تأمين وتثمين العقار وتشكل حماية الملكية أساس الحكامة العقارية في موريتانيا، حيث تهدف الإجراءات المتخذة إلى الحد من الهشاشة العقارية وتحديث الإجراءات وتعزيز ثقة المتعاملين في النظام العقاري كما يُعتبر تثمين وتسيير الممتلكات العامة

ركيزة لإصلاح الدولة، من خلال إعداد جرد واضح لممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة. ووفقًا لهذا التوجّه، أوضح المدير بيده ولد اسغير، أن أبرز الأنشطة المنجزة تمثلت في:

- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي (إصدار مراسيم وقرارات جديدة).
- إنتاج 20.000 سند عقاري و20.000 رخصة شغل مؤمّنة.
- تطوير فضاء إلكتروني خاص بالموثقين لتسيير المعاملات العقارية.
- تحسين معاملات الرهن العقاري.
- تحسين آليات التبادل مع المحاكم والإدارة الترابية.
- إطلاق عملية تعميم سندات الملكية.
- تسوية مخططات 30.000 قطعة أرضية
- التحضير لإحصاء 400.000 قطعة أرضية مبنية في نواكشوط
- تسوية الوثائق العقارية في المجال الزراعي.
- نزع ملكية المناطق المحتلة بشكل غير قانوني في المجالين الحضري والبحري بنواكشوط.
- إطلاق الجرد المادي للمساكن والمباني الإدارية والأسطول الحكومي.
- التحضير لتحيين الجدول العام لممتلكات الدولة (TGPE) وربطه بالمعلومات الجغرافية.
- إعداد دراسة حول الإطار القانوني للحكامة العقارية.
- إعداد دلائل الإجراءات للمديريات المختلفة.
- تعزيز إجراءات المتابعة والتحصيل لتحسين إيرادات العقارات والتسجيل.

وأضاف المدير ولد اسغير، أن وزارة العقارات عازمة خلال 2026 على مواصلة تنفيذ الأوراش التي انطلقت في 2025، مع تكريس جهودها في:

- تحديث الحكامة العقارية.
- تعزيز التأمين المستدام للأملاك العمومية .
- تثمين الممتلكات العامة.
- دعم الشفافية وتتبع الأصول العمومية.

وأشار إلى أن الأنشطة المبرمجة لعام 2026، ترتكز على استكمال الإصلاح المؤسسي والقانوني بما ينسجم مع متطلبات الحكامة الرشيدة والتنمية المستدامة، وفق رؤية استراتيجية متعددة السنوات، وسيتمثل ذلك في:

- استكمال إحصاء 400.000 قطعة أرضية مبنية في نواكشوط
- إطلاق الإحصاء العقاري في 12 عاصمة ولاية و12 عاصمة مقاطعة.
- رقمنة المعاملات العقارية عبر منصة LEEGOUND في عواصم الولايات.
- إنشاء مندوبيات جهوية لضمان اللامركزية في الخدمات.
- تدقيق الإطار القانوني والتنظيمي.
- تعزيز الإطار القانوني (المخطط العقاري- مدونة الأملاك).
- إنتاج 60.000 سند عقاري و60.000 رخصة شغل مؤمّنة.
- استكمال فضاء الموثقين في نواكشوط والولايات.
- تحسين معاملات الرهن العقاري.
- تطوير تبادل المعلومات مع المحاكم والإدارة الترابية.
- تسوية مخططات 50.000 قطعة أرضية.
- حماية ومتابعة الأملاك العمومية في المجالين الحضري والبحري بنواكشوط.
- استكمال الجرد المادي للمساكن والمباني الإدارية والأسطول الحكومي.
- إنشاء نظام موحد لتتبع وتسيير ممتلكات الدولة.
- تعزيز إجراءات التحصيل لرفع إيرادات العقارات والتسجيل.

تمكيـــن المرأة حلـــم بدأ يتحقـــق

إعداد: مريم ملت اباه

ما يزال تمكين المرأة مطلبا أساسيا من متطلبات التنمية العامة ومسارا لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي باعتباره يقترن بأهداف تتعدى المرأة كفئة اجتماعية لتعم المجتمع ككل، ذلك أن تمكين النساء له علاقة وطيدة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة فتمكين أي امرأة هو العامل الأساسي لنيلها لحقوقها وهو ما تعتبره الأمم المتحدة حقا أساسيا من حقوق الإنسان وأمرا ضروريا للتكامل في المجتمعات الإنسانية.

ويعتبر تمكين المرأة في بلادنا من أهم متطلبات التنمية العامة ومسارا لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولم يعد هذا التمكين شعارا أو هدفا بعيد المنال فالمرأة الآن تسير بخطى واثقة نحو مستقبل أكثر عدلا ومساواة ولم يعد حقها في المساواة وتكافؤ الفرص وفي أداء دور الفاعل الأساسي والأصيل سياسيا وإنمائيا واجتماعيا موضع سجال، بل صار اليوم مكرسا بالقوانين والمعاهدات الدولية وبندا من أجندة 2030 كشرط وهدف من أهداف التنمية.

وقد شكّل تمكين المرأة والفتاة أولوية محورية ضمن البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، «طموحي للوطن خصص له محورا بارزا في رؤيته الوطنية، حيث قال «إن سياستي في هذا المجال الحيوي بالنسبة لرفاهية المجتمع تركز على أربعة محاور هي: محاربة الفقر، ضمان الأمن الغذائي، ترقية تمكين المرأة، التصدي لكافة أشكال التمييز وخاصة ما يتعلق بالإعاقة».

وقد تمت ترجمة هذه الأولوية من خلال السياسات العامة للحكومة عبر تصميم وتنفيذ برامج وطنية وتنموية موجهة خصيصا لتمكين النساء والفتيات الموريتانيات.

وإننا لنفخر في موريتانيا بوجود سيدة أولى عرست وقتها وجهدها لمناصرة قضايا المرأة والفتاة فأطلقت المبادرات الوطنية لدعم مشاركتهن

ورعت مختلف الأنشطة المرتبطة بحقوقهن ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى القاري حيث تحظى بقدر كبير من التقدير في الفضاء الإفريقي أيضا.

ولإبراز الجهود المقام بها في مجال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا ومدى التمثيل السياسي والدوائر الاقتصادية والإنمائية عموما، كان لنا في «مجلة الشعب» حديث مع المهندسة أم الخير المصطفى اخليفة، المكلفة بمهمة

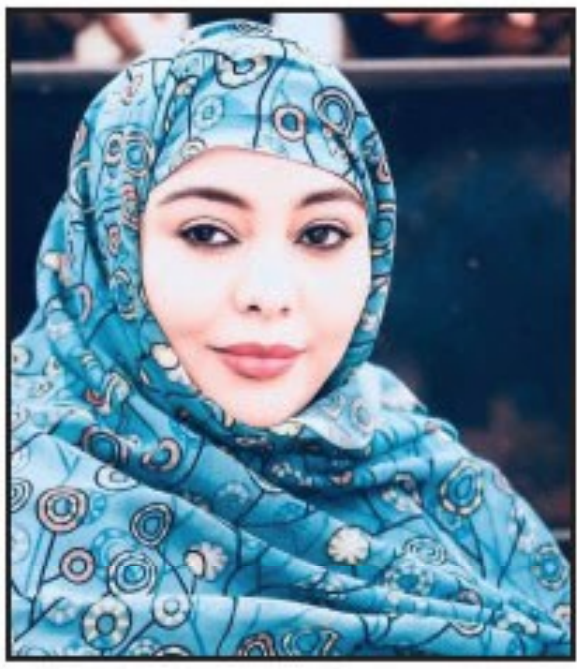

بميناء نواكشوط المستقل والأمينة التنفيذية المكلفة بالعمل الاجتماعي بحزب الإنصاف، أبرزت من خلاله أن تمكين المرأة ليس ترفا تنمويا بل هو شرط أساسي لبناء دولة العدالة والمواطنة فمنذ توليه مقاليد الحكم جعل فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من تمكين المرأة إحدى أولويات مشروعه الوطني، إيمانا منه بأن نهضة موريتانيا لا تكتمل دون مشاركة فعلية ومنصفة للمرأة الموريتانية في التنمية وصنع القرار.

وبينت أن التمكين شمل مختلف المجالات بدءا بالتمكين السياسي والمؤسسي، حيث تم تعيين عدد معتبر من النساء في مواقع قيادية حساسة وزيرات، واليات، إداريات، إضافة إلى الرفع من تمثيلهن في البرلمان والمجالس البلدية والجهوية بدعم من «الكوتا».

وفي مجال التعليم والتمكين المعرفي، تم دعم برامج تشجيع تمدرس البنات في المناطق الهشة وإطلاق مبادرات التكوين المهني والتقني موجهة للنساء.

وبالنسبة للدعم الاقتصادي، تم تمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل لصالح النساء لا سيما المعيلات والأرامل، إضافة إلى إدراج النساء في السياسات الزراعية والرعوية كأطراف إنتاج لا مستهلكات فقط.

وحول الإصلاحات القانونية والاجتماعية تقول السيدة أم الخير، إنه تم الدفع بمشروع قانون مكافحة العنف ضد النساء، إضافة إلى إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية الوطنية.

وحول رؤيتها للآفاق المستقبلية لتمكين المرأة الموريتانية، تقول إنه تم قطع خطى واثقة في هذا المجال في دولة المواطنة التي تضمن الإنصاف والمساواة، لتحويل المرأة من متلقية للسياسات إلى شريكة فاعلة في صياغتها وتنفيذها، وهو ما سيمكن من الانتقال من التمكين الرمزي إلى التمكين الفعلي في الاقتصاد والقانون والثقافة، يعزز تكريس ثقافة مجتمعية جديدة تعزز المساواة وتكسر الصور النمطية.

وتعتبر المهندسة أم الخير، أن أبرز التحديات التي تعيق التمكين الكامل للمرأة، موروث اجتماعي ثقيل لا يزال يعيق حرية المرأة ويضعف حضورها في بعض المجالات، وكذلك ضعف التنسيق بين البرامج القطاعية الموجهة للنساء، والعنف القائم على النوع وعدم وجود حماية قانونية قوية له حتى الآن، مبرزة في هذا المجال أنه برغم التحديات فإن ما تحقق الآن يمثل أساسا قويا يمكن البناء عليه بفضل الإرادة السياسية العليا المتمثلة في رئيس الجمهورية والتعبئة المجتمعية المتنامية حول قضايا المرأة.

وبدورها أوضحت مديرة المركز الوطني للأنكولوجيا الدكتورة، اخت البنين منت زين، في هذا الصدد، أن المجتمع الموريتاني منفتح أمام تعليم المرأة وعملها، ولديها حضور في مجتمعها بالمقارنة مع المرأة في شبه المنطقة، معتبرة أنها على قناعة تامة بأن المرأة الموريتانية حين تمنح المعرفة والفرصة ستكون قادرة على تحقيق التغيير وبناء أسرتها ومجتمعها بثقة وكفاءة.

وفيما يخص المرأة العاملة في القطاع الصحي بينت مديرة المركز الوطني للأنكولوجيا، أن مختلف الوسائل متاحة لها في هذا المجال بداية من التعليم المتخصص سواء تعلق الأمر بالتمريض الذي هو متوفر في العديد من الولايات كما أن كلية الطب بنواكشوط تدرس فيها البنات مختلف التخصصات كالجراحة وطب الأطفال وطب النساء والتوليد والإنعاش وغيره، معتبرة أن مكانة المرأة في الحقل الصحي بجانب زملائها متميزة سواء تعلق الأمر بالتسيير المؤسسي أو تسيير الأقسام أو من خلال الأداء الطبي وفي مجال التدريس، كما تميزت بالمشاركة الفعالة في استراتيجيات تنمية القطاع الصحي.

وحول المعوقات التي ما تزال تحول دون إسهامها في أدائها فإن توزيع الخدمات الصحية بطريقة تتماشى مع اللامركزية عموما في البلاد، سيساعد العاملات في القطاع على أداء عملهم كما ينبغي، لمساهمته في الحد من التفكك الأسري الذي ينعكس سلبا على الأداء وعلى الأسرة بصفة عامة، مما يساهم لا محالة في جودة الخدمات الصحية.

وشددت السيدة، اخت البنين منت زين، على أن التمكين يحتاج لبعض من الذكاء الاجتماعي لتسهيل العراقيل التي تكون في بعض الأحيان سببا

في تعطل دراسة المرأة، مؤكدة على أن تمكين المرأة يتطلب احترام تقاليد المجتمع الموريتاني المنبثقة من الشريعة الإسلامية.

من جانبها أوضحت السيدة حواء بنت ميلود، عضو السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، أنه إذا كان تمكين المرأة أصبح مطلبا ملحا في كل الاستراتيجيات التنموية المعاصرة فإن تمكين المرأة في مجال الإعلام يعتبر أكثر إلحاحا.. سواء تعلق الأمر بالمرأة كقضية يطرحها الإعلام ويناقشها أو المرأة كمعنية مشاركة في صياغة المقاربات الإعلامية.

ونحن- تضيف السيدة حواء- نعرف ما شهده العالم في العشرية الأخيرة من تحولات عميقة آلت إلى سيطرة تكنولوجيا الاتصال على جميع مرافق الحياة وأصبح الإعلام هو المسؤول الأول عن تشكيل الرؤى والتصورات وتوجيه الرأي العام، الأمر الذي يفرض تمكين وتعزيز وجود المرأة في المشهد الإعلامي للدفاع عن خصوصيتها الثقافية والدينية وتعزيز انتمائها الوطني.

ومما لا شك فيه أن مكانة المرأة في الإعلام شهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة فحسب المسح الأخير للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، فإن عدد الصحفيات يناهز 33% وهناك ما يقارب 25 مؤسسة إعلامية خاصة لكبيرها نساء، كما تعزز حضور المرأة بوجود امرأتين في تشكيلة المجلس القيادي للسلطة العليا للصحافة وهناك قناة خاصة بالأسرة وثلاثة لتحادات خاصة بالصحافة النسائية...الخ.

وأكدت أن تمكين المرأة الموريتانية حقق إنجازات ملحوظة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لكنه يواجه تحديات عدة تحتاج إلى معالجة مستمرة.

بدورها بينت السيدة لأمينتا صو، الملقبة بندا، مستشارة رئيس حزب الإنصاف، رئيسة مجلس إدارة المعهد الموريتاني لدراسات المحيطات وبحوث الصيد، الإنجازات، التي تضمن وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار على المستويين الانتخابي والتنفيذي، حيث تم تكييف نسبة 35% لمشاركة النساء في المجالس المنتخبة، وحصول المرأة على ثلث مقاعد الحكومة، بالإضافة إلى تمكين أعداد كبيرة من النساء اقتصادياً عبر تمويل أنشطة مدرة للدخل وتكوينهن في مراكز التمكين، كما أطلقت مبادرات وطنية مثل «بنات» التي تركز على مناصرة حقوق الفتيات وتمكينهن في مجالات التعليم والصحة والحماية والتمكين الرقمي والاقتصادي، وتم تأسيس المرصد الوطني لحماية المرأة والفتاة لدعم حقوقهن ومكافحة العنف والتمييز.

هذه الإنجازات تشير إلى إرادة سياسية قوية داعمة لتمكين المرأة في موريتانيا، مبرزة أنه رغم هذه المكاسب، فإن المرأة الموريتانية تواجه تحديات كبيرة منها على سبيل المثال لانخفاض نسب التعليم في بعض المناطق مما يؤثر على مشاركة المرأة وتعزيز حقوقها، إضافة إلى الفجوة الرقمية التي تعيق التمكين الاقتصادي.

ولوضحت في هذا الصدد أن الحكومة الموريتانية وضعت استراتيجيات وطنية لترقية دور المرأة في مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مما عزز من مكانتها ومشاركتها، مؤكدة في هذا الصدد أن تمكين المرأة الموريتانية يمثل مساراً إيجابياً لكنه يتطلب تعزيز التعليم، ومحاربة العوائق الثقافية، وتوفير فرص عمل وتدريب، وحماية حقوق المرأة اجتماعياً وقانونياً لضمان مشاركة شاملة.

وفيما يتعلق بضرورة التمكين الرقمي للمرأة الموريتانية، أوضحت المديرة المساعدة لمركز التكوين والتبادل عن بعد التابع لوزارة التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، السيدة ميمونة منت محمد لمبارك، أنه في ظل انتشار التكنولوجيا واعتماد الرقمنة وفتح المجال للمبادرات الإبداعية، أضحى التمكين الرقمي للمرأة في المجتمع من المستلزمات التي لابد منها في سبيل منحها حق المشاركة في تنمية الأسرة والمجتمع، من خلال ما توفره الرقمنة من تمكين المرأة تكنولوجيا، وهو الهدف الذي تسعى السلطات العليا في البلد لتنفيذه وتجسيده على أرض الواقع من خلال تخصيص وزارة خاصة بالرقمنة وفتح معاهد

أمام الطلاب والطالبات في هذا المجال إضافة إلى جهود مركز التكوين والتبادل عن بعد، في إرساء لا مركزية الرقمنة بعموم التراب الوطني.

وأكدت السيدة ميمونة منت محمد امبارك، أن تمكين المرأة رقميا هو محور التحول الاجتماعي والاقتصادي نحو بلوغ الأهداف المنشودة في التنمية.

كما أكدت أن تمكين المرأة رقميا يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وهذا ما دفع بالعديد من المنظمات ومنها منظمة المرأة العربية للعمل على إعداد ميثاق أممي بعنوان الرقمنة للجميع وفي ندوة التحول الرقمي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الدول العربية، الفرص والتحديات، ضمن فعاليات الاجتماع السنوي السابع والستين للجنة الأمم المتحدة للمرأة بنيويورك.

أما عيشة بنت الحسن، مكلفة بمهمة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فترى أنه بتحليل قضية تمكين المرأة في موريتانيا بصفة متمعنة، يتبين لنا التالي:

- نقاط القوة: وجود إرادة سياسية صادقة لحماية وترقية حقوق النساء وتمكينهن في جميع المجالات؛ ترجمة هذه الإرادة إلى إجراءات ملموسة من أبرزها إنشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة وإسناده المكانة التي تليق به، ودعم معتبر من الشركاء الفنيين والماليين ونخص بالدور هنا مشروع تعزيز قدرات المرصد وشركائه من المجتمع المدني.
- نقاط الضعف: العقليات والصور النمطية المتخلفة في المجتمع، وضعف المستوى التعليمي خاصة في صفوف النساء.
- التوصيات: التركيز على مواصلة الفتيات للدراسة وزيادة نسبة مشاركة النساء في دوائر صنع القرار وتسهيل ولوجهن للتمويل بالنسبة لرائدات الأعمال.

أما السيدة خاندي دحن حمود، مستشارة وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان المكلفة بالإشهار والسينما، فقالت إنه لا يمكن تطوير القطاع الإعلامي من دون تمكين المرأة الإعلامية و يقصد بالتمكين تعزيز قدرات المرأة ومساعدتها على المشاركة الفعالة داخل المؤسسات من خلال توفير فرص عادلة تعزز حضورها و مشاركتها في وضع السياسات و صناعة القرار داخل المؤسسات الإعلامية.

كما يتطلب تمكين المرأة الإعلامية العمل على توفير برامج تدريبية متخصصة للنساء في الصحافة والإعلام تشمل مجالات الصحافة الاستقصائية والإعلام الرقمي وإدارة المؤسسات الإعلامية والرفع من قدراتها المهنية وإزالة العقبات البنيوية التي تحد من تطويرها مهنيا بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة تضمن لها الحماية من التمييز.

وقد عرفت المرأة الإعلامية الموريتانية في السنوات الأخيرة بفضل العناية التي حظيت بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، حضورا نوعيا في مؤسسات الإعلام العمومي، حيث أصبحت تتقلد مناصب متقدمة في الهرم الإداري لتلك المؤسسات مثل إدارة التحرير وإدارة الأخبار و البرامج وغير ذلك من المناصب المهمة التي كانت؛ وفي وقت قريب؛ حكرا على زميلها الرجل، ورغم هذا التقدم ما زالت المرأة الإعلامية تتطلع إلى فتح المجال أمامها لتقلد المناصب القيادية العليا في المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى مجموعة من العقبات يأتي على رأسها ضعف التكوين وغياب فرص التدريب وهناك عقبات ثقافية واجتماعية ونظرة تقليدية تقيد حضور المرأة الإعلامية أو تحد مما تتعرض له المرأة في بعض الأحيان من بعض أشكال التحرش والتمييز داخل المؤسسات الإعلامية.

وللتغلب على المشاكل التي تعاني منها المرأة الإعلامية يجب وضع سياسات وقوانين تكفل لها حقوقها وتضمن مشاركتها الفعالة في ميدان العمل منها تشجيع إنتاج أعمال إعلامية تبرز وجود المرأة كعنصر فاعل ودعم وجود النساء في المناصب القيادية وخلق بيئة عمل عادلة تضمن المساواة ووضع قوانين صارمة لحماية المرأة من التمييز داخل المؤسسات وفي الميدان وإتاحة الفرصة للمرأة الإعلامية لمواكبة التطور الإعلامي الرقمي وتشجيعها على تأسيس منصات مستقلة.

وعلى العموم عندما تمنح المرأة دورها الذي تستحقه في الإعلام ينعكس ذلك إيجابيا على جودة المحتوى الإعلامي وعلى تطور المجتمع بأكمله، كما أن تعزيز دور المرأة في الإعلام لا يعتبر مطلبا وحقا فقط بل ضرورة حتمية لتقسيم الفرص بعدالة والإسهام بفاعلية في تشكيل الرأي العام وإحداث تغيير إيجابي في المجتمع.

وفي الأخير نثمن القرار التاريخي الذي اتخذه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، المتمثل في ترسيم مئات المتعاونين في مؤسسات الإعلام والذي تمثل النساء نسبة معتبرة، الأمر الذي سيساهم لا محالة في تعزيز دور المرأة الإعلامية في تلك المؤسسات.

جهة نواكشوط
Région de Nouakchott

مشاريع تنفذ وخدمات تقدم

تضطلع جهة نواكشوط بمهمة كبرى على صعيد تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالعاصمة نواكشوط عبر تنفيذ عديد المشاريع وتقديم الخدمات الاساسية للسكان على مختلف الصعد.

في مجال عصرنة المدينة:

مواصلة لسياسةالجهة الرامية إلى إعطاء العاصمة وجها لائقا، ومساهمة في البرنامج الاستعجالي لعصرنة المدينة، ستقوم الجهة بتشييد معلمة "نصب الأمة"، وهوصرح بارتفاع 65 مترا، وعلى مساحة تبلغ 740 مترا مربعا، ويضم من بين أمور أخرى مساحات خضراء ومطعما بانوراميا ومقاهي ومتحفا تفاعليا وسيتوج بمئذنة مسجد شنقيط في طابقه العلوي.
وفي ذات السياق ستقوم الجهة بتهيئة بحيرة "تآزر" وبحيرة "الترحيل" وجعلهما فضاء ترفيهيا ومتنفسا للمدينة، مما سيسهم في الاستدامة البيئية وتحسين الحياة الحضرية.

في مجال المياه:

تولي جهة نواكشوط اهتماما خاصا بمجال المياه، حيث تمكنت من إنجاز 156 كلم من شبكة توزيع المياه في مقاطعة الرياض، مع تغطية كاملة للقطاعين 16 و17 بالمقاطعة، وقامت بتوصيلات مجانية بالشبكة لحوالي 10.000 أسرة، كما تم إطلاق المرحلة الثالثة من مشروع الولوج للمياه والصرف الصحي، لتزويد 12000 أسرة بالماء الصالح للشرب، وذلك في الأحياء الطرفية لمقاطعة توجونين من خلال شبكة طولها أكثر من 144 كلم خطي، هذا إضافة إلى توفير أكثر من 400 خزان للمياه، تتم تعبئتها يوميا، وتستفيد منها الأحياء النائية بمقاطعات: السبخة، الميناء، الرياض، عرفات، توجنين، دار النعيم.

مجال التعليم و التكوين المهني

أطلقت جهة نواكشوط مشروعا موسعا لتهيئة وتأهيل المؤسسات التعليمية، وهكذا تم تأهيل 20 مؤسسة تعليمية خلال سنوات 2022 ، 2023، و 2024، وإخضاعها للمعايير العصرية وتزويدها باللوازم الضرورية، وتجهيز مكتباتها ومخابرها ومكاتب إداراتها وربطها بشبكة الانترنت والمياه والكهرباء وتشجير ساحاتها.
كما تنفذ الجهة مشروعا للتكوين في مجال المهن الواعدة يهدف إلى تكوين 1500 شاب وشابة، وذلك لدمجهم في الحياة النشطة والمساهمة في الحد من البطالة.

المجال الصحي والاجتماعي:

شمل عدة مستويات من أبرزها التكفل التام بعلاج أكثر من 5000 شخص يعانون من أمراض مختلفة،
كما تم فتح صيدلية بمباني المؤسسة توفر الأدوية للمرضى المحتاجين الذين يعانون من أمراض مزمنة، واستفاد منها وبشكل منتظم إلى حد الآن حوالي 1537 شخصا، هذا إضافة إلى تنظيم رحلات استشفائية خارج البلاد ل أكثر من 70 طفلا يعانون من تشوهات خَلقية في القلب، بالتعاون مع منظمة "مسنا" الفرنسية.

في مجال الإنارة العمومية والنقل الحضري:

تمكنت الجهة من تزويد الأحياء الطرفية بمقاطعة توجونين بإنارة عمومية عن طريق ألواح شمسية، وعلى مسافة تزيد عن 17 كيلومترًا، إضافة إلى إنجاز خطي نقل نموذجيين عن طريق الحافلات، يربطان المناطق الطرفية للمدينة دون المرور بمركزها، انطلاقا من دار النعيم وصولاً إلى الرياض مرورا بمقاطعة توجونين.

الموريتانية للعقارات

EL Mouritaniya Lil Agharat

تهنئة

يتقدم المدير العام للموريتانية للعقارات السيد محمد ولد أحمد محمود وكافة عمال المؤسسة بأحر التهانئ وأصدق التمنيات بموفور الصحة والسعادة لصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لعيد الاستقلال الوطني راجيا من العلي القدير لفخامته دوام التوفيق والسداد وللشعب الموريتاني مزيدا من الرقي والازدهار.

في مجال التشغيل:

تم توفير فرص متنوعة للشباب بأرقام ذات دلالة

إعداد/ أحمدو ولد آكناه

في هذا العدد من مجلة «الشعب الشهرية» المخصص للاحتفاء والاحتفال بعيد الاستقلال الوطني تتناول موضوع التشغيل وما تحقق فيه خلال الفترة الأخيرة، وتجدر الإشارة هنا إلى إنشاء وزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية تُعد استجابة مباشرة لرؤية رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي يضع المواطن، وخاصة الشباب، في صدارة السياسات العامة، وهذه الرؤية الطموحة تتجسد من خلال إنشاء هذه الوزارة، كخطوة ملموسة تعبّر عن الالتزام الوطني بتوفير هيكل إداري مخصص للتعامل مع القضايا الأساسية المتعلقة بالشباب وتنميتهم المستدامة.

وبما أنه لا يمكن تحقيق ازدهار حقيقي للشباب دون مكافحة البطالة، فإن تشغيل الشباب يمثل إحدى الأولويات الرئيسية لهذا القطاع.

والهدف هو «توفير فرص للشباب في مجالات التمويل، والعمل، وتعزيز قابلية التوظيف، والفرص المهنية، والتكوين...» ولهذا تم إطلاق العديد من البرامج والمشاريع.

والتمكين الاقتصادي للشباب، وُلد برنامج «مشروعي، مستقبلي». ففي يوليو، أُطلقت نسخة 2025 من برنامج «مشروعي، مستقبلي». ويعد هذا البرنامج مقاربة استراتيجية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية، أحدها يهدف إلى خلق فرص في القطاعات الإنتاجية، وتمويل ومواكبة المؤسسات الصغرى والصغيرة، وتعزيز استدامة الوظائف، وتطوير سلاسل قيمة عالية الربحية الاقتصادية.»

وتتميز نسخة 2025 «بتحسينات هيكلية مهمة تهدف إلى تعزيز الشفافية والفعالية والأثر.» والهدف هو تمويل ومواكبة 15.000 مشروع، كما يُنتظر أن يساهم «مشروعي، مستقبلي» 2025 في خلق أكثر من 4.000 فرصة عمل.

وتستفيد المؤسسات الممولة من برنامج «مشروعي، مستقبلي» من برنامج «فضاءات» عبر مواكبة شاملة تشمل «التكوين والمتابعة المنتظمة لضبط الاستراتيجيات وفق تطورات السوق.»

أُنشئ مشروع دعم تطوير ريادة الأعمال في موريتانيا عام 2022 بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية، وكان تحت وصاية الوزارة قبل نقله نهاية 2024 إلى الوكالة الوطنية للتشغيل (وكالة «تشغيل»). ويهدف البرنامج إلى إنشاء 400 مؤسسة في ولايات كورفول وكيدي ماغا ومقاطعة دار النعيم بنواكشوط.

ويخضع المرشحون للتكوين قبل التمويل وآخر بعده.

كما أطلقت الوزارة، عبر وكالة تشغيل، المرحلة التجريبية لمحور المواكبة والإدماج في مشروع دعم ريادة نساء وشباب موريتانيا (PADEM) الممول من AFD، بهدف إنشاء وتطوير 400 مؤسسة للشباب والنساء في المناطق المذكورة.

وستستفيد المشاريع الـ 400 من:

- مواكبة شخصية قبل وبعد التمويل،
- تمويل يتراوح بين 10.000 و500.000 أوقية جديدة،
- تسهيلات لتأسيس الشركات،
- ربط مع الشركاء والفاعلين في منظومة ريادة الأعمال.

ويبدو أن دعم المؤسسات الصغرى والصغيرة هو الخيار الذي اعتمدته وكالة تشغيل عبر إطلاق هذا المشروع، باعتباره أحد الحلول لمكافحة بطالة الشباب والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتنويع الأنشطة وتقليص الفوارق بين المناطق وبين الجنسين.

ولتحقيق ذلك، من الضروري بناء منظومة وطنية دائمة ومحلية داعمة لخلق الأنشطة الاقتصادية.

آلية تنسيق مشاريع التشغيل

تُعد آلية تنسيق مشاريع التشغيل آلية تخطيط وإدارة ودعم مؤسساتي ومتابعة وتقييم تشاركية، وتهدف إلى تعظيم فعالية أداء مشاريع التشغيل عبر ثلاثة محاور:

- الحكامة والجانب المالي،
- التخطيط والبرمجة،
- المتابعة والتقييم.

وتركز المشاريع الممولة من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية على الشباب الهش عبر تعزيز قابليته للتوظيف بالتكوين والمواكبة وإتاحة الفرص العملية، وهي تحت وصاية الآلية.

I. مشروع دعم قابلية توظيف الشباب ذوي الهشاشة في موريتانيا (البنك الدولي)

الهدف: تعزيز قابلية توظيف الشباب الهش في مناطق مختارة.

المؤشر: تحسين نتائج التوظيف للشباب.

المناطق: نواكشوط الحوض الغربي، الحوض الشرقي، لعصابة، الترارزة، كيدي ماغا.

المستفيدون: الشباب 15-24 سنة دون شهادة البكالوريا، العاطلون أو غير النشطين أو العاملون في ظروف هشة.

التمويل: 42 مليون دولار.

المدة: 5 سنوات.

II. مشروع دعم قابلية تشغيل ودمج الشباب ذوي الهشاشة في ولاية لبراكنه- (البنك الإفريقي للتنمية)

الهدف العام: تحسين جودة حياة السكان عبر تعزيز قابلية توظيف الشباب الهش.

الهدف الخاص: دعم للشباب 15-24 سنة غير الملتحقين بالتكوين أو العمل، خصوصاً النساء.

المنطقة: ولاية لبراكنه.

التمويل: 3.3 ملايين دولار.

المدة: 5 سنوات.

تصريحات وزير تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية (يناير 2025)

رداً على سؤال حول المقاربة الجديدة للتشغيل الشباب قال الوزير:

«منذ أغسطس 2024، تم خلق 2,968 وظيفة جديدة بفضل تمويل المشاريع ومواكبة مبتكرة للمؤسسات الصغرى والصغيرة.

وأسفر برنامج تجريبي في القطاع الزراعي عن أكثر من 200 وظيفة، منها حوالي 100 لشباب رواد أعمال، تم اختيارهم بشفافية وتكوينهم نظرياً وعملياً مع متابعة مستمرة.

وسيتم توسيع البرنامج بالتعاون مع وزارة الزراعة والأمن الغذائي ليشمل آلاف الشباب.

وفي مبادرة مشتركة مع وزارة الثروة الحيوانية، سيُسهم مشروع نموذجي في القطاع الزراعي في خلق 350 فرصة عمل عبر 20 مزرعة صغيرة مدمجة. كما سيُموّل 400 مشروع في دار النعيم وكيدي ماغا وكورغول بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية.

وفي إطار تطوير سلاسل القيمة، تم إطلاق مشاريع مبتكرة مثل مشروع التنقل الحضري الذي يوفر دراجات ثلاثية للعجلات ليستفيد منه 100 شاب في نواكشوط والنعمة وكيفه، إضافة إلى مشروع في قطاع اللحوم الحمراء.

كما تم تكوين وتمويل أكثر من 150 شاباً في المرحلة التجريبية من برنامج استدامة الوظائف (مهنتي) لتحسين ظروف العمل في الورش ومحلات الخدمات.

وسيُطلق برنامج خاص لخريجي المحاظر، وآخر للشباب ذوي الإعاقة في فبراير 2024 بالشراكة مع الوزارات المعنية.

وفي الوقت نفسه، تلقّى أكثر من 13,200 شاب تكويناً في المهارات الأساسية للتوظيف بدعم من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية.

كما استفاد 5,500 شاب من تكوين في تسيير المؤسسات الصغيرة، وحصل 5,300 على الدعم لإنشاء مشاريعهم.

وسمحت مرتنة الوظائف بتوظيف أكثر من 50 مولفاً في وظائف قيادية بشركات وطنية ودولية.

وتواصل الوزارة توفير العديد من فرص العمل عبر منصة وكالة التشغيل، مع إطلاق مئات التكوينات بداية من مارس.

وتسعى الوزارة إلى بناء نسيج مهني كفء من الجمعيات الشبابية والرياضية، وتعتبرها شريكاً أساسياً. ومع اعتماد معايير شفافة وعلنية، تم اختيار أكثر من 600 جمعية من أصل 1,100 طلب.

كما بدأ العمل لإعداد إطار للتأهيل وتصنيف الجمعيات الشبابية، يرافقه برنامج تكوين في المهارات العملية لتسيير الجمعيات وتنشيط الأنشطة الشبابية.

وفي 2024، تم بناء وترميم عدة منشآت للشباب والرياضة مثل ملعبي تيارت ودار النعيم، وإضافة ملعب اصطناعي لملاعب في العيون، كيفه، أطار، أكجوجت، سيليبابي، بوفي، وبلدية الرياض.

كما تمت المصادقة على أول مرسوم تطبيقي لقانون الرياضة بعد مشاورات موسعة، مما يمهد لإصلاحات كبيرة في القطاع.

ولأخيراً، تم إطلاق الخدمة المدنية بمشاركة أكثر من 1,000 شاب متطوع في مهام بالشراكة مع السلطات المحلية، مما يعكس التزامهم ببناء الوطن.

هذه المقاربة الشاملة والطموحة تهدف إلى تعزيز النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وخلق فرص مستدامة للشباب، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.»

رسالة الوزير إلى الشباب الموريتاني

«أنتم القوة المحركة لهذا الوطن. وبإرادتكم وعزيمتكم سنبني معاً مستقبلاً مزدهراً. أبواب الوزارة مفتوحة للجميع، وسنعمل على أن تُسمع أصواتكم في كل قرار وكل سياسة. معاً سنشيد مستقبلاً يرقى لطموحاتنا المشتركة.»

قبل أيام من ذكرى الاستقلال الوطني:

رئيس الجمهورية يؤكد على مواجهة الفساد ويوجه لمواصلة وتكثيف تنمية البلاد

إعداد: اسلم ولد سيدي محمود

تشكل ذكرى عيد الاستقلال الوطني مناسبة وطنية يحتفل فيها الشعب الموريتاني، بنيل حريته والتخلص من براثن الاستعمار الفرنسي، بعد نضال طويل ومرير خاضته المقاومة الوطنية ضحى فيها المجاهدون بدمائهم الزكية سبيلا لنيل الحرية والاستقلال.

وطوال فترة الاستعمار استطاع الشعب الموريتاني الحفاظ على هويته الدينية والثقافية ومقاومة المد الفرنسي وثقافته الدخيلة على مجتمعنا، كما شكلت لحظات الاستقلال ذكرى مضيئة في تاريخنا المجيد تناقلتها الأجيال وتناولها المؤرخون والمهتمون بأمجاد المقاومة وما سطرته من معان سامية لروح النضال والتحرير حتى نيل الاستقلال في 28 من نوفمبر 1960.

إن كلمة استقلال تحمل دلالات كبيرة ومعان سامية للقيم والكرامة والنضال، كما تعبر عن رفض الشعب الموريتاني لأي وصاية وتمسكه التام بحريته واستقلاله، وفي هذا اليوم العظيم يلبس الوطن حلة جميلة ويرفرف فيه العلم الوطني خفاقا في السماء، كما ينظم فيه استعراض عسكري لتشكيلات مختلفة من قواتنا المسلحة على أنغام النشيد الوطني، إضافة إلى السباق التقليدي للإبل والخيل والرماية.

كل هذا تعبير عن الفرحة والبهجة بهذا اليوم الوطني بامتياز.

وتميز عيد الاستقلال هذه السنة بالزيارة التي أداها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لولاية الحوض الشرقي والتي أشرف خلالها على انطلاق

البرنامج الاستعجالي للتنمية المحلية الخاص بولاياتنا الداخلية.
وقد كانت هذه الزيارة مناسبة لفخامته للاطلاع على أوضاع السكان والاستماع لانشغالهم مباشرة، مما عزز الأمل لدى الساكنة بالنهوض بولايتهم وتنميتها.
من ناحية أخرى تطرق فخامته لمحاربة الفساد والقضاء على كافة مظاهره واستئصاله من إدارتنا، فظاهرة الفساد من أكبر معوقات التنمية حيث تعمق الفقر بين فئات المجتمع وتقوي الفوارق الطبقية وتشل الجهود التنموية وتشوه الوعي لدى الأجيال الصاعدة.
وأكد فخامة رئيس الجمهورية على أن البرامج والموارد لن تكون لها نتيجة، إن لم تكن هناك سياسة قائمة على حسن التسيير ومكافحة الفساد، مشيرا إلى أنه لا توجد تنمية ولا عدالة مع الفساد، كما لا توجد جدية في أي سياسة عمومية تتعايش وتستفيد من الفساد أو تحميه.
ولوضح فخامته، أن الفساد لا يقتصر على الفساد المالي كالاختلاس وسوء تسيير الموارد المالية فقط بل هناك الفساد المجتمعي والفساد الأخلاقي والفساد السياسي والفساد الإداري.
وأشار إلى أن هذه الأنواع من الفساد هي الحاضنة المناسبة للفساد المالي، مؤكدا أن الحكومة مسؤولة عن محاربة كل هذه الأنواع، مع أن مسؤوليتها بالدرجة الأولى تتعلق بمكافحة الفساد المالي والإداري، في حين أن المجتمع والنخب تقع عليهم بالدرجة الأولى محاربة أنواع الفساد الأخرى.
وقدم فخامة رئيس الجمهورية، نماذج من الفساد كالتحايل على شركتي الماء والكهرباء اللتين يتسرب أكثر من 40% من إنتاجهما بدون الحصول على أي ثمن مقابله، ورمي النفايات المنزلية خارج الأماكن المخصصة لها لأنه ضار بالصحة العامة والمظهر العام للمدينة، والتعدي على المجال العام، واحتكار المساحات الزراعية والرعوية دون استغلالها، وإتلاف

الغلاف النباتي، والصيد الجائر، والتبئير والتباهي، مشيرا إلى أن الفساد منظومة متشعبة ومسؤولية محاربته لا يمكن أن تكون إلا جماعية.
وأضاف فخامته، أن النخبة المثقفة والصحافة والمدونين والمؤثرين، يمكن أن يلعبوا دورا كبيرا في محاربة جميع أنواع الفساد، مشيرا إلى أن المحاربة الفعالة للفساد لا يمكن أن تتم إلا بالقانون ومن خلال المؤسسات.
وأكد أن محاربة الفساد لن تستخدم لتصفية الحسابات مع أي أحد مهما كان موقعه أو موقفه، وفي نفس الوقت لن تحول علاقة سياسية أو شخصية أو اجتماعية دون متابعة أي مشتبه به وتطبيق القانون عليه بعد قول القضاء كلمته.
ولوضح فخامة رئيس الجمهورية، أن البلاد قطعت أشواطا كبيرة في محاربة الفساد المالي، مشيرا إلى أن نتائج ذلك بدأنا نلمسها من خلال تحسين الموارد المالية للدولة، وتنفيذ المشاريع واحترام الآجال والمواصفات الفنية، وتحسين منظومتنا القانونية والتشريعية، وإعطاء الحرية التامة للهيئات الرقابية في العمل، والتعامل مع التوصيات الواردة في تقاريرهم بالطريقة المناسبة.
ولشار فخامته، إلى أنه خلال الأشهر العشرة الماضية من السنة الحالية تم إحالة على الأقل عشر قضايا شبه فساد مالي إلى القضاء، والمشمولون فيها ناهزوا 70 شخصا، 20 منهم في السجن على ذمة التحقيق حاليا، و19 استفادوا من حرية مؤقتة، و30 على مستوى النيابة العامة.
وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى أن بلادنا، ونظرا لأن أسرع طريقة لمحاربة الفساد وربح الوقت هي رقمنة الإدارة، استحدثت قطاعا وزاريا بهذا الخصوص حقق خطوات مهمة، منها إلى أن بلادنا نجحت في إعداد عشرات التطبيقات مكنت من الشفافية التامة للنفاذ للخدمات وحسنت عمل الإدارة.
وفي المجال التنموي أكد فخامة رئيس الجمهورية، أن الحكومة اعتمدت منهجية تقوم على تحيين سنوي للاحتياجات التنموية على مستوى كل ولاية، مما يمكن من برمجة جميع المطلبات التي يتقدم بها المواطنون في مختلف مقاطعات البلاد.
وأضاف فخامته، أن التحدي الأساسي للتنمية هو تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل متطلباتها، مشيرا إلى أن الاستمرار في السياسة المتبعة حاليا والتي تطبعها العقلنة في التسيير والفعالية في تعبئة الموارد والحسم في مكافحة الفساد، سيمكن من تعبئة جزء مهم من لمتياجاتنا لتمويل برامجنا التنموية.

KINROSS Tasiast

كينروس تازيازت والحكومة الموريتانية
نظرة مشتركة

1733

وظيفة مباشرة تم خلقها في موريتانيا في 2024

97,8%

من موظفي كينروس تازيازت موريتانيون (2024)

أكثر من 4000

وظيفة مباشرة وغير مباشرة تم خلقها في موريتانيا في 2024

أكثر من 22 مليون دولار أمريكي

تم استثمارها في مشاريع وبرامج مجتمعية منذ 2011

— KINROSS TASIAST

تهنئـــــــة

بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لعيد الاستقلال الوطني، يتقدّم المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد الأمين ولد آبي ولد الشيخ الحضرامي، باسم جميع عمال الصندوق، بأحرّ التهاني وأطيب التمنيات لصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وللشعب الموريتاني كافة، راجيا دوام التقدم والازدهار لوطننا

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دعـــامة الضمـــان الاجتمـــــاعي

يقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدور محوري في تأمين العمال والمتقاعدين وأسرهم، وضمان استمرارية الخدمات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي بإعتباره إحدى الركائز الأساسية في منظومة الحماية الاجتماعية في موريتانيا.

و يمضي الصندوق بثبات نحو تحديث أنظمته وتطوير خدماته، تجسيدًا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتنفيذًا لسياسات حكومة الوزير الأول السيد المختار أجاي، الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والرفاه للمواطن.

ومن ابرز الإنجازات التي تم تحقيقها:

1- في الإطار المؤسسي:

إعداد استراتيجية على مدى 2025-2029 من بين محاورها :

- تحيين النصوص خاصة القانون 67/039 والنظام الأساسي للمؤسسة
- الرفع من مستوى التغطية الاجتماعية من خلال التركيز على القطاع غير المصنف والصيد التقليدي والزراعة والتعدين الأهلي ...
- تحسين خدمات الصندوق
- إعداد هيكلة جديدة ، تتميز بالحكامة الرشيدةمن خلال فصل الرقابة عن التحصيل وإنشاء إدارة للتدقيق وأخرى للرقابة المالية

2- الكادر البشري :

- أكتتاب مايزيد على 60 إطارا خلال الفترة (2020 - 2025)
- انشاء مركز للتكوين
- تكوين 15 مفتشاً
- تنظيم دورة تكوينية لدعم التفتيش والتحصيل

3- تحسين الخدمات:

- رفع سقف الاشتراكات من 7000اوقية إلى 15000اوقية جديدة
- رفع الحد الأدنى للأجورمن 3000 اوقية إلى 4500اوقية جديدة
- زيادة عامة في مجال التقاعد بنسبة 60% من المعاش الإجمالي أي مايعادل زيادة 110% من المعاش القاعدي لدى الوظيفة العمومية
- زيادة التعويضات العائلية بنسبة 66%
- إلغاء شرط بلوغ السن 50 سنة لاستفادة الأرامل
- استفادة الأرامل من التأمين الصحي
- زيادة تعويضات الأمومة بنسبة 110% مع استمرار الراتب

4- تقريب الخدمة من المواطن وعصرنة الإدارة:

- تشييد مقرات جهوية (انواذيب لعيون روصو) وأخرى قيد الدراسة
- استحداث شباك الخدمات
- رقمنة الخدمات بما فيها إطلاق مركز بيانات مجهز، والتحضير لإعادة نسخة محدثة من ضماننا
- ربط جميع الوكالات الجهوية بالألياف البصرية
- الانفتاح الإعلامي لإيصال رسالة الصندوق الوطني لكل بيت

و يؤكد الصندوق عزمه على مواصلة هذه المسيرة بالشراكة مع مختلف الفاعلين، ويتطلب ذلك وفاء المشغلين بتسجيل جميع عمالهم وتسديد الاشتراكات في الاجال المحددة لبناء نظام ضمان اجتماعي أكثر عدلاً وفعالية وشمولاً.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
LA CAISSE NATIONALE DE SÉCURITÉ SOCIALE CNSS

مواطنون عاشوا لحظات نيل الاستقلال الوطني يستعيدون شريط تلك الأحداث السعيدة

إعداد: مكاتبنا الجهوية | تحرير: محمد الأمين محمد محمود

الحرية والانعتاق مكسبان لا ثمن لهما، تكافح النفوس الأبية من أجلهما وتبذل في سبيل الحصول عليهما كل غال ونفيس وتتمازج ذكرى الاستقلال في موريتانيا بقيم البطولة والشهامة والتحرر، فما إن يدخل شهر نوفمبر حتى تتعالى نغمات الاعتزاز بالاستقلال وتمجيد المقاومة وأبطالها، وتتزين المؤسسات العمومية والخصوصية والشوارع والأزقة بالعلم الوطني وهو يرفرف خفاقا في سماء العزة والشموخ ويعانق نجوم الجوزاء احتفاء، كأنه يتمايل طربا وجذلا، ويخيل إلى ناظره -حين يتراءى له من بعيد -أنه لوحة تاريخية فنية تروي بطولات أمة وطن كافح من أجل الحرية والاستقلال.

وفي هذا الإطار أعدت طواقم مكاتب الوكالة الموريتانية للأنباء، في مختلف ولاياتنا الداخلية مقابلات ولقاءات مع عدد من المواطنين الذين عايشوا وواكبوا لحظات الاستقلال الوطني وما شهدته من أحداث وأنشطة منظمة وعفوية احتفاء بهذا الحدث الذي لا يقدر ثمنه.

فعلى مستوى ولاية لعصابه استعرض السيد محمد فال ولد كيكيه ولد احميادة أحد أبناء هي القديمة بمدينة

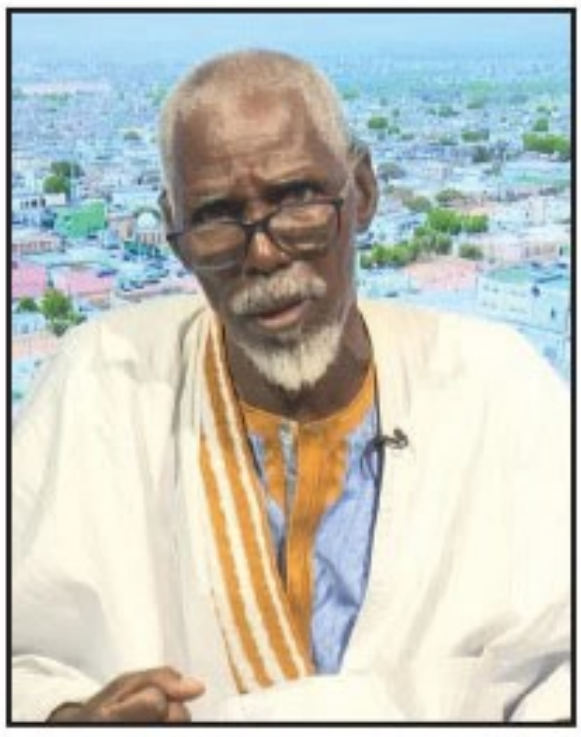

كيفه، والذي يُعد من الجيل الذي عايش بدايات تشكّل الدولة الوطنية، حيث ولد وتعلم وتوظف وتقاعد في مدينة كيفه، مما جعله شاهدًا على مراحل تطورها منذ العهد الاستعماري حتى اليوم، استعرض ذكرياته الحية مع فجر الاستقلال الوطني، وما شهده من تحولات كبرى عرفتها المدينة في تلك المرحلة المفصلية من تاريخ الوطن.

وقال إن أول دخول للمستعمر الفرنسي إلى مدينة كيفه كان سنة 1907م، حيث بدأت السلطات الاستعمارية آنذاك بتأسيس قواعدها الإدارية، وتم لاحقًا في 12 ديسمبر 1913م تعيين أول حاكم فرنسي للمدينة ويدعى ملتي لنطوان، قبل أن يتعاقب بعده عدد من الحكام الفرنسيين على إدارة المدينة حتى نيل البلاد استقلالها سنة 1960م.

وأضاف أن أول موريتاني تولى إدارة مدينة كيفه بعد الاستقلال هو السيد محمد ولد الشيخ، مشيرًا إلى أن تلك المرحلة كانت لحظة مهمة في تاريخ الوطن، إذ انتقلت فيها البلاد من السيطرة الأجنبية إلى حكم وطني مستقل.

وأوضح ولد كيكيه، أن يوم 28 نوفمبر 1960، يوم إعلان استقلال موريتانيا، كان يومًا استثنائيًا لا يُنسى بالنسبة لجميع المواطنين، حيث شهدت مدينة كيفه حينها احتفالات كبيرة عمّت أرجاءها، مبرزا أن الفرحة كانت عارمة في كل بيت وزاوية من المدينة وتزينت الشوارع بالأعلام، وتعالت الأغاني الوطنية، وشارك الجميع في الاحتفال، من إدارات الدولة إلى المدنيين وكانت هناك عروض للخيالة وسباقات للجمال والخيل وطلقات للمدافع وأهازيج ورقصات.

وفي سياق حديثه عن ملامح مدينة كيفه في تلك الحقبة، أوضح ولد كيكيه، أن المستعمر الفرنسي خلّف عددًا من البنايات التي شكلت أساس البنية الإدارية للمدينة، من أبرزها مدرسة رقم (1) التي كانت أول مؤسسة تعليمية رسمية في كيفه، وقصر العدالة الذي احتضن أولى الإدارات القضائية، بالإضافة إلى بئر كوميز الذي كان مصدرًا رئيسيًا للمياه للساكنة آنذاك.

بدوره أوضح السيد لغظف ولد محمد العيد ولد العاقل، رئيس رابطة زراعية

من الجيل الذي واكب الاستقلال الوطني، من مواليد 1945 أن ذكرى عيد الاستقلال تمثل له الكثير ولجميع المواطنين لأنها ذكرى انعتاق وحرية وانسلاخ من المستعمر الذي كان ينهب خيرات وطننا واستقلال لبلدنا وحكومة من أبنائنا وانطلاق دولة حرة مستقلة.

وقال ولد العاقل، إن مدينة كيفه شهدت عيد الاستقلال في الساحة العمومية بالقديمة، وتميز برفع العلم الوطني على أنغام النشيد الوطني، بالإضافة إلى أهازيج ورقصات تقليدية من النسوة وسباقات الخيل والإبل والمصارعة التقليدية (هيرهيري) وسباقات كيلومتر ونصف والعديد من العروض التي شهدتها ذكرى عيد الاستقلال الوطني أنذاك بحضور العديد من الشخصيات والوجهاء والأطر والمواطنين الذين حضروا من كل حدب وصوب.

وأضاف أن تلك الفترة كانت فيها الوطنية، فالجميع يحب وطنه ويحترم القانون والمقدسات وكانت المدارس آنذاك تحوي جميع أولاد موريتانيا وطالب الجيل الجديد باحترام القديم والتحلي بالأخلاق وخدمة وطنه الذي ضحى الأجداد من أجل استقلاله وجعل علمه يرفرف عاليا.

وفي ولاية آدرار، أوضح أحمد ولد محفوظ ولد أجيد، من مواليد أطار عام 1953، أنه شارك في مسيرة التلاميذ المنظمة بمناسبة عيد الاستقلال الوطني عام 1960 بمدينة أطار، مضيفا أنه كان حينها يدرس بالسنة الأولى ابتدائية بالمدرسة الوحيدة بالمنطقة بحي (كتوال)، التي تم افتتاحها عام 1945.

وعبر عن فرحته التي لا توصف بمشاركته في هذه الفعاليات مع زملائه في الدراسة إلى جانب المزارعين والحرفيين وعمال الأشغال العمومية وممثلي اتحاد العمال الموريتانيين، مبينا أن أهم مظاهر الفرحة تجسدت في حملة المشاعل التي نظمتها المؤسسة العسكرية بمشاركة وحدات من قوات الجيش والدرك والحرس.

وأضاف أن هذه الاحتفال شهد عدة فقرات من بينها العرض العسكري وأمسية ثقافية بدار الشباب القديمة (دار أهل لكصل)، وبطولة رياضية في الملعب المركزي القديم، تنافست فيها فرق محلية من بينها فريق نجوم أطار، ولاعبه المشهور (بدي ولد بارداس)، بمشاركة فريق فرنسي، مذكرا أن رئيس الشباب كان وقتها، سيدي محمد ولد ديدي، الذي أصبح فيما بعد مندوبا للشباب على مستوى الولاية، كما أجريت مسابقات ثقافية ورياضية، مثل سباق الإبل والخيل والحمير والقفز.

وأوضح أنه بعد أربع سنوات انتقل من أطار إلى مدرسة المعلمين في نواكشوط سنة 1965، حيث شارك في الاحتفالات المخلدة لعيد الاستقلال آنذاك، وقال إن أبرز الأشياء التي مازالت عالقة في ذاكرته وجود شخصيات كبيرة، مثل الحاكم الذي كان في الغالب فرنسي الجنسية، وأن الأمير عيده ولد أحمد عيده، كان أول حاكم موريتاني في أطار.

وقال: «في مرة من المرات أمرني والدي بجمع 100 جمل وتجهيزها للمشاركة باسم مجموعتنا في سباق الإبل»، مذكرا بأن الاحتفالية كانت تتخللها مسابقات شعرية ومسرحيات تعالج قضايا اجتماعية، كان من بين أبرز كتابها في تلك الفترة.

أما سيدي ولد اللهاه، من مواليد أطار عام 1957، فقد أكد أنه حضر فعاليات حفل عيد الاستقلال بمدينة أطار، في نسخته الرابعة عام 1964، حيث تم بناء مخيم في ساحة الاستقلال، ورفع العلم الوطني تحت إشراف الوالي، وبحضور وحدات من الجيش الوطني، وشخصيات محلية.

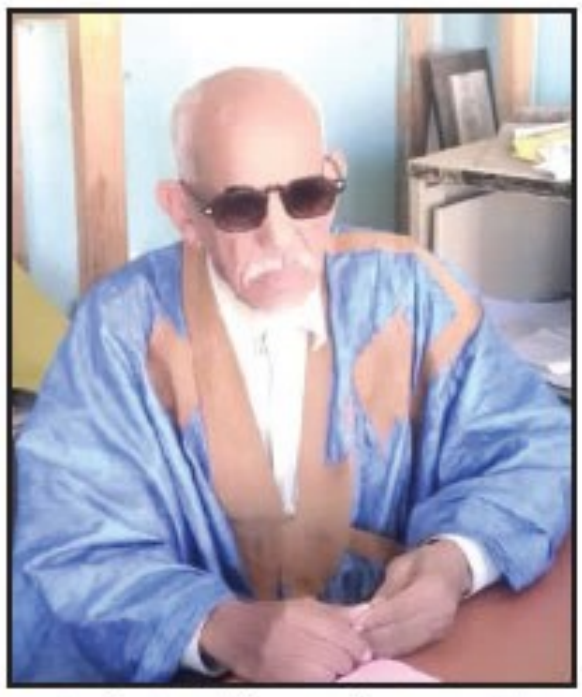

وأضاف أن هذه النسخة من عيد الاستقلال الوطني، تميزت بتنظيم حفل عشاء أقامه الوالي وحضرته القيادات العسكرية والنخب والوجهاء وشيوخ القبائل، فضلا عن تنظيم مسابقات ثقافية من بينها مسابقة الرماية وسباق الإبل ومسابقة الحظ والضحك لإدخال البهجة والسرور على المواطنين وتنفس نسيم الحرية والانعتاق.

أما السيدة منينة سيدي محمد انريكد، من مواليد 1948 بالشعرانية بمدينة شنقيط التاريخية، فقد أكدت حضورها للعديد من فعاليات عيد الاستقلال بمدينة أطار، مشيرة إلى أن صوت الفنان سيداتي ولد آبه، مازال يتردد في مسامعها، وهو ينشد في المذياع بأغنيته الشهيرة: (ياصلتي.. يانعبي..

يا فضتي.. ياسن تسمى الأوقية).
ولضافت أنها حضرت حفلا منظما على شرف الرئيس المختار ولد داداه بمناسبة عيد الاستقلال في (زيرت الحلل) يوم الثانية في مقاطعة أطار، بحضور الأمير أحمد ولد الداه.

وفي ولاية تيرس الزمور، قال أعل ولد مخطير، المولود سنة 1946م في أطار، المتقاعد في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (أسنيم) إنه كان يدرس في مدرسة المستعمر ونجح في أمساكه CP2، موضحا أنهم كانوا يدرسون اللغة الفرنسية أساسا ولا يهتمون بالعربية، ويتغيب عنها التلاميذ ولأنهم يسكنون داخل المدرسة ولا يتجاوز عدد التلاميذ في قسمه 24 تلميذا.
ولم يكن الناس مقبلين على التعلم في مدارس المستعمر بل كانوا يخفون أبناءهم حفاظا على الهوية الدينية والثقافية.
وأضاف أنه التحق بأسنيم سنة 1971 وقال لم تكن مرتاحين كثيرا للتعامل مع الفرنسيين فيها، وكان يبدو لنا منهم كثير من الجفاء والغلظة ولم تكن البنوك حينها موجودة وكان المحاسبون مع كل نهاية شهر يقدمون لنا ظروفا مغلقة تحتوي على مستحقاتنا المالية مرفوقة بنشرة تتضمن عدد ساعات العمل والعلاوات، مكتوب على مغلوبها المبلغ الإجمالي للراتب وكنا ننظر إلى ما هو مكتوب على الظروف لمقارنته مع ما فيها من النقود تحسبا للتظاهات.
وأضاف أنه عايش أفراح الاستقلال وهو في عمر أربع عشرة سنة في مدينة أطار، وأن الناس حينها تنادوا تلقائيا دون تنسيق أو دعوة موجهة لأيٍّ منهم وأقاموا الدنيا جذلا واغتباطا بهذا النصر العظيم الذي طال انتظاره، وهو الانعتاق من قيود المستعمر، حيث نظمت العديد من الأنشطة احتفاء بهذا الحدث المهم والمصيري.
لقد كان الأب المؤسس الرئيس المختار ولد داداه، رجلا وطنيا صادقا، وكانت معه جماعة من خيرة أبناء الوطن، استطاعوا أن يضعوا أول لبنات الدولة الموريتانية الحديثة رغم صعوبة الظروف في ذلك الوقت وشح الموارد البشرية والمادية وقد كان إنشاء العملة سنة 1973م وتأميم شركة ميفرما سنة 1974م وحرب الصحراء 1975م من أهم الأحداث التي عرفتها موريتانيا في تلك الفترة.

بدوره قال السيد الأمانة ولد احميتي، المولود 1940م، أنه شهد لحظات الاستقلال الأولى وكان الناس ينتظرونه بفارغ الصبر، وكانت هناك حينها حركات مناهضة للاستعمار من ضمنها حركة النهضة التي تعد من أكبر الحركات المطالبة بالاستقلال، حيث يقول: «أتذكر أن المواطنين فرحوا كثيرا بمناسبة الاستقلال وأظهروا مختلف أنواع الفرح والاحتفاء، وكان هناك رجل اسمه بزيد ولد آلية (وهو ترجمان قديم) قام بنحر جزور أطعمها الناس إظهارا للبهجة والسرور».
وذكّر ولد احميتي، بسوء معاملة ميفرما للعمال مما تسبب في ثورات عمالية وجاءت أحداث سنة 1968م وأضرب العمال إضرابا طويلا حتى أصبحت ازويرات التي هي مركز الشركة في شبه عزلة ووقع شد وجذب بين العمال والشركة من جهة، وبين الشركة والحكومة من جهة أخرى حتى تم فتح باب المفاوضات وقد فرضت الدولة هيبتها بالسلاح ووجد العمال حقوقهم، وظل الحال هكذا حتى تم تأميم الشركة سنة 1974م، وبعد التأميم ازداد العمال حيوية ونشاطا وجدا في العمل.
وعلى مستوى ولاية إينشيري فقد بين السيد السالك ولد معطل، أنه ولكب الاحتفالات المخلدة لعيد الاستقلال ولأنها تمثل حدثا عظيما وتاريخا مفصليا لدى الموريتانيين، نظرا لرمزيته وتعلقهم بالحرية والانعتاق.

وأضاف أن المدن الداخلية تنظم عدة احتفالات بمناسبة هذه الذكرى تتمثل في تنظيم احتفالات وسهرات فنية ومسيرات راجلة أو على الجمال قبل توفر السيارات وهي مناسبة يفرح بها الأطفال والنساء والرجال.
وقال إنه كان يسافر خصوصا لحضور الفعاليات المخلدة لعيد الاستقلال في المدينة الكبيرة من أجل حضور حملة المشاعل والسير معهم على جنبات الطرق وحضور فعاليات العرض العسكري الذي

كان يُنظم بشكل سنوي.
وأضاف أنه واكب في إحدى هذه السنوات عرضا عسكريا نظمته كتيبة الجمالة ويزي تقليدي كان قمة في الجمال والبساطة والدقة في التنظيم.
وهنأ بهذه المناسبة كافة الشعب الموريتاني، داعيا المواطنين إلى الوحدة ورص الصفوف واستحضار القضايا التي تجمع الموريتانيين، مبينا أن الوطن بحاجة إلى كافة أبنائه ومساهماتهم في تعزيز التنمية المحلية.

وبدوره بين الوجيه وأحد سكان مقاطعة أكجوجت السيد با آدما حسينو، أن عيد الاستقلال يحمل العديد من الذكريات التاريخية للشعب الموريتاني، مؤكدا أن تخليده يختلف من منطقة إلى أخرى إلا أنه يشكل مناسبة للاحتفاء والاحتفال بهذا اليوم الوطني الذي يرمز للحرية والاعتزاز بالوطن.
وأضاف أنه واكب هذه الاحتفالات في الستينات وأن كافة الشوارع والمباني الحكومية تتزين في شهر نوفمبر من كل سنة بالأعلام وتنظم عدة تظاهرات احتفالا بهذا اليوم، حيث يتم رفع العلم وتنظيم مسيرات كانت في القديم راجلة أو بمشاركة الجمال والخيول، واليوم أصبحت المسيرات تنظم في السيارات وتجوب مختلف الشوارع الرئيسية في المدن.
وقال إنه يتم تنظيم بعض الألعاب والمسابقات الرياضية لصالح تلاميذ المدارس، تخليدا واحتفاء بهذا اليوم التاريخي الذي يأتي استحضارا للتضحيات التي قدمها الرعيل الأول من الموريتانيين في سبيل بناء الوطن ووحدته واستقلاله، مذكرا أن شجاعة أبطال المقاومة يقيت محفورة في ذاكرة كافة الشعب الموريتاني.
وأوضح أن هذه المبادرات والأنشطة التي تنظم يوم عيد الاستقلال تسعى في مجملها إلى تعزيز اللحمة الاجتماعية وترسيخ الانتماء للوطن، مؤكدا أن لحظة رفع العلم في مختلف المدن كانت بمثابة اللحظة التاريخية التي لا يمكن أن يتغيب عنها أي مواطن.

وفي ولاية اترارزه قال الوجيه السياسي بمقاطعة اركيز السيد محمد كين، إن حدث الاستقلال جاء وهو في عمر 18 سنة، وأردف قائلا: سمعنا أن الرئيس حينها هو الأب المؤسس المختار ولد داداه، وفرحنا باستقلال بلدنا وكنا نسمع الفنانين في الإذاعة يغنون «PRéSIDENT» كاس لنر.
وتابعنا تلك الأحداث المفرحة حتى سنة 1973، حيث ذهبت إلى العاصمة نواكشوط آنذاك فيه حركة الكادحين ولم لتابع معهم لأني لا أفضل الحركات وأوصي الشباب بالوطنية لأنها رأس المال وأن يبتكروا وينشؤوا مؤسسات منتجة يكون لها النفع الخاص والعام على المواطنين ويساهموا من خلالها في تنمية وتطوير بلدهم.
وأضاف أنه أمضى 10 سنوات في البرلمان وكان هدفه الوحيد مصلحة الوطن وثمن عاليا ما تشهده اترارزة من إنجازات هامة في الوقت الراهن.
من جانبها أوضحت السيدة هاو بنت مبال، من ساكنة روصو أنها شاركت في الاستقلال بمدينة روصو إلى جانب صديقاتها، حيث تلقينا تكوينا على يد الراحلة مريم بنت كمفال، والدة النائب الراحل محمد ملفور وكل واحدة منا ترتدي قطعتين وتلحن النشيد الوطني وراء الحرس الوطني وأمامنا الطبول وغير ذلك من الأنشطة المنظمة العفوية لاحتفاء بهذا الاستقلال.

وتضيف السيدة هاو طلقد كنت ضمن الفرقة التي أصبحت بعد ذلك تدعى بفرقة أسبينيات والتي مثلت موريتانيا أحسن تمثيل على المستويين الوطني والدولي، وأطلب من الشباب الموريتاني المحافظة على الأصالة وحب الوطن والابتعاد عن التفرقة».
وفي ولاية كوركول قال الوجيه والسياسي بدي ولد أحمد لسعيد، إن مدينة كيهيدي عرفت، قبيل إعلان الاستقلال الوطني، حراكا سياسيا وفكريا لافتا، تجسد في مؤتمر كيهيدي سنة 1958، الذي انبثقت عنه حركة النهضة، إحدى أبرز الحركات التي ساهمت في تشكيل الوعي الوطني آنذاك.
وقد لعب أعيان المدينة دورا محوريا في مختلف الفعاليات المصاحبة لمسار التأسيس، حيث شاركوا بحماس في النقاشات والمساعي الرامية إلى بناء الدولة الحديثة.

ويضيف بدي، أن مؤتمر العلماء والقضاة المنعقد سنة 1961 شكل محطة مهمة في هذا المسار، إذ كان لدائرة كيهيدي حضور مميز من خلال وفدها المشارك وقد عكس هذا التمثيل المكانة العلمية والاجتماعية التي تمتعت بها المدينة، ودورها الحيوي في ترسيخ الدولة ومؤسساتها خلال سنوات التأسيس الأولى.

وتُعد مدينة كيهيدي من أوائل الحواضر التي عرفت التعليم النظامي في موريتانيا، حيث تضم عدداً من المدارس التاريخية كالمدرسة رقم 1 في كيهيدي التي تأسست سنة 1905، لتشكل النواة الأولى للتعليم النظامي في المنطقة ومدرسة تولدي التي تأسست عام 1968.

بدوره يرى بوكر مسابو كسرا، وهو أحد شهود مرحلة الاستقلال ومن المسنين في بلدية «صني» التابعة لمقاطعة مقامة،

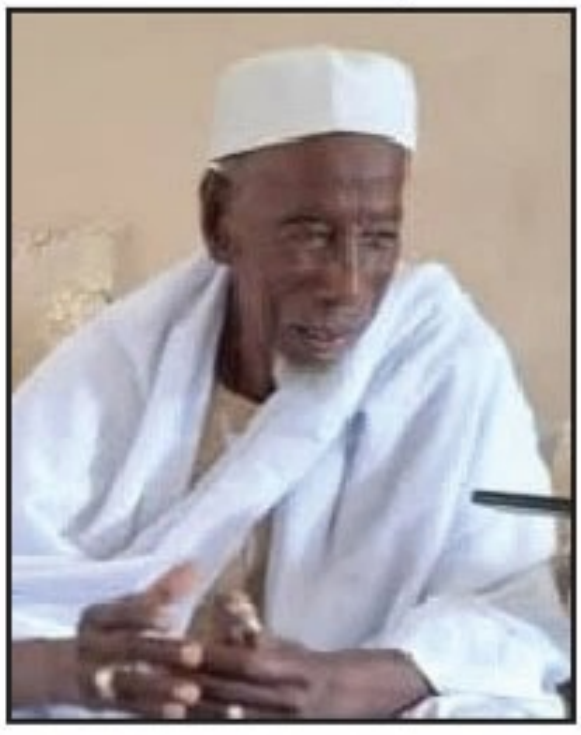

والمولود سنة -1934 ويعد من رجال القرية الذين التقوا بالرئيس المؤسس، المختار ولد داداه رحمه الله، خلال بدايات قيام الدولة الموريتانية؛ يرى أن مرحلة التأسيس كانت لحظة فارقة في الذاكرة الوطنية.

ويقول بوبكر «كان لاستقلال الدولة حدثا عظيما بالنسبة للموريتانيين عامة ولأبناء مدينة صني خاصة» حين زارنا الرئيس المختار ولد داداه رحمه الله في مدينتنا العزيزة صنيبي شعرنا بأن الدولة الموريتانية باتت قريبة من التحقق، وأن الأمل في بنائها أصبح واقعا.

كانت زيارته لنا مصدر فخر وفرح كبير، وبداية مرحلة جديدة من الأمل والعمل في سبيل قيام دولة اسمها موريتانيا.

ودعا بوبكر، الله سبحانه وتعالى أن يمن على موريتانيا بالاستقرار والبناء تحت راية الإسلام موحدة ومزدهرة.

وعلى مستوى ولاية داخلت نواذيبو قال

السيد محمد ولد اسويلم، إن الاحتفال بهذا اليوم يوم الاستقلال شهد العديد من الفعاليات الاحتفالية والمتنوعة فرحا واحتفاء بهذا العيد الوطني، نظرا لأهمية الاستقلال وتحقيق السيادة الوطنية، وهو حدث لم يكن ليتحقق لولا التضحيات الكبيرة للموريتانيين عامة.

ولضاف أن أحداث ذلك اليوم في نواذيبو لم تختلف كثيرا عن سائر المدن الوطنية فقد حضر المواطنون حفل رفع العلم الوطني بحماس واهتمام كبيرين وسط الأنغام والأهازيج فرحا بهذا اليوم العظيم كما تم تنظيم سباقات وألعاب تقليدية.

واستطرد ولد اسويلم، المعارك العسكرية التي خاضتها المقاومة ضد المستعمر الفرنسي في نواذيبو والخسائر التي تكبد منكرا بالتحديات التي واجهها تأسيس المدينة، نظرا لندرة المياه وقلة السكان وما تحقق بعد ذلك من ازدهار اقتصادي ونمو سكاني في ظل الدولة الوطنية.

بدوره أوضح السيد سيدي ولد القاظي، أنه حضر يوم 28 نوفمبر 1960 لحفل رفع العلم الوطني أمام (الدار البيظه) مكان المكاتب الإدارية وبعد ذلك نظم سباق للإبل والرماية التقليدية بمناسبة هذا الحدث المهم وسط فرحة كبيرة من السكان.

وأكد على الأهمية والمكاسب البالغة التي يمثلها الحصول على الاستقلال

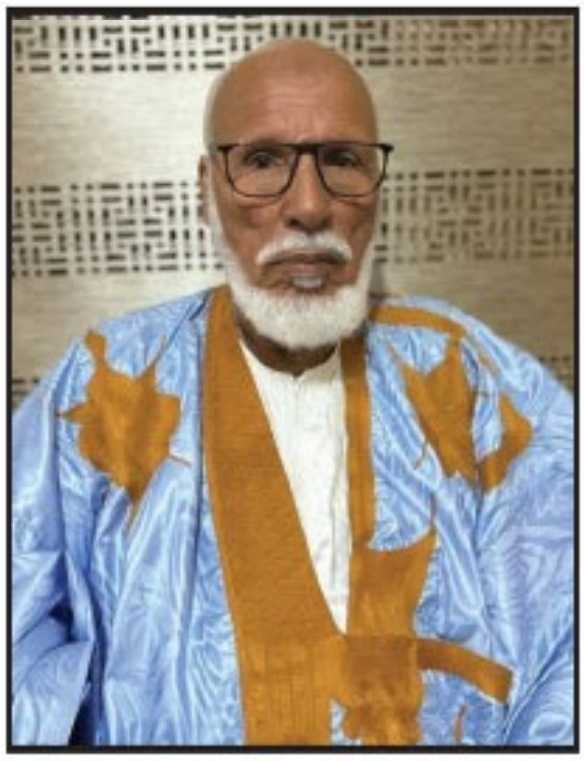

والتضحيات التي وقعت من أجل نيله وما يمثله الاستعمار من هيمنة وسيطرة كالممارسات السيئة للمستعمر واستفزازته للمواطنين وردود الفعل عليها والمتمثلة في المعارك العسكرية والاحتكاكات التي كانت سببا في رحيله، مبينا ظروف تأسيس المدينة وخاصة حي لعريكيب واختلاف نمط المعيشة بين الريف والمدينة والمعالم القديمة لها وأول شركات الصيد العاملة بالمدينة.

بنك الأمانة
Banque El Amana

رسالة المدير العام لبنك الأمانة

بمناسبة الذكرى الخامسة والستين للاستقلال الوطني

بمناسبة الاحتفال **بالذكرى الخامسة والستين للاستقلال الوطني**، يشرّفني أن أتقدّم بأحرّ التهاني إلى **فخامة رئيس الجمهورية، وإلى الشعب الموريتاني كافة.**

إن هذه المناسبة العزيزة تذكّرنا بمسار وطننا، وبالتضحيات التي بُذلت، وبالإرادة الجماعية التي لا تزال تدفعنا نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً.

ويطيب لـ**بنك الأمانة**، في هذا اليوم المجيد، أن يجدّد التزامه بجعل المالية القريبة من المواطن محرّكاً أساسياً للتنمية الاقتصادية في بلادنا.

وبعد سنة حافلة بتوقيع شراكات استراتيجية وبعمليات تمويل كبيرة، يؤكد البنك عزمه على مضاعفة الجهود من أجل تعزيز الشمول المالي، ودعم رواد الأعمال، وخدمة جميع الفئات الحيوية في المجتمع.

نؤمن بأن الوصول العادل إلى الخدمات المالية يشكل ركيزة أساسية لتنمية مستدامة وشاملة، تُجسّد تطلعات وطننا نحو الغد.

عيد استقلال مبارك لكل أبناء الوطن.

محمد أحمد سالم بونا مختار
رئيس اتحادية المؤسسات المالية
المدير العام — بنك الأمانة

الهلال الأحمر الموريتاني

الهلال الأحمر الموريتاني في الخطوط الأمامية للاستجابة السريعة للحاجيات الإنسانية للاجئين الماليين

في ظل انعدام الأمن والاستقرار في جمهورية مالي شهدت المناطق المحاذية للشريط الحدودي مع موريتانيا تدفقا كبيرا للاجئين الماليين إلى الأراضي الموريتانية وخاصة عبر معبر مركز فصالة الإداري التابع لمقاطعة باسكنو بولاية الحوض الشرقي، مما أدى إلى ضغط كبيرعلى الخدمات الإنسانية المتاحة.

وعليه قام الهلال الأحمر الموريتاني بافتتاح نقطة خدمات إنسانية متقدمة في قرية ادوينكارا في فاتح أكتوبر (تشرين الأول) للعام الجاري استجابة لتلبية الاحتياجات الأساسية للوافدين الجدد على مدار الساعة من خلال فرق ميدانية تعمل على تقديم يد العون لكل وافد محتاج وذلك بالتنسيق التام مع السلطات الإدارية والأمنية والشركاء في المنطقة.

تعمل هذه النقطة التابعة للهلال الأحمر الموريتاني الموجودة على بعد أقل من كلم من نقطة العبور الحدودية في مركز فصالة الإداري على توفير مكان للراحة ووجبات ساخنة ومياه الشرب والشاي إضافة إلى خدمات الإسعافات الأولية والدعم النفسي ولم شمل العائلات والاستشارات الطبية والتوجيه عند الضرورة.

ومنذ افتتاح هذه النقطة إلى غاية اليوم تم تسجيل 1749 شخص أي مايعادل 359 أسرة مابين الرجال والنساء والأطفال استفادوا جميعا من كل الخدمات المجانية المتوفرة لدى الهلال الأحمر الموريتاني.

وقد اعترف الجميع بأهمية الدور المحوري الذي تلعبه نقطة الخدمات الإنسانية التابعة للهلال الأحمر الموريتاني في تلبية نداء المساعدة وتخفيف وطأة المعاناة التي يتعرض لها الوافدون الجدد في رحلتهم بحثا عن الأمان والاستقرار.

لحظة تسجيل الوافدين الجدد في نقطة الخدمات الانسانية

الانطلاقة الرسمية لنقطة الخدمات الإنسانية

صوملك

6 سنوات من الإنجازات في مجال الطاقة الكهربائية

نحو بناء منظومة كهربائية مترابطة، عصرية، تنافسية وذات فعّالية، في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية

مقدمة

لم تعد الكهرباء ترفاً كما كان يعتقد في الماضي، بل أصبحت اليوم ضرورةً لا غنى عنها في الحياة اليومية. فقد باتت شرطاً أساسيا لرفاه السكان، وركيزة يقوم عليها النمو الاقتصادي والاجتماعي للأمم. ويعتمد هذا النمو مباشرة على مدى موثوقية قطاع الكهرباء وكفاءته التنافسية.

وإدراكا من السلطات العمومية لهذا الدور المحوري للطاقة الكهربائية، تمّ اعتماد استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى تعزيز وتحصين هذا القطاع الحيوي ضد مختلف التحدّيات والتقلبات.

وقد وُضعت برامج عملية لكلّ حلقة من مكونات المنظومة الكهربائية: الإنتاج، والنقل، والتوزيع.

فعلى مستوى الإنتاج، تمّ التركيز على إدماج واسع لمصادر الطاقات المتجددة والنظيفة والأقل كلفة، التي تزخر بها بلادُنا بقدراتٍ كبيرة، إلى جانب تشجيع إنشاء محطاتٍ تعمل بالغاز بالتوازي مع استغلال الحقول الغازية الوطنية.

وعلى مستوى النقل، تهدف الاستراتيجية إلى ربط المناطق الكبرى ذات الاستهلاك المرتفع بالشبكة الكهربائية الوطنية المرتبطة، ووضع حدٍّ للشبكات المعزولة الصغيرة التي تتسم بارتفاع التكلفة وضعف الموثوقية.

أما على مستوى التوزيع، فقد استفادت المدن المكهربة من توسعاتٍ كبيرة في شبكات الجهد المنخفض، بما يُواكب نموّها العمراني والاقتصادي ويُسهم في تعزيز ديناميتها التنموية.
إضافة إلى ذلك، أطلق برنامجٌ طموح للكهربة الريفية، مكّن حتى الآن مئات القرى والمناطق النائية من النفاذ إلى خدمة الكهرباء بعد أن كانت محرومة منها مما مكن من تحسين الظروف المعيشية فيها بشكل ملحوظ

شهد قطاع الطاقة الكهربائية تطورا ملحوظا منذ سنة 2019 وفقا للبرنامج الانتخابي "تعهداتي" لصاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني رئيس الجمهورية في محوره المتعلق بتطوير البنى التحتية الكهربائية الذي شمل على الخصوص:

- إقامة نظامٍ حديثٍ لتوصيل ونقل الكهرباء إلى أهم مراكز الاستهلاك
- تعزيز إنتاج الكهرباء مع الاستمرار في التنوع الطاقوي عبر استكمال حقل الطاقة الهوائية في بولنوار
- رفع نسبة الطاقات المتجددة في الخليط الطاقوي الوطني
- تشجيع إنتاج الكهرباء اعتمادا على الغاز
- تسريع الاستراتيجية الرامية إلى ربط مناطق الإنتاج بالشبكة
- السعي إلى تعميم النفاذ إلى خدمات الكهرباء

تنفيذا لهذه التعهدات وفق رؤية مستنيرة واستراتيجية محكمة قامت الشركة الموريتانية للكهرباء بتوجيهات من الحكومة بمجهودات مثمرة ودؤوبة أدت إلى نتائج مشجعة في وقت قياسي بفضل الدعم المعتبر والمتواصل الذي قامت به الحكومة بتوجيهات ومتابعة شخصية من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني من أجل المحافظة على التسعيرة واستمرارية الخدمة وتوسيعها على كافة التراب الوطني رغم ظرفية دولية صعبة تميزت بارتفاع كبير في كلفة المحروقات وسلاسل التموين.

وهكذا فقد تحسنت بشكل ملحوظ جودة الخدمة وتم توفيرها لأكثر من 130 ألف مستفيد جديد عبر انجاز البرامج التالية:

- توسعة وإعادة تأهيل أكثر من 26 محطة توليد وتزويدها بمولدات عالية الجودة و بناء اكثر من 200 محطة تحويل كهربائي منخفضة الجهد ومد 3047 كلم من الشبكات مختلفة الجهد وكهربة أكثر من 257 قرية وبلدة جديدة.

- تحسين جودة واستمرارية الخدمة من خلال لامركزية التدخلات الفنية والمتابعة الدقيقة لها مما مكن من تقليص عدد الانقطاعات وفترة التدخلات لأكثر من النصف.
- تحسين مؤشرات الأداء في المجالات التجارية والمالية من خلال تعزيز الصرامة والتفتيش المتقاطع ومكافحة التحايل.
- إضفاء المزيد من الشفافية والتركيز على الجودة في مجال الصفقات والمقتنيات مما مكن من توفير أكثر من ٢٠٪ من بند مشتريات المعدات وقطع الغيار.
- مواصلة التحول الرقمي بشكل متسارع حيث تم تركيب أكثر من ٧٠ عداد ذكي لصالح كبار المستهلكين كما تم توقيع صفقة لاقتناء أكثر من ٣٥٠ ألف عداد ذكي مع الدفع المسبق عبر بطاقة "منصف" لصالح زبناء الجهد المنخفض وقد بدأت بالفعل منذ شهر أغسطس 2023 المرحلة النموذجية من هذا المشروع تستهدف تركيب 15 ألف عداد من الجيل المتطور في انواكشوط.

وفي نفس السياق فقد أصبحت خدمة إرسال وتسديد الفواتير عبر الوسائط الإلكترونية متوفرة لصالح جميع الزبناء.

- تدشين مقر مركزي جديد بخمس طوابق يحتوي على كافة المستلزمات العصرية لتحسين ظروف العمل
- تنفيذ مشروع 50 مدينة الذي بدأ تنفيذه بإشراف من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية من تجكجه والطينطان ولعيون وقد استفادت منه حتى الآن 26 مدينة داخل البلد.

وقد انتقلت نسبة الولوج إلى خدمات الكهرباء بفضل هذه الجهود من 42% سنة 2019 إلى 54,6% نهاية سنة 2024 على أن تصل إلى نسبة 100% في أفق 2030 وفقا لأهداف الألفية عبر انجاز برامج طموحة في جميع أنحاء البلد.

6 سنوات من الإنجازات في مجال الطاقة الكهربائية

صومك

نحو بناء منظومة كهربائية مترابطة، عصرية، تنافسية وذات فعّالية، في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية

وتهدف الحكومة خلال سنتي 2025 و2026 إلى تعميم نفاذ سكان ولايات لبراكنة، اترارزة، كوركول وكيديماغا إلى خدمات الطاقة الكهربائية من خلال مشاريع أخرى هامة انطلقت سنة 2025 نذكر منها على وجه الخصوص:

- مشروع كهربة منطقة الضفة من خلال مد شبكات بطول 3000 كلم تتم تغذيتها عبر محطات التحويل التابعة لمنظمة استثمار نهر السنغال ستمكن من كهربة 481 بلدة في هذه المنطقة بتمويل يبلغ 90 مليون دولار أمريكي.

- مشروع كهربة المناطق الزراعية في الضفة الذي دشنه صاحب الفخامة بداية سنة 2025 والذي مكن من تركيب 43 محول كهربائي ومد 367 كلم من الشبكات الكهربائية مختلفة الجهد بكلفة 3,09 مليار أوقية قديمة
- مشروع توسعة وتكثيف الشبكات الكهربائية في المنطقة الجنوبية يهدف إلى توسعة وتكثيف الشبكات الكهربائية على محاور ألاك- بوتلميت/ ألاك- صنغرافة و ألاك - بوكي والتي تم انجازها سنة 2021 في إطار مشروع تطوير المنظومة الكهربائية في المنطقة الجنوبية الذي بلغت كلفته الاجمالية 8,7 مليار أوقية قديمة. وسيمكن هذا المشروع من كهربة 46 قرية جديدة خلال هذه السنة مع امكانية القيام بتوسيعات إضافية بكلفة تبلغ 6 مليون يورو.

- مشروع الحلقة الكهربائية بين كوركول وكيديماغا قيد الإنجاز والذي يستهدف كهربة قرابة 79 قرية في الولايتين بكلفة 10 مليارات أوقية قديمة.
- وقد تم بالفعل اكتمال كهربة منطقة أفطوط الشرقي واستفادت منه 35 بلدة عبر خط عالي الجهد 90 كيلوفولت يربط المنطقة، الواقعة بين امبود ومونغل وباركيول، بشبكة منظمة استثمار نهر السنغال بكلفة 7,3 مليار أوقية قديمة.

ومن جهة أخرى، فقد اكتملت كذلك أشغال بناء خط الربط عالي الجهد بين انواكشوط و كرمسين على الحدود مع السينغال بكلفة 17 مليار أوقية قديمة، مما سيمكن من تعزيز التبادل الطاقوي بين الدولتين

- وتجرى الاشغال في المشاريع التالية:

- ربط سبلياي/كيفه الذي سيمكن من ربط المدينتين وكهربة 10 قرى
- ربط روصو/تكند سيمكن من ربط المدينتين وكهربة 10 قرى أخرى
- بناء محطة حرارية مزدوجة في انواكشوط بقدرة 60 ميغاوات بكلفة 89 مليون دولار أمريكي
- خطوط ربط عالية الجهد 225 كيلوفولت بين نواكشوط و اكجوجت و أطار و ازويرات سينتهي في النصف الأول من سنة 2026 بكلفة 55 مليار أوقية قديمة
- مكونة الكهرباء من الخطة الاستعجالية لتنمية انواكشوط، 17 مليار أوقية قديمة تليه مكونة الكهرباء في المدن الداخلية بمبلغ يصل 45 مليار أوقية قديمة.

وستنطلق لاحقا أشغال :

- بناء محطة هجينة شمسية-هوائية بقدرة مركبة إجمالية تبلغ 220 ميغاوات مع مكونة تخزين للطاقة مما يضمن توفير 60 ميغاوات طيلة 15 سنة ابتداء من نهاية سنة 2026. يندرج هذا المشروع الأول من نوعه في إطار الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الوطني بتمويل يبلغ 300 مليون دولار أمريكي مما سيخفف عبء الاستثمارات في قطاع الطاقة على الدولة. وقد تم التوقيع على هذه الصفقة خلال شهر سبتمبر 2025 على أن تنتهي الأشغال في غضون سنة
- وكذلك في مجال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، ستنطلق أشغال بناء محطة حرارية بقدرة 225 ميغاوات تعمل بالغاز المستخرج من الحقول الوطنية.
- برنامج الكهربة الريفية في جنوب شرق موريتانيا يستهدف كهربة 119 قرية في الحوضين بغلاف مالي يبلغ 57 مليون دولار أمريكي في مرحلة اختيار شركات التنفيذ
- بناء خط الربط بين نواكشوط والنعمه سينطلق خلال السنة المقبلة بغلاف مالي يبلغ 1 مليار دولار أمريكي سيمكن من إجراء مائة ألف توصيلة كهربائية على الخط كهربة 150 قرية على مسار الخط

وبهذا سيكتمل بناء منظومة كهربائية وطنية مرتبطة متكاملة وفعالة قادرة على رفع التحديات ومواكبة وتحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي المتسارع الذي تشهده بلادنا في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.**

أدب المقاومة.. الذاكرة الحية

إعداد: محمد بن سيد أحماد

على مساحة شاسعة من الأرض امتدت حياة مجتمع كانت بداياته عبارة عن مخاض عسير أنجب في فترة من عمره قبائل وشعوبا توزعت مشاربها بين عالمي إفريقيا ببراءته وعمقه والعالم العربي بحضارته وعنفوانه، لتهب على الجميع نسمات الدين الإسلامي بسماحته واعتداله، فيجلس كل من على ذلك الحيز الجغرافي تحت راية هذا الدين.

وتمايز المجتمع إلى قبائل وتوزع تحت إكراهات الطبيعة والاقتصاد وتأسست الحواضر والمدن وازدهرت الأسواق ونشطت الحركة العلمية حتى أصبح اسم الشناقطة علما على كل من ينتمي لهذا المنكب، ورغم ذلك عاش صراعات جعلت البعض يطلق على هذه البلاد الأرض السائبة مما دفع قوى الاستعمار (الاستغلال) إلى إرسال البعثات الاستكشافية والمخبرين تمهيدا للسيطرة على البرزخ الفاصل بين الشمال والجنوب، فأظهرت مجريات الأحداث أن تسمية الأرض السائبة غير دقيقة، حيث تم احتجاز أفراد من الذين ظنوا أن اختراق هذا المجتمع أمر يسير، وتأكد لمن جندهم أن المقاومين عصيون على الانقياد، وأثبتت لاحقا شواهد التاريخ أن مقاومة الشناقطة يندر مثلها فهي التي استطاعت أن تقضي على أغلب قادة محتليها بمن فيهم الرأس المدبر(كبولاني) وهي التي دفعت بكل أمرائها إلى ساحة المعركة وشارك فيها معظم أفراد وفئات المجتمع وماتزال الذاكرة الجمعية تحتضن صورا تعبر عن الرفض التام لسيطرة الفرنسيين أصحاب المشروع ك:(إقصر اعمر لنصاره، وذيك نجمت كابتين).

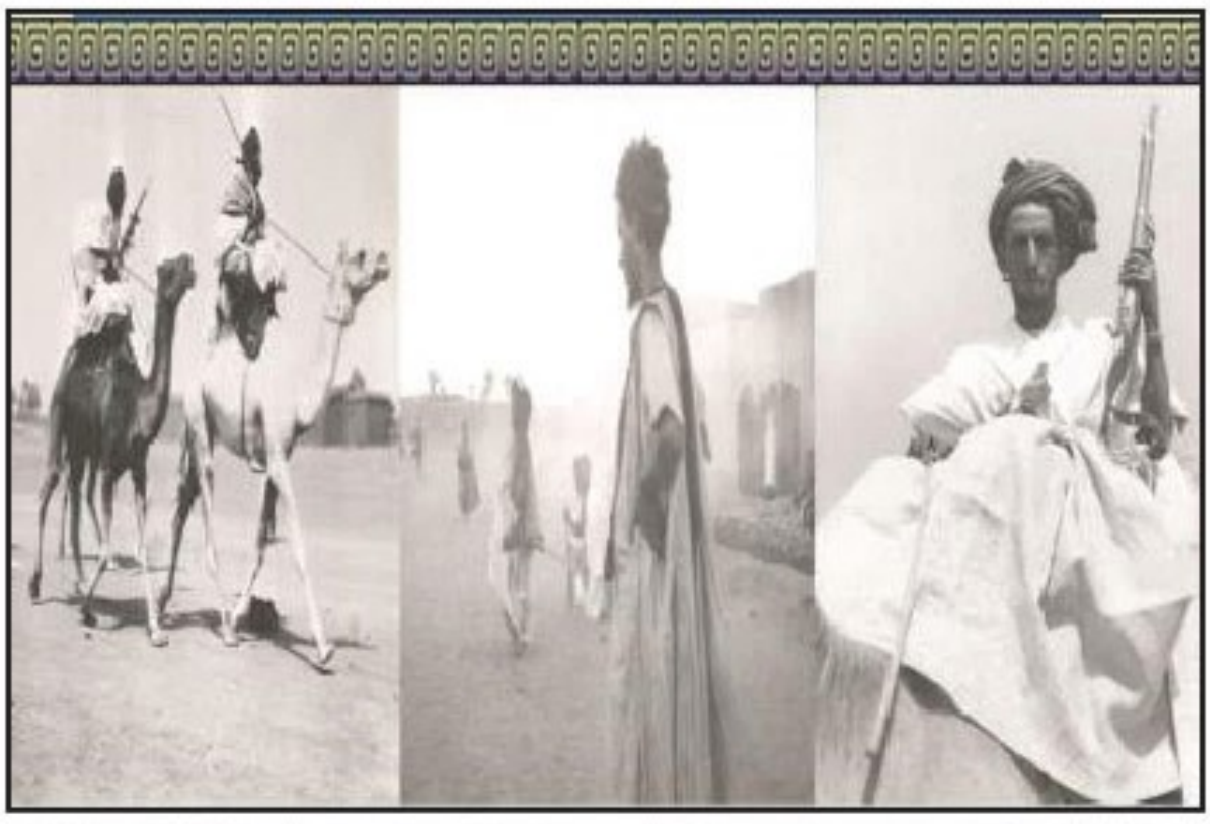

في هذا الجو المليء بالتحديات تنفست روح الأدب من خلال مجموعة من الشعراء جمعت بينهم وحدة المصير والشعور بالخطر فراحت عصيهم السحرية ترسم لوحات تمجد المقاومة وتشحذ الهمم وتصور عمليات الكر والفر إيمانا بدور الأدب في مواجهة الخطر مع أن الكثير منهم ظل يقاوم عسكريا فتشكل من ذلك أدب رفيع اعتبره الكثير من الدارسين وثائق تاريخية استطاعت أن تنقل ناطقة بحال الظروف التي أنتجتها مما يجعلها ذاكرة حية لأيام وأحداث المقاومة وتجلى ذلك من خلال مقاطع وقصائد لهجية وفصيحة لعل أكثرها حضورا في الشق اللهجي تلك البرقية المستعجلة التي أرسلها أهل الجنوب الغربي إلى أهل تكانت عندما تأكدوا من نيات كبولاني ونص البرقية هو:

تكانت يمد أتجيه
قول أله عن كبولاني
ألا ميت ميت فيه
ول حي أعليه باني

والبعض ينسب هذا الكاف خطأ إلى كبولاني، وقصيدة (طلعة) سيديا بن قطوب، التي يظهرمن خلالها أن الهجرة والابتعاد عن كل ماله صلة بالمحتل شكل من أشكال الرفض اختاره فريق من المقاومين، يقول ابن قطوب:

أحرمني يالرب امن النار
عاكب ذ من صوع الكفار
مركبي كواونيل أنيار
مان تاهم عنهم نرحل
أوكست أطار أجاني فأطار
وأترعت أنار الكونيل
أكست التل أكاره دخليه
ولا نبغي كنت أتكيس التل

يغير لبلد كامل ما فيه
كونوليل ألامتعدل
وفي المقابل نجد مقطعة لسيدي محمد بن القصري، يظهر فيها جانب الرفض والمجابهة يقول فيها:
لكانت خرفت فرط أوعيد
تجكجة وأوعيد الرشيد
واللّ فيهم من لمحاسيد
أتصيراني محزوزه بيه
كوم يلعرب ديرو ليد
ألهذا الغلط أومت فيه
أعمُر ول أدم مال زيد
اعليه أولال تقص اعليه
أوهذا كامل مزال إفوت
واتعود أولاد آدم تحكيه
والعربي فرط اعليه إموت
والركة ماهي فرط اعليه
وعندما أتلف بعض المقاومين أسلاك التلغراف (وسيلة المواصلات) أصدر الأهالي نشيدا ظلت لازمته تتردد: عنك يالسلك لمش كوله..عنك يالسلك لمش كوله..
وفي ذات المجال نجد سنين ولد لمقاري، وهو أحد المجاهدين من أهل لدرار يحدد أهداف ومقاصد أمراء البلاد في تلك المرحلة متخذا من أمير لدرار نموذجا:
لحكلي لمقن بيطلن
الكبله وأتراب السودان
بن اظمين أهي بن عثمان
ما كط اسع كون آف لصلاح
والمال آل مبيح كان
راح أفذ راح أفذ راح
بيه ألكيت الروم أقدمان
ألتفتار ألكيت بقباح
أبدرص أكتلتو فالميدان
طاح الاقط أعجبه طاح
أدرت العدة عند السلطان
والجيش أولان مطراح
أوهذا ف العده هو كان
جهاد المومن فالشراح
والمجاهد كاع ڤف شور
بيح مال للكلاح
والخلاف اف دم مذكور
كان بايح ول ما باح.
ويقول اسخيله ولد سيدي باب:
يجموع العربان الكبار
والطلبه والشرف لحرار
هنُو عنكم كاثرت لخيار
سير شور الكفر أغزواو
مزلت حيين القهار
من غد لشلاه اتكولول
لاه يكبط منكم لعمار
بقوتيه وحول
وامنين اعطاكم من مد
قطب الدوله لاترخول
كل امنادم يبذل جهدُ
بل فيديه لطوعول
سير شور اعدوكم واعد
ملان واعد رسول
وفي الشق الآخر انبرى الذين عبروا بالشعر الفصيح يصورون الوقائع ويشحذون الهمم وهمهم هو ذاته هم أقرانهم اللهجيين، ويتصدر هؤلاء الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيديا (الذي حذر من مخاطر الغزو الأوروبي المحدق محرضا على مواجهته قبل فوات الأوان) في رائيته الذائعة الصيت:
رويدك إنني شبهت دارا
على لمثالها تقف المهارى
والتي منها:
ولو في المسلمين اليوم حر
يفك الأسر أو يحمي الذمارا
لفكوا دينهم وحموه لما
أراد الكافرون به الصغارا
وسلموا أهله خطات خسف
يشيب وقوع أصغرها الصغارا
حماة الدين إن الدين صارا
أسيرا للصوص وللنصارى
فإن بادرتموه تداركوه
وإلا يسبق السيف البدارا
كما دعا اجدود بن لكلوشتي مستنصرا ذات الخطر (إلى مؤازرة الأمير محمد الحبيب ومواجهة الخطر الفرنسي باستخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية اللازمة لمقارعة الأعداء) في رائيته:
حاصر المسلمين جند النصارى
بيد الله أن يزيل الحصارا
إلى أن يقول:
أيها المسلمون شدوا عليهم
وانزلوا الزيره وانزلوا كفارا
سارعوا للجهاد بعد التواني
واجعلوا خشية الإله شعارا
وفيها يشد على عضد لمير التارزة الذي فرض حصارا اقتصاديا على الفرنسيين، فيقول:
لا تعينوا بالعلك حزب الأعادي
أتعينون آثما كفارا
فاقطعوا عنهم الشراء حذارا
لن يصروا على الأذى إصرارا
فإذا ما أعنتموهم أساؤوا
ولصروا واستكبروا استكبارا
وبأسلوب أدبي مؤثر خلد لحمد سالم ولد البيان وقائع معركة لكويشيشي حين وصف ما آل إليه مصير ريبوله قائد العفرزة الفرنسية والذي قتل في تلك المعركة:

إن القريب يا قريب قد حمل
جثة ذا النصراني لا على جمل
من عند لكويشيشي للمذوذه
عظامه من لحمه تذرذره
على ثوير أصفرخنفار
لا لصق الخنز في الخنفار
وذلك الذورإسمه يدمعا
سبحان ربي ما أحب النفعا.
ويقول ولد جني الولاتي، متعجبا مما آلت إليه الحال:
بناء قصبة أخصاصابيلدتنا
مع الصناديز أبناء البنابير
أقوى دليل على أن الإله له
محض التصرف في شتى المقادير
وحين بدأ الفرنسيون في فتح المدارس واجهوا مجابهة قوية عبرت عنها نماذج شعرية كثيرة منها على سبيل المثال قول الشيخ أحمد بن أحمذيه الحسني مهنئا قومه بفشل مشروع مدرسة كانت ستفرض على حيهم :
الحمد لله على ما نفسه
من الكروب بسقوط المدرسه
مدرسة الروم عن أبناء الحسن
ولقد يراها غيرهم أمرا حسن
والنماذج كثيرة وكلها تؤكد أن أدب المقاومة سيظل ذاكرة حية تعبق بأريج حب الوطن وفدائه.

كلمات متقاطعة

إعداد/ صفية فتى

أفقيا:

1 – علامة ومجلد كبير (إحدى الصور).
2 – ذم (معكوسة)؛ شعوب.
3 – ثائرة (معكوسة)؛ يرجو (معكوسة).
4 – أسطورة حسانية اشتهرت بالحكمة (إحدى الصور)؛ دق (الجرس).
5 – قرأ؛ اضطربه البكر؛ لحد
6 – منازل أحلام
7 – المنبر ملتقى؛ وتذكروا الله في ..... محمودات
8 – لون متفرقة؛ نصف مائل؛ التأوه.
9 – الله (معكوسة)؛ شمال.
10 – زينة المحل (معكوسة)؛ قبيلة عربية مشهورة.
11 – شاعر عباسي؛ أداة نصب؛ بياض يكون في الأظافر.
12 – نصف ملهل؛ نساء.
13 – حيوان الطبي؛ والد؛ القتل.
14 – دولة أوروبية.
15 – صحابي أنصاري.

عموديا:

1 – أول رئيس للجمهورية الموريتانية (إحدى الصور).
2 – منسوب إلى قبيلة عربية.
3 – الشعائر.
4 – أسباب (معكوسة).
5 – سيف الله المسلول.
6 – ماسمتها عوالأصوات الخفار.
7 – الصديق؛ جرة ضخمة للسوائل؛ خذ (معكوسة).
8 – متشابهان؛ ماذا بالأجنبية؛ البنك المركزي السعودي.
9 – متشابهة؛ الخرائب.
10 – عاشر الشهر الخامس والسادس عشر؛ غير ناضج.
11 – من الساباتين الأولين؛ إحدى القارات
12 – اسم؛ متشابهان؛ شاعر عباسي (إحدى الصور).
13 – هامات؛ شك.
14 – والد(معكوسة)؛ بيت الطائر.
15منزلة.

صندوق الإيداع والتنمية

مثّل العام 2025 مرحلة مفصلية في ترسيخ الدور الاستراتيجي لصندوق الإيداع والتنمية انسجاما مع خطته الاستراتيجية ومع الأولويات المرسومة ضمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

على الصعيد العملياتي، يتواصل عمل الصندوق ويتعزز باضطراد بصفته فاعلا مركزيا في المنظومة المالية الوطنية؛ حيث غطت أبرز التدخلات التي قام بها برسم عام 2025 أربعة محاور رئيسية: (1) تعبئة الموارد المالية؛ (2) دعم السياسات العمومية؛ (3) تمويل القطاع الخاص؛ و(4) توطيد المكاسب في مجال التعاون والشراكة.

وفي مجال تعبئة الموارد المالية، يجدر التنويه بأن عملية تعبئة واستيعاب وسداد قروض التمويل الخارجي، تسير بما يخدم مصالح الصندوق وشركائه الماليين حيث بلغ المجموع التراكمي للتمويلات التي تم الحصول عليها من الشركاء 85 مليون دولار أمريكي، منها 65 مليون دولار تم ضخها في الاقتصاد الوطني على شكل تمويلات مقدمة لمشاريع القطاع الخاص ساهمت في خلق عديد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة مع إحداث أثر إيجابي على المحاصيل الجبائية.

وبموازاة العمل المقام به من أجل تعبئة الموارد المالية الخارجية، تم إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تعبئة الموارد المالية المحلية، بما في ذلك المشروع المقام به بالتعاون مع المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة، بهدف إنشاء منصة رقمية آمنة لمركزة جميع المعاملات المقام بها على مستوى الموثقين خدمة لعصرنة الخدمات المالية والتعرف، في نفس الوقت، على طبيعة الموارد المتأتية من هذه العمليات واستغلالها لصالح الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، أطلق الصندوق في شهر أكتوبر 2025، بمساعدة كل من الوكالة الفرنسية للتنمية ومكتب الخبرة Expertise France وصندوق الودائع الفرنسي والمنتدى الدولي لصناديق الودائع، المرحلة الثانية من مشروع DiasDEV موريتانيا الذي يهدف إلى استحداث منتج ادخار خاص بالجاليات الموريتانية في المهجر.

كما تعزز دور صندوق الإيداع والتنمية، كفاعل أساسي في تنفيذ ومواكبة السياسات العمومية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الهام من خلال تمويل وتسيير عدد كبير من المشاريع بالتعاون مع وزارة المالية وبعض من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية الأخرى.
وقد ساهم الصندوق عبر مختلف هذه التدخلات، في تسهيل التنفيذ والانسيابية والمتابعة الصارمة للعمليات المالية المسندة إليه في إطار تسيير هذه المشاريع والبرامج كطرف موثوق به في خدمة الصالح العام.

أما بالنسبة للتعاون، فقد عرفت علاقات الشراكة مع الشركاء الماليين وخصوصا الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي وصندوق خليفة (صندوق أبو ظبي حاليا) المزيد من التطور وفقا لمنطق الشراكة المستدامة والمنافع المتبادلة.

لقد تحقق كل ما تقدم رغم سياق وسوق وطني تميز بمحدودية العرض بالنسبة للمشاريع التي تستوفي شروط التمويل وخاصة في القطاعات الصناعية ذات المردودية الكبيرة إضافة للتحديات التي تفرضها معالجة وتسيير طلبات المؤسسات والشركات الوطنية التي تتطلب موارد مالية كبيرة وتسييرا صارما للمحافظة على التوازن المالي للصندوق. كما شكل غياب آليات ملائمة للضمان، عائقا آخر أمام التدخل في القطاعات الواعدة والمرتفعة المخاطر مثل المشاريع الناشئة أو تلك المبتكرة.

وبالنسبة للآفاق المستقبلية، يعتزم صندوق الإيداع والتنمية توطيد دوره كطرف موثوق به في مجالات دعم النشاطات والبرامج ذات الأولوية بالنسبة للدولة وكذا تمويل المشاريع الخصوصية الهيكلية القادرة على خلق القيمة المضافة دون المساس بدوره في دعم الشمول المالي. وسيمنح الصندوق عناية كبيرة للتحول الرقمي وتطوير أساليب عمله مع الحرص على أن تكون مطابقة المواصفات تحديا ورهانا يلزم كسبه بما يخدم الشفافية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للنصوص المعمول بها محليا ودوليا وللممارسات الجيدة في هذا المجال.

كما سيواصل الصندوق جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد وتنويع الشراكات المالية مع السعي في نفس الوقت إلى استكشاف مصادر جديدة مثل ودائع الموثقين والأموال غير المستثمرة ومدخرات الرعايا في المهجر من خلال إطلاق المرحلة الثانية من مشروع DiasDEV موريتانيا المذكور آنفا.

كما سيعمل الصندوق كذلك على تحسين كفاءاته العملياتية بالاعتماد على التطوير المستمر للقدرات وعصرنة البنى التحتية الرقمية تعزيزا لأساليب تتبع وأمان وتيسير الولوج للخدمات المقدمة.

الشركة الوطنية للصناعة والمناجم

طموحات صناعية جديدة

تعد شركة سنيم ركيزة أساسية للاقتصاد الموريتاني، وهي اليوم بصدد تحول عميق من خلال البرنامج الاستراتيجي للشركة في أفق 2045، وتخطط سنيم لتنمية مستدامة وشاملة من خلال: مضاعفة الإنتاج،

تطوير الصناعات التحويلية، تحول الطاقة، تطوير المصادر البشرية، تطوير التنمية المحلية. وتهدف الرؤية المعلنة لجعل سنيم قطبا منجميا إقليميا.

يهدف البرنامج الاستراتيجي للشركة لوصول الإنتاج الى 80 مليون طن في أفق 2045 من خلال استغلال معقلن للمصادر الموجودة و تطوير مصادر جديدة و إبرام شراكات صناعية استراتيجية هيكلية ...

الى جانب زيادة الإنتاج تسعى شركة سنيم الى تطوير صناعات تحويلية محلية، من أجل عرض منتجات ذات قيمة مضافة تستجيب للمتطلبات البيئية و ضروريات الأسواق العالمية، و الهدف المعلن هو الوصول الى تحويل 45% من الإنتاج في أفق 2045.

كما يشمل البرنامج الاستراتيجي للشركة محورا أساسيا وهو تنويع إنتاج الشركة من المعدن من خلال اكتشاف معادن أخرى لمواجهة تأثير تقلبات سوق خام الحديد.

إن طموح شركة سنيم يستند على بنية تحتية صناعية و لوجستية استراتيجية :

سكة حديدية يزيد طولها على أكثر من 700 كلم تربط بين المناجم في ازويرات و الميناء المعدني في نواذيبو.

كما أن تجربتها في تسيير منشآت معالجة الخام و وفرة مصادرها المنجمية تشكل دعامة قوية لتحقيق طموحاتها التنموية.

التنمية المستدامة في صميم برنامج الشركة:

يعد العنصر البشري محور استراتيجية شركة سنيم :مواءمة الكفاءات مع الحاجيات التكنلوجية الجديدة، تعزيز مشاركة العمال، إصلاحات اجتماعية واسعة تشمل ظروف العمل، الولوج الى الصحة، السلامة، الولج الى السكن الملائم...

و تسعى شركة سنيم من خلال ذلك لبناء ثقافة مسؤولة يحس فيها كل عامل بدوره كفاعل ملتزم في تحول الشركة.

كما تسعى الى مضاعفة تأثيرها على الاقتصادات المحلية من خلال تعزيز مقدرات الممولين الوطنيين و الدعم للأنشطة الاقتصادية المحلية، وخلق فرص عمل و المساهمة في تنويع النسيج الاقتصادي الوطني، و التوزيع العادل لثمرة النمو.

شركة سنيم : فاعل اقتصادي هام :

تلعب شركة سنيم منذ أكثر من 60 عاما دورا محوريا في الاقتصاد الموريتاني، وهي فاعل هام في الصناعات الاستخراجية وداعم لخلق القيمة ومصدر لتوفير فرص العمل. في عام 2024، تمثلت مساهمة شركة سنيم في الاقتصاد 6% من الناتج الداخلي الخام و11% من مداخيل الدولة و 30% من الصادرات الوطنية.

وتعد شركة سنيم المشغل الأول في موريتانيا بعد الوظيفة العمومية بأكثر من 6700 عامل كما توفر من خلال شركات مقاولة من الباطن آلاف فرص العمل الغير مباشرة.